

مفتاح السعادة إلى صحيح العبادة

أنوار العقول مدارج الكمال

كتبت الحقيقة

تأليف الشيخ العلامة الحق

الإمام

نور الدين عبد الله بن محمد السالمي

الطبعة الأولى

مفتاح السعادة إلى صحيح العبادة

أنوار المقبول مدارج الكمال

كشف الحقيق

تأليف الشيخ العلامة المحقق

الإمام

نورالدين عبدالله بن حميد السالمي

الناشر

مكتبة الإمام نور الدين السالمي

السيب: الحيد الجنوبية

هاتف رقم: ٥٣٨٢٣١

جميع الحقوق محفوظة للناشر

رقم الإيداع ٢٠٠٣/٤٨

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين
وخاتمهم محمد الأمين، وعلى آله وصحبه، والتابعين له بإحسان إلى يوم
الدين، أما بعد:

بناء على ندرة أرجوزة (مدارج الكمال في مختصر الخصال) لسيدي
الوالد الإمام نور الدين السالمي رحمته الله، فقد رأيت من الواجب أن أجدد
طباعتها لتكون في متناول يد طلبة العلم، وأثناء بدايتي في تجميعها اقترح عليَّ
فضيلةُ شيخِي العلامة القاضي سالم بن حمد بن سليمان الحارثي أن أضُمَّها إلى
أرجوزتين أخريين، هما: (أنوار العقول، وكشف الحقيقة)، ليضمها معاً مجلد
واحد، وذلك لعموم الفائدة، وبديهيًّا أن أوافقَه الرأي، فهو الأدرى والأعلم،
فقد وهب كلَّ حياته مُنذُ صباه وحتى مشيبه في خدمة العلم -متعلماً،
ومعلماً، ومؤلفاً، ومُحققاً، وجامعاً-، وقد أطلق أبقاه الله على هذه المجموعة
اسم: (مفتاح السعادة إلى صحيح العبادة).

نقلتُ هذه الأراجيز الثلاث من مطبوعات متفرقة، إنما أعيتني فداحةُ الأخطاء المطبعية التي بها، وقد حاولت جهدي أن أقومَّ هذه الأخطاء، مستنيراً بجزارة علم شيخي، فكنتُ أثناء المراجعة على اتصال دائمٍ معه بالمهاتف، أسترشده فيما لا أعيه، -وبالطبع إن ما لا أعيه الكثير-، ثمَّ بعد انتهائي من التصحيح والمراجعة، عرضتُ الموضوع عليه برؤمته، فراجعته، جزاه الله خيراً، المراجعة النهائية، لكنني مع كل هذا الجهد، لا يسعني إلا أن أقول: إن الكمال لله وحده، فأرجو المعذرة من القارئ الكريم فيما فاتني من أخطاء.

أما ترتيب هذه الأراجيز الثلاث، فقد بدأتها بأبيات للمؤلف رحمته الله، مُقرّضاً فيها (أنوار العقول ثمَّ بها، وتليها مدارج الكمال في مختصر الخصال)، ثم كشف الحقيقة لمن جهل الطريقة). فهذا الترتيب نكون قد بدأنا بالعقيدة وأصولها، ثم بالتشريع، ثم بنفي الشبهات عن المذهب الأباضي في أصوله وتشريعه، بموافقة القرآن والسنة والسيرة، مُحتجاً فيها بلغة عربية فصيحة، مستخرجاً معاني القرآن الكريم بلغته العربية السليمة، فالقرآن الكريم أنزله جلُّ شأنه باللغة العربية، وبهذه اللغة من الجاز والتشبيهات وجزارة المعاني ما لم يتوصَّل إلى فهمه إلاَّ العربي القُح، الذي لم تختلط لغته بلغة أقوامٍ أخرى، فلغات الأقوام الأخرى خالية من هذه الصفات التي بلغتنا.

فبهذا الترتيب هذد المجموعة تحت اسم (مفتاح السعادة إلى صحيح
العبادة)، نكون قد جمعنا لطالب العلم خلاصةً تُنيرُ له الطريق لفهم الأصول
الفقهية والتشريعية في مراتبها العُليا.

أراني أطلتُ فيما رُمتُ إيضاحه، فأرجو المعذرة لذلك، وها أنا أُحيل
القارئ الكريم إلى غاية اهتمامه، لبلوغ مرامه.

وبالله التوفيق:،،

سعود بن حمد بن الإمام نور الدين السالمي

في ٢٥/٧/٢٠٠٢م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الإمام السالمي رحمته مقرأً أرجوزته أنوار العقول، وقد نظمها وابتدأ

شرحها عام ١٣١٤هـ:

هذه الأنوارُ لا نجمٌ زهرُ لا ولا إشراقُ شمسٍ أو قمرُ
فلها ألبابُ أربابِ العلى مطلعٌ زانتُ به تلكَ الفكرُ
قرّبتُ في فنّها ما قد نأى وحوثُ كلِّ مُهمٍّ مُعتبرُ
ليتَ أشياخي الألى قد سلفو شهدُوا وضعَ مبانيها الغررُ
ورأوا تنقيحها في جمعها وانتخابي لمعانيها الدررُ
فلهمُ فيها مجالٌ واسعٌ ولها عندهمُ أعلى قدرُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أنوار العقول

الحمدُ لله الذي قد أشرقاً
فأبصروا بنورها المسالكاً
حتى استووا على بساطِ القربِ
فانتعشت عقولهم بالذكرِ
فأبرزوا نتائجَ الأفكارِ
ثم صلاةُ الله مع سلامه
ممتزجان بالثنا الجميلِ
محمد سيّد كلِّ من شفعَ
وبعد فالدينُ أهمُّ مقصداً
لأنه يُعربُ للإنسانِ
وقد نظمتُ دُرّاً في أصله
لقطتها من زاهرِ الآثارِ
والله بالقبولِ فيها يقضي

شمسَ الأصولِ في نُهى ذوي التقي
وجانبوا بسرّها المهالكا
في حضرةِ قدسيّةٍ في القربِ
وبسّقتُ أسرارهم بالفكرِ
فأعربت عن شرفِ المقدارِ
مصطحبان بسنا إنعامه
على النبيِّ المصطفى الجليلِ
والآلِ والصحب الرضى ومن تبعَ
وإنه أجلُّ علمٍ قصداً
عن كلِّ ما كُلفَ بالبرهانِ
إن تُدرها جُزّتَ طريقَ عدلهِ
عن الكرامِ السّادةِ الأبرارِ
حتى أراها في غدٍ من قرّضي

كل الورى وأن يُتمَّ صنعها
تأمل ونظريُّ توملاً
في الشرع معروفاً كما سنورد
تعليمه والثاني نفلٌ ندباً
فواجبٌ وما عداه نفلُهُ
لقادرٍ بتبركٍ ذاك يأتُم
معبراً وإن نأى يمضي له
وما من مع قوتٍ من يكفله
جاءت به من ربنا الأنباء
والثاني تفويضُ الجيبِ قرراً
للازمِ قسمٌ ونفلٌ تهدي
تناقضٌ أو جاء باضطرابه
أو كونه من المحالِ وقعا
من أي متى عن ربنا تعالى
عن هيئةٍ وعلةٍ لم تُلفاً
وأي لشركةٍ وأجزا النفسِ
أين ومن أين عن المكانِ

ومنه أرجو أن نعلم نفعها
ومحدث العلمِ ضروريّ بلا
والكلُّ من ذين له تعبُد
والعلمُ منه لازمٌ قد وجبَا
فكلُّ شيءٍ لم يسعنا جهله
والبحثُ للواجبِ حتماً يلزمُ
والحدُّ للقدرة أن يرى له
في الصحِّ مع وجدانٍ ما يحمله
وفضله ليس له إحصاءُ
سؤالنا قسمان قسمٌ حُجراً
وباعتبارِ الشَّرْعِ في التَّعبُدِ
أسقطُ سؤالاً إن أتى خمسٌ به
إثباتٌ أو جمعُ سؤالين معاً
إمنع بكيفٍ لم وهل سؤالاً
أين ومن أين وكم فكيفاً
وهل لتصديقٍ ومن عن جنسِ
متى سؤالٌ جاء عن زمانِ

وكم سؤال عدد وإنه
والأصل للفقہ كتاب الباري
والإجتهاد عند هذي منعا
والرأي في غير الأصول جوزا
ولم يجز خلافتنا للأعدل
في غير ما قد حكم الحاكم أو
أو من طريق الزهد كان أفضل
وذاك مثل الأكل للسباع قد
حملته على سبيل الأدب
والخلف إن لم نعرفن الأعدلا
أولا إذ التحري في ذا يلزم
وخطأ العالم في الفتوى همل
وإن خفي بطلانه عليه
إن كان مما حجة السماع به
والجهل قسمان بسيط سلما
إلى مرگب وليس يسلم
وباعتباره لدى التكلف

فرد قديم قاهر سبحانه
إجماع بعد سنة المختار
وهالك من كان فيها مبدعا
وواجب أن نتحرى الأجوزا
مما نرى وميلنا للأهل
كان خلاف كافر فيما رآوا
وإن حكمت فاقصدن الأعدلا
رأيت حلها وإن هي ورد
كمثل ما اختار إمام المذهب
هل جائز بما نشأ أن نعمل
أو نستشير واجبا من يعلم
والوزر والضمان للذي عمل
فالتوب مجملا أتى إليه
ولم يجد معبرا فلتنبه
صاحبه والثاني فهو ما انتمى
صاحبه بفعله بل يأنم
لواسع الجهل وضيق يفي

فَعَلِمُوهُ فِي وَقْتِهِ مَثْبُتٌ
وَقِيلَ لَا حِجَّةَ مِمَّنْ كَفَرَا
إِنْ اسْتَطَعْتَهُ بِلَا نَيْلٍ ضَرَرَ
مُعَبَّرًا نَوْرَ هِدَاةٍ تَبِعَ
رَأَيْتَ مَنْ أَدَاتِهِ مَتَمَّمَا
وَفَقَّكَ الْبَارِي وَإِلَّا فَالْبَدَلُ
قَوْلَانِ بِالْفُورِ وَدِينٍ مُثْبَتُهُ
فَوَاسِعٌ جَهْلَكُهُ إِلَى الْأَجَلِ
وَقِيلَ كَالأَوَّلِ نَظْمٌ سُلِّكِهِ
لَأَنَّ وَقْتَ ذِينَ لِلْمَمَاتِ
جَمِيعَهُ مَا لَمْ إِلَيْهِ تُقَدِّمِ
إِنْ قَائِمُ الْعَيْنِ وَكَالْخَمُورِ
فِي أَيِّ مَا كَانَ مِنَ الْمَكَانِ
وَالْخَلْفُ فِي الْخَمْرِ أَتَى صَرِيحًا
فَوَاسِعٌ لَجَاهِلِي عُلُومِهَا
ارْتَكُبُوهَا جَهْلُهُمْ بِهَا اسْتَبِنُ
نِكَاحٌ مِنْ شَاءَ بِلَا ارْتِيَابِ

وَأَيُّ فَرَضٍ فَعَلُّهُ مَوْقَّتٌ
حِجَّتُهُ تَقْوَمُ مِمَّنْ عَبَّرَا
بَلْ مَا عَدَا الْبِرَّ أَتَى فِي الْمُعْتَبَرِ
وَاعْتَقَدِ السُّؤَالَ إِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ
لَكِنْ عَلَيْكَ أَنْ تُوَدِّيَهُ كَمَا
فَإِنْ تَكُنْ مُوَافِقًا صِدْقَ الْعَمَلِ
مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَمَعَ مَنْ أَثْبَتَهُ
وَإِنْ يَكُنْ غَيْرَ مَوْقَّتِ الْعَمَلِ
مَا لَمْ تَكُنْ مُعْتَقِدًا لِتَرْكِهِ
وَذَاكَ مِثْلُ الْحَجِّ وَالزَّكَاةِ
وَوَاسِعٌ جَهْلُكَ بِالْحَرَمِ
كَالِدَّمِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَتِيرِ
وَكَالذِّي يُذْبِحُ لِلأَوْثَانِ
وَذَا لَدَى الْمُضْطَرِّ قَدْ أُبِيحَا
وَالْجَهْلُ بِالْأَنْسَابِ أَيُّ تَحْرِيمِهَا
مَا تَرَكُوا ارْتِكَابَهَا وَضَاقَ إِنْ
وَوَاسِعٌ لَجَاهِلِ الْأَنْسَابِ

إِنْ كَانَ لَمْ يَقْصُدْ خِلَافاً وَرَجَعَ
وَلَمْ يَسَعْ جَهْلُ ضَلَالَةِ الْمُصْرُ
مِنْ بَعْدِ أَنْ تَعْلَمَ كُفْرَهُ وَمَعَ
بشَرطِ أَنْ لَا تَتَوَلَّاهُ وَلَا
وَوَاسِعَ جَهْلِكَ بِالْمُحَلَّلِ
كَالْبَيْعِ وَالْمُلْكِ وَكَالنِكَاحِ
وَحُرْمِ ارْتِكَابِ مَا لَمْ يَعْلَمِ
وَإِنْ يُرَدُّ فِي قِصْدِهِ خِلَافَ مَا
وَقَدْ تَقَوْمُ حِجَّةُ الْعِلْمِ لِمَا
لَوْ كَانَ وَاحِداً لَهُ الْفَضْلُ عَلَا
وَرُجَّحَ الْأَوَّلُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ
وَكُلَّ شَيْءٍ وَاسِعَ جَهْلِكَ بِهِ
وَالْقَوْلُ فِي الْجُمْلَةِ مَا لَمْ يَقُمْ
إِذْ لَمْ يَكُنْ جَلَّ مَكْلُفاً بِلَا
وَلَوْ يَشَاءُ لَكَانَ مِنْهُ عَدْلًا
وَإِنْ أَتَى بُرْهَانُهَا أَمْرًا فَلَا
وَمَنْكَرُ الْجُمْلَةِ بَعْدَ مَا نَظَرُ

مَتَى رَأَى حَرَامَ مَا فِيهِ وَقَعَ
مَحْرَمًا أَوْ مُسْتَحْلًا إِذْ أَصْرُ
بَعْضِهِمْ مَا لَمْ تَعِ الْحُكْمَ يَسَعْ
تَبْرًا وَلَا تُمَسِّكَ عَمَّنْ ضَلَّالًا
إِنْ أَنْتَ عَنِ تَحْلِيلِهِ لَمْ تَعْدِلِ
عَلَى شَرْوِطِهَا وَكَالْمُبَاحِ
وَمَنْ يَكُنْ مُوَافِقًا لَمْ يَأْتِ
قَدْ أَوْجَبَ الْبَارِي عَلَيْهِ إِثْمًا
قَدْ وَسِعَ الْجَهْلُ بِقَوْلِ الْعُلَمَاءِ
وَقِيلَ مَا لَمْ تُبْصِرِ الْحَقَّ فَلَا
كَالْأَنْبِيَاءِ مَقَالُهُمْ قَدْ لَزِمَا
ثُمَّ رَأَيْتَ حَقَّهُ ضَاقَ انْتِبَهُ
بُرْهَانُهَا كَغَيْرِهَا لَمْ تَلْزِمِ
بُرْهَانَ صَدَقِ يُوضِحَنَّ السُّبُلَا
كَمِثْلِ مَا قَدْ كَانَ هَذَا فَضْلًا
يَنْفَسِنَ لِحِظَةً لَيْسَ أَلَا
بُرْهَانُهَا كَفَرُ جُحُودِ قَدْ كَفَرُ

ولم يسع جهل ضلاله ولا
كذاك جهل من يشك فيه
والخلف في إيمانها بالقلب هل
تكليفه بها فبعض ذهبها
والخلف هل عليه أن يُقرَّراً
أو يجتزي بالماضي ما لم يحدث
وما عدا الجملة من تفسيرها
إلا لدى السؤال والجهل بما
وما عدا الإيمان فاللازم في
فالحجة السماع في ذا كُله
وهالك توحيداً لنا فلنقتبس
نعبده جل أمثال أمره
فإن يشأ يرحمنا بفضله
فالملك والعزة والسلطان
سبحانه ليس له مكان
بخلقِه لكل شيءٍ نشهدُ
ليس له شبهة ولا نظيرُ

تشك فيه والذي له تلاً
على قياس شائع تليفه
يُجزيه دون نُطقه إذا نزل
للاجتزا والبعض منهم قد أبي
تصديقُه إن ذكرها قد خطراً
شيئاً بها كعهدها لم ينكث
كحكم ما رأيت من تعبيرها
أحدث فالشائع ما تقدماً
تفسيرها بالقلب في التكلف
وحجة المعنى له من عقله
من نوره وعن هوى النفس احتبس
سبحانه ونهيه وزجره
وإن يشأ عذبنا بعدله
له كذا القدرة والبرهان
يحويه جل لا ولا زمان
وإنه في ملكه مُنفرِدُ
ولا وزيراً ولا مُشيرُ

ليس له فوق ولا تحت ولا
كذا يمين وشمال والذي
ولم يزل وليس شيء معه
بكونه ولونه وشكله
لو أنه مشابه في ذاته
إذ كل شبيه بوجه لزم
لو كان ثان عنده في الأزل
ولا دليل خص واحداً فقط
لو أنه في أمره معان
وهكذا يلزم في الزمان
لو أنه في ملكه مشارك
في الذات والصفات والأفعال
فلم يجز وصفه بغير ما
وأى وصف جاز وصفه بما
وما عدا ذلك وصف الذات
صفات لذاته هي ذاته
إذ لم تكن فيه لئلا يلزم

قبل ولا بعد فكل حظلاً
إليه تُعزى حادثٌ بذاتٍ احتذى
وعالمٌ ممن قبل أن يصنعه
وما إليه صائرٌ بفعله
جاز عليه وصف مخلوقاته
في الكل ما لذلك الوجه انتمى
لكان كل صالحاً لأن يلي
والحكم من غير مرجح غلط
لزمه في ذاته التقصان
وفي الجهات الست للمكان
كان فساداً ذلك التشارك
مخالف لنا بكل حال
بينه من وصف نفسه اعلمنا
عنده بوصف فعلٍ أحكما
يعرف وهو كالعليم آت
لا غيرها دلت بذات آياته
حلولة وليس منه نعلم

ولا عليه فيكون أفقرًا
فهو عليهم لا بعلمٍ جلبا
وهو بصيرٌ لا بعينٍ نظرتُ
وهكذا في سائر الصفاتِ
ورؤية الباري من المحالِ
لأنَّ من لازمها التميُّزاً
في جهةٍ تقابلُ الذي نظرُ
من قولٍ لا تدركه الأبصارُ
لأنه مدحٌ له ولا يصح
لو جاز أن يزولَ مدحُه لزم
ومن يُدن بها بكفرِ النعمِ
كأن يقولَ يده مثلُ يدي
فوجهه أي ذاته في قوله
واليدُ منه قدرةٌ أو قل نعم
وجدُه كوجهه أو قل عظمُ
ثم من الجائر بعثُ الرُّسلِ
مقرونة دعواهم تفضُّلاً

لغيره وذاك دأبُ الفقراً
وهو سميعٌ لا بسمعٍ رُكِّبا
وهو قديرٌ لا بقدرةٍ عرتُ
لأنَّها في الأصل عينُ الذاتِ
دنيا وأخرى احكمُ بكلِّ حالِ
والكيفُ والتبويضُ والتحيزا
فهذه وما أتى به السُّور
ولن تراني فانتفى الإبصارُ
زوال ما به الإلهُ مُمدَّحُ
تبديلُ عزه بذلٌ وشتمُ
فاحكمُ له والشركُ أن يُجسِّمِ
أو وجهه كوجهِ بعضِ الأعبُدِ
وعينه أي حفظُه لفعله
وقبضةٌ والاستوا ملكاً يُسمُ
ومكره عقوبةٌ لمن ظلمُ
يهدوننا إلى الصراطِ الأعدلِ
بمعجزاتٍ تبطلُ التقوُّلاً

وواجبٌ عليك أن تعرفَ ما
وما استحالَ عنهم فاللأزمُ
كالصّدقِ والتبليغِ والأمانةِ
والمستحيلُ ضِدُّها كالكَذبِ
وما عدا ذلك فهو ممكنٌ
أفضلهم نبينا ثم الخليلُ
وبعدهم نوحٌ فباقي الرُّسلِ
قد نُسخَتْ شرائعُ الجميعِ
وما لهُ أي شرعنا مغَيَّرُ
وبعدهم ملائكتُ جِبرائيلَ
أفضلهم جبريلُ والذي زعمُ
بهم جميعاً يجبُ الإيمانُ
وهو كلامٌ دلَّ بالنظمِ الأتمِ
والكلُّ مخلوقٌ لإمكانِ العدمِ
وفي القرآنِ مُحكمٌ ومشتبهٌ
كلُّ أتى من ربنا والخلفُ في
مع اتِّفاقٍ منهم أنَّهُما

يجوزُ للرُّسلِ وما قد لزمنا
في حقهم نعتاً هي المكارمُ
والعقلِ والضبطِ وكالفطانه
وكالجنونِ وارتكابِ الرِّيبِ
في حقهم إلا الذي يُستهجنُ
ثم الكليمُ بعده عيسى الجليلُ
فالأنبياءُ ذوو المقامِ الأكملِ
سوى الهدى بشرعنا البديعِ
فهو على الدوامِ لا يُغَيَّرُ
مولاهمُ بالقربِ واجتباهمُ
تفضيله على الحبيبِ قد غَشِمُ
وبالذي أنزلهُ الرحمنُ
على معانٍ فيه إرشادُ الأُممِ
ولانفِرادِهِ تعالى بالقِدمِ
ومُجمَلٌ مُفصَّلٌ نُؤمنُ بهُ
حدِيثِهِمَا على أقاويلِ تفي
نوعانِ أي مختلفِ حُكْمُهُمَا

فالمحكّم المتّضح المعنى انقسم
في النصّ حكم القطع بالمراد
وإن أتى بعكسه الدليل
وهو قريباً أو بعيداً وقَعَا
وذو اشتباه ما اختفى كالمجمل
فمنه ما قيل بآئه الذي
ومنه أيضاً ما يكون مُبْهَمًا
ومنه أنه الذي لم يُعلم
فكلُّ هذا أصله متّحدٌ
ومنه أحرفٌ أوائلِ السُّورِ
وقيل ما يكون منسوخاً وما
وحكمه الوقوف في الإجمال
والرّدّ للمحكّم حكمُ الثاني
والموتُ حقٌّ يجبُ الإيمانُ
فالموتُ أن تُفارقَ الرُّوحُ الجَسَدُ
والقول بالإمساك في الروحِ أحقُّ
ولم يمتّ قبل انقضاء العُمُرِ أحدٌ

لنصّ والظاهر معني فأنحسّم
والظنّ في الظاهر للعباد
صير إليه وهو التأويلُ
أو متعذراً فلن يتبعاً
أو مفهم تشبيه مولانا العلي
له احتمالان فصاعداً خُذ
كُتُبِ عَشْرٍ أَمْرِهِمْ قَدْ أَبْهَمَا
تأويله غيرُ المُهَيِّمِ اعْلَمِ
وجعله أشياء ليس يُحمدُ
وقيل بالأمثال مع كلِّ خَبْرٍ
قد كان ناسخاً يُسمّى مُحْكَمًا
حتى يبين أظهر احتمال
أو يلزمن تناقض القرآن
به كذلك البعث والحسبانُ
والبعثُ رُدُّها إليه للأبدِ
وما سوى التخمين للذي نطقُ
وقبل رزقه الذي له يُحد

كان حلالاً أو حراماً حُجِرَا
إذ ليس في العالم شيءٌ يصدُرُ
ثمَّ عذابُ القبرِ ممَّا جاء به
واعتقدنَّ صدقهُ ولا تُحلُّ
أما الحسابُ فهو تمييزُ العَمَلِ
خُصَّ بهِ مقصِّراً ليعلمَا
وما عداهُمَا إلى الجنانِ
والخلف هل قد خُلِقا وهو الأصحُّ
والوقفُ عن تعييننا ذاك المحلُّ
وعدمُ التعيين ليس يُقدِّحُ
والكتبُ صُحُفٌ حَوَتْ الأعمالاً
يَرُدُّهُ من أُمَّةِ الرِّسُولِ
وإنما الميزانُ في الحسابانِ
لا مثلَ قولِ ذي الخلافِ إذ غداً
وقوله الصراطُ فهو الحقُّ لا
شفاعةُ الرِّسُولِ للتقيِّ
ومن يقلُّ بغيرِ ذا فقد كَفَرُ

أو شبهة والله كُلاً قَدَرَا
إلا وربُّنا له مُقَدَّرُ
تواتر الأخبارِ معنيٌّ فانتبه
تعذيبَ ميتٍ لوجوهٍ تُحتمَلُ
خيراً وشرّاً ليراهُ من فعلِ
أو فاسقٍ ليكثرَ التَّنَدُّمَا
بلا حسابٍ أو إلى النيرانِ
أو يُخلقان بعدما الفنا اتَّضَحُ
أولى بنا إذ لا دليلٌ ثُمَّ دَلُ
في قولنا إن الوجودَ أرجحُ
والحوضُ حقٌّ فاتركِ الجدالاً
من قد وفي بعهدِهِ المسؤُولِ
عدلٌ وإنصافٌ من الرَّحمنِ
يُؤوِّئَنَّهُ كُفَّةً وَأَعْمِدَا
جِسْرٌ كما بعضُهُم تَأوَّلَا
من الورى وليس للشقيِّ
كفرَ نعيمٍ إن تَأوَّلَ ظَهَرَ

وإن يكن بغير ما تأولُ
لأنه مخالفُ الكتابِ
كليس للظالمِ من حميمٍ
ومن عصى ولم يثب يُخلدُ
وكافرٌ بنعمةٍ من فرقاً
أعني لدى الخلود والفرق نشأ
كذاك من قال بآئه يجي
وهكذا من قال كلُّ يدخلُ
ومن يقلُّ دارَ الخلودِ فانيه
هذا إذا ما كان بالتأويلِ
وبالقضا نؤمنُ أيضاً والقدرُ
ومن يقلُّ إلهنا لم يخلق
لقوله لكل شيءٍ خالقُ
لو كان خالقاً سواه لزمنا
ولو تعدد الإله لظهرُ
لكن لنا في فعلنا اكتسابُ
من ثم قد نيلَ به أعلى الرتبُ

فذاك شركٌ أي أشدُّ منزلاً
وسنةُ الرسولِ والألبابِ
ولا شفيعٍ من لظى الجحيمِ
في النارِ دائماً بهذا نشهدُ
ما بين ذي شركٍ ومن قد فسقا
لدى منازلِ العذابِ وفشا
وقتٌ على النارِ بلا تأججِ
فيها سعيدٌ وشقيٌّ مُبطلُ
أو أهلها ففاسقٌ علانيه
والشركِ في الرد على التَّرييلِ
ولم يُجزرِ إغراقنا فيه النَّظرُ
أفعالنا بُعداً له من أحقِ
سبحانه الربُّ المليكُ الرازقُ
تعددِ الإله قطعاً حتماً
فسادُ هذا العالمِ الذي بهرُ
به الثوابُ وبه العقابُ
إلا النبواتُ فليس تُكتسبُ

وفاسقٌ من قال إن الله جلُّ
وإنه لم يجعلِ استطاعَهُ
لأنه لو كان هذا بطلاً
وبطلَ الوعيدُ مع بعثِ الرُّسلِ
وخلقه أفعالنا وعلمه
كذاك كونها له مُراداً
لو لم يكن يعلمه لجهلة
لو لم يُردْ وقوعه ووقعا
لكن لذا التخيرِ واكتسابنا
إيماننا التَّصديقُ والإسلامُ
ولهما في الشرعِ معنى مُلتزمٌ
ومن يكن مضيقاً لواحدٍ
في وجهه الشرعيُّ ليسَ ينقصُ
لأنه إن هدمَ البعضُ الهدمَ
ولايةَ المؤمنِ فرضٌ حقَّقا
والكلُّ من ذينِ على أقسامٍ
حقيقة وهي التي قد نطقا

قد جبر الإنسانَ فيما قد فعلُ
له لكفرِ شاءهُ أو طاعةُ
أمرٌ ونهيٌ معَ وعيدٍ جُعلاً
وجازِ تكليفُ الجمادِ كالتُّبيلِ
هنَّ لا يوجبُ جبراً حكمه
لأنه قد خيَّرَ العباداً
لو لم يكن خالقه مَنْ جَعَلَهُ
لكان مُكرهاً على ما صنعا
قد انتفى الإيجابُ عن رقابنا
إذعائنا لما دعى الأحكامُ
تصديقُ قولِ عملاً إذا لزمُ
منها استحق هلكةَ المعاندِ
لكن يزيدُ هكذا قد خصصوا
جميعه وذا هو القولُ الأتمُّ
وهكذا براءة الذُّفسقاً
ثلاثة تأتي على تمامٍ
بها كتابٌ أو رسولٌ حققا

والحكم بالظاهر فهو الثاني
براءة الظاهر حكماً تجب
عيان أو إقرار أو شهادة
واستثنى الإقرار لدى الولاية
والخلف في رفعة الولاية
وإن تكن عنيته فألزم
لكن على العدول ليس العلماء
وفي ولي وجبت ولايته
إن وجبت عليك والذي نطق
ومن يُبْحَ براءة من نفسه
وإن يكن من الأولى لم تلزم
فبعضهم رخص ما لم تعلم
وإن يكن كفرانه مشتهراً
ومُتَبَرِّ من ولي لك قُلْ
وفي ولي ترك الفرض اقتف
ثم استتبه إن يكن منك قبل
وإن أتى الولي ما لله به

ثالثها عيادة الإنسان
بواحد من أربع تعقب
عدلين أو حق أتى بشهرة
وإنما الوجوب بالثلاثة
من واحد عدل بلا عناية
وقيل لا لزوم ثم يعلم
تفصيلاً ما جاء به لعلما
على الوري سريرة براءته
بها جهاراً للبراءة استحق
فها لك وهو حر بخسه
هم ولاية على الكل اعلم
ولاية والبعض من ذا يحمي
لا بأس إن بكفره قد جهراً
بكفره إن لم يتب عمّا فعل
عذراً له إن لم تجد عنه قف
ولتبراً إن لم يرجع عمّا عمل
حق وللعباد كالقتل انتبه

تَوَلَّاهُ وَالْبَعْضُ مِنْهُمْ يَقِفُ
كَذَا إِذَا جَاءَ بِفَعْلٍ حُجْرًا
هَذَا إِذَا مَا كَانَ فَعْلُهُ احْتِمَلُ
وَفِي وَلِيِّينَ تَخَالَفًا بِمَا
تَوَلَّى بِالرَّأْيِ وَإِنْ شِئْتَ فَقِفْ
وَإِنْ يَكُونَا عَامِلِينَ تَلْزِمُ
وَأَوْجِبْ بَرَاءَةً مِنَ الْمُصْرِ
وَمَنْ تَوَلَّى مُحَدَّثًا لَفَعْلِهِ
وَقِفْ دِينَ رَأْيٍ أَوْ سَوَالٍ
فَالدِّينُ فِي كُلِّ فِتْيَةٍ لَمْ تَعْهَدِ
وَالرَّأْيُ فِي السُّوَالِ إِنْ تَسَنَّأَ
وَقِيلَ وَالسُّوَالُ مَعَ ذَا يَلْزِمُ
وَفِي وَلِيِّينَ تَلَاغِيًا أَحْكَمِ
بَطْلَانِ كُلِّ مِنْهُمَا وَالشُّكُّ
وَالذَّنْبُ قَسَمَانِ كَبِيرٌ وَجَبَا
فَأَوْجِبَ اللَّعْنَ عَلَيْهِ أَوْ سَخَطُ
وَعَكْسُهُ الصَّغِيرُ مِثْلُ الْكُذْبِ

عَنْهُ وَفِي الْبَرَاءَةِ مِنْهُ ضَعْفُ
فِي الْأَصْلِ وَالْحَلُّ بَعَارِضٌ يُرَى
حَقًّا وَبِاطِلًا وَإِلَّا حَيْثُ حَلُّ
يُوجِبُ كُفْرًا وَاحِدًا فَانْبَهَمَا
وَقِفْ رَأْيٍ أَنْ يَكُونَ فِي ضَعْفِ
وَلَايَةِ الْمُحَقِّ فِيمَا نَعْلَمُ
وَقِيلَ مَنْ لَمْ يَتَوَلَّاهُ عُذْرٌ
قَالُوا فَذَلِكَ هَالِكٌ كَمِثْلِهِ
إِشْكَالٌ أَوْ شَكٌّ عَلَى ضَلَالِ
خَيْرًا وَشَرًّا مِنْهُ كَيْمَا تَقْتَدِي
أَمْرًا عَلَيْكَ حُكْمُهُ قَدْ أَبْهَمَا
فَهُوَ حَلِيفُ الرَّأْيِ مَعَ مَنْ أَلْزَمُوا
وَقِفْ إِشْكَالٍ إِذَا لَمْ يُعْلَمِ
إِنْ لَا تَوَلَّى غَيْرَ مَنْ يَشُكُّ
حَدًّا بِهِ وَالْبَارِي مِنْهُ غَضَبًا
أَوْ قَبْحَ الرَّسُولِ مِنْ بِهِ سَقَطُ
إِنْ خَفَّ وَالرَّقْصَ وَمِثْلَ اللَّعْبِ

ومن أصرَّ بصغيرٍ فكَمَنُ
وراكبُ الكبيرِ تَوْبَهُ فَإِنْ
وبعضُهم ضلَّلهُ وتَوَبَّأ
والحكْمُ للراكبِ ذنباً صَغُراً
والخلفُ في الإصرارِ للصغيرِ هلُ
أو أن يكن أتاه باستخفافِ
والخلفُ في الوليِّ إن أتاهُ
ولم يتوَبَّأهُ وبعضُ ذهاباً
وبعضُهم أحسنَ ظنُّه بهِ
وغيبَةُ المؤمنِ والتَّجَسُّسُ
وقاذفُ الوليِّ إن حُرّاً وإنُ
وإن يكن حُرّاً ولم يكن ولي
وإن يك المقذوفُ عبداً أو صبي
فالخلفُ في تكفيره من قبلِ
وإن يك المقذوفُ مجهولاً فلا
والقذفُ عندَ مُشركٍ لم يُوجبِ
كذاك مع من لم يكن مُكَلَّفاً

أتى الكبيرَ في الكتابِ والسُّنَنِ
أبي إلى الله بُبُغْضِهِ فَدِنَ
ثم استمرَّ إن عن التَّوْبِ أبي
إسلامُهُ حتى يُرى مستكبراً
إذا مضى ولم يُتَّبَعْ من العملِ
والثاني عندهم بلا خِلافِ
فبعضُهم في حُكْمِهِ رَأَهُ
إلى الوقوفِ قبلَ أن يتوبَّأ
وبعدَ ذا استتابه من ذنبه
والقذفُ في الكلِّ حرامٌ أسَّسُوا
عبداً وإن صبيَّ كفره زَكَنُ
وبالعَّا كان فمثلُ الأوَّلِ
غيرُ وليِّينِ ومُشركاً أبي
تتويبه عمَّا أتى من فعلِ
تحكُّمُ بفكرِ قاذفٍ مستعجلاً
كفرانٌ آتيةً إذا لم يكذبِ
بحكمه مثلُ صبيٍّ فاعرفاً

هذا إذا ما القذف كان بالزنا
والكفر قسمان جحود ونعم
وامنعهُ في الأول حتماً وهو ما
واحكم برجسِ أهله إلى الأبد
واسب ذراريهم وحرّم ذبحهم
وهكذا منهم لنا سواء
والذبح من أهل الكتاب جوازاً
ويُرفعُ الحربُ لجزية أتت
إلا الذبائح والنكاح فهماً
والمشركون من ذي الأوثان
كذاك حكم راجع عن دينه
توبتناً قسمان فرض وجباً
أركانها ندم مع استغفار
وأصلها امثالُ أمرِ الباري
والتوب مثلُ الذنب عن نبينا
فالعجب والكبر معاً والحسد
وهكذا العزم على الكفران

أو يحضّرُ الشهود في ذا معلنا
وبالنفاق الثاني منهما وسم
لردّ تزييلٍ ومُرسَلٍ ثَمَا
واغتَنَمَ في الحربِ منهم السبْدُ
تناكحاً توارثاً منّا لهم
في الحربِ أو بجزية هم جَاءُوا
مع النكاحِ دونَ حربِ جُوزاً
منهم وفي الجوسِ حُكْمُهُمْ ثَبَتْ
مُحرّمانِ في الجوسِ فاعلماً
ليسَ لهمِ واقٍ سوى الإيمانِ
وآخذٍ بالشكِّ عن يقينه
لمنَ عَصَى والثاني نفلٌ ثدباً
والعزمُ والرجوعُ بانكسارِ
ومُنْتَهَاها الحطُّ للأوزارِ
سراً وجهراً هكذا قد بينا
كذا الرّيا توبتها أن تُفقدُ
فالحق أنه من العصيانِ

ولم يُردَّ تائبٌ من ذنبه
أو تطلعُ الشمسُ من المغربِ قد
فقاتلُ المؤمنِ عمداً تقبلُ
من بعد موتٍ مَنْ أضلَّ وإذا
وقيلَ أن لا توبةَ لهم وفي
لكن على المضلِّ أن يبلغَ مَنْ
إن كان في مقدرَةٍ وإلاَّ
وتاركُ فرضاً لمولاهُ مضى
عليه مع إبداله وقيلَ لا
وذا كمثلِ الصومِ والصلاةِ
وفي مُصرِّ قد أتى الطاعة هل
أولاً أو التفصيلِ أولى إن عصى
ومجملٌ توبةً مَنْ يُحرِّمُ
ومن أتى شيئاً على التحريمِ
وإن يكن أتاه باستحلالِ
وإن يكن في يده ما قد كسبَ
وحكمه محرِّمٌ حينَ فعَلُ

حتى يرى الموت دنا من قُربه
أتى عن المختار فيما قد وردُ
توبُّته وهكذا المضلُّ
ألا لئيبطنَ حقاً فكذا
قول أبي نهبان أن ليسَ اصطفي
أضله بما دُعي ومن فتنَ
فهو حريٌّ بمتاب المولى
كفارةً وتوبةً قد فرضا
شيء سوى التوبة في ذا جِعلاً
في حكم من حرِّمَ للحُرِّماتِ
له ثوابها إذ الغفرانُ حلُّ
من غير ما شركَ أتى مُحصِّحاً
والمستحلُّ عكسُ هذا يلزمُ
لم يُجزِه التوبَ بلا تغريمِ
بعكسه في أعدلِ الأقوالِ
عليه أن يردَّه لمن سلبَ
حتى يصحُّ أنه قد استحلَّ

أَجْزُ تَقِيَّةً بِقَوْلِ إِنْ خَلَصَ
وَأَمْنَهَا فِي إِتْلَافِ نَفْسٍ إِنْ جَنَى
وَلَمْ تَجْزُ تَقِيَّةً بِالْفِعْلِ
لَكِنْ جَوَازُ مَا أُبِيحَ فِي الضَّرَرِ
وَمَكْرَةٌ جَاءَ بِمَا الْحَدُّ يَجِبُ
وَرُفِعَ الْإِثْمُ لَدَى الْخَطَا وَمَنْ
كَالْقَاتِلِ النَّفْسَ وَكَالْمَطْلُوقِ
وَرَفَعَ الْوِزْرُ لَدَى النِّسْيَانِ
مَنْ بَعْدَ أَنْ جَاهَدَهُ بِمَا قَدَرَ

مَنْ نِيلَ ضُرًّا مِنْ بَعْضِ الْقَوْلِ يُخَصَرُ
وَالْخَلْفُ فِي إِتْلَافِ مَالٍ ضَمِنَا
كَالْحَرْقِ وَالغَرَقِ وَمِثْلِ الْقَتْلِ
كَالْأَكْلِ لِلْمَيْتَةِ وَالْدَمِ اشْتَهَرَ
عَلَيْهِ فِي أَنْ لَا يُحَدَّ نَسْتَحِبُّ
الزَّيْمَةَ الظَّاهِرَةَ حَكْمًا يَسْلَمَنَّ
زَوْجَتَهُ خَطَاً وَمِثْلَ الْمُعْتَقِ
وَهَكَذَا وَسُوسَةَ الشَّيْطَانِ
إِذْ لَمْ تَكُنْ أَشَدَّ مِنْ رُؤْيَا الْبَصَرِ

الخاتمة

تمت بحمد الله أنوار العقول
عارية من وصمة الإخلال
أهديتها صرفاً لكل طالب
وأحمد الله على التيسير في
ثم الصلاة مع تسليم على
وآله وصحبه ومن قفا

حاوية أهم شيء في الأصول
سالكاً طريقة الكمّال
تصوئه من كل قول كاذب
أتم ما قد رُمته من شرف
محمد المبعوث من خير ملا
منهاجهم على التمام والوقفا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَي سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

مدارج الكمال في مختصر الخصال

الحمد لله فوضَّح السُّبُلُ
فلم يَزَلْ ثَانِيَهُمْ يَنْسَخُ مَا
حَتَّى أَتَى بَيْنَنَا مُحَمَّدُ
صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا شَرَعْتُ لِي
وَبَعْدُ فَالْفَقْهَ بِهِ يَدْرِي الْفَتَى
وَهَذِهِ مَدَارِجُ الْكَمَالِ
وَزِدْتُ فِيهَا دُرَرًا عَدِيدَةً
لَكِنِّي لَمْ أَذْكَرِ الدَّلِيلَ
وَطَالَمَا خَالَفْتُهُ مَرَّتَيْنِ
وَرَبَّمَا عَدَلْتُ عَنْ تَصْحِيحِهِ
وَقَدْ حَذَفْتُ مِنْهُ مَا تَكَرَّرَ
وَقَدْ تَرَكْتُ مِنْهُ أَبْوَابًا ذَكَرُ
مَكْتَفِيًا بِمَا جَرَى مِنْ نَظْمِهَا

لِكُلِّ مَشْرُوعٍ بِإِرْسَالِ الرُّسُلِ
جَاءَ بِهِ مِنْ قَبْلِهِ تَقْدَمًا
فَشَرَعُهُ مُؤَكَّدٌ مُؤَبَّدٌ
وَمَا هَدَى عَقْلٌ إِلَى الرَّأْيِ الْجَلِيِّ
مَا يَدْرُنُ مِنْ فَعْلِهِ وَمَا أَتَى
ضَمَّتْهَا مُخْتَصِرَ الْخِصَالِ
وَاضِحَةً أَعْلَامُهَا مُفِيدَةً
فِيهَا لِأَنِّي لَا أَرَى التَّطْوِيلَ
وَرُبَّمَا تَرَكْتُ مَا النَّظْمُ أَبِي
وَجِئْتُ بِالْأَعْدَلِ مِنْ تَرْجِيحِهِ
مَحْرَرًا خَصَّالَهُ مُخْتَصِرًا
فِيهَا أَصُولَ الدِّينِ تَفْصِيلًا بَهْرًا
عَلَى لِسَانِي شَاكِرًا لِحْتَمِهَا

مقدمة

تكليفه العباد إلزام العمل
بعد قيام حجة التكليف له
هما طريقان لحكم الشارع
وهكذا الإدراك للصفات
كالعلم والقدرة إثباتاً وما
وما عدا هذا إلى السمع انتسب
فحاكم الشرع قضى بما جرى
فإنه وإن يكن يستحسن
فذاك باعتبار ما للطبع
وربما أدرك وصف النقص
لكنه لا باعتبار ما به
فإنه وإن يكن يعرف ما
إذ ليس كل ما يصح علمه
فسقط الدور الذي قد ذكرا
والعبد إن أوفى بتوحيد فقد

والاعتقاد بالغاً وقد عقل
بالسمع أو بالعقل فيما عقله
للعقل إراك ثبوت الصانع
من جانب السلب أو الإثبات
عنه انتفى كالجهل والعجز اعلماً
مثل العبادات وما قد يجتنب
لا العقل إذا فاتركن عنك المرأ
أشياء وأشياء لها يستهجن
ملائم لا باعتبار الشرع
وصفة الكمال فيما يحصي
تكليفه الذي أتى من ربه
مرراً فلا يجاب نهج علماً
يكون واجباً علينا حكمه
وثبت الحق الذي قد بهراً
ألزم أن يعمل لله الصمد

وتاركُ التوحيد هل يُعذَّبُ
وإن ترى الإسلام شرطاً وقَعاً
أي لا يصحُّ دونه وإن وجِبَ
وهكذا الختانُ للذي قَدِرُ
وهو بهذا فارقَ الإسلاماً
وذانِ شرطٍ في العبادات وفي
وهكذا النيةُ في الأعمالِ

بتركه الأعمالَ وهو المذهبُ
فذاك في صحَّةِ ما قد صنعاً
فلا وجوبَ غيرُهُ أيضاً سبب
ويُقْبَلَنَّ عُذْرُهُ إذا اعتذر
مع أنه فرغَ عليه قاماً
بابِ التَّكَاحِ والذَّبَا حِ المْتَلِفِ
فلا نعيذُها مع الخصالِ

الكتاب الأول

كتاب الطهارات

وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول

فيما يشترك فيه الرجال والنساء

ذكر آداب قضاء الحاجة

بيان ما يفعلُهُ العبادُ
أو استتارَ حاجبٍ مصونُ
وحيث لا يُسمع صوت ما حدث
وَجُوزَ استدبارها ولتَجْتَنِبُ
واجْتَنِبْ ما كان ذا احترامٍ
كموضِعِ الجلوسِ والأفْمارِ
وهيئْ مَنْ مِنْ حَجَرٍ ثلاثاً
كذلك كلُّ جامدٍ مطهَّرٍ

عند قضا الحاجةِ فالإبعادُ
بحيثُ لا تَراهُمُ العيونُ
وليَجْتَنِبْ قبلتهُ عند الحدثِ
للشمسِ والبدرِ وللريحِ نُصبُ
وكَلِّمْ ما يَضُرُّ بالأنامِ
والطُّرُقِ أو مساقطِ الأثمارِ
لتذهبِ اليسرى به الأحداثا
وما الثلاثُ حده في الأكثرِ

ذكر فرائض الوضوء وسننه

فرائضُ الوضوءِ أربعٌ لها
الغسلُ للوجهِ وُحدُهُ بدا
للذقنِ طولا وإلى الأذنينِ
والمرفقينِ ثم للرجلينِ
والمسحُ للرأسِ تمامُ الفرضِ
وسننٌ فيه المسحُ للأذنينِ
وقيل يجزي فيه ماءُ الرأسِ
مضمضةٌ سواكٌ إستنشاقٌ
إلا إذا ما كنتَ صائما فلا
تسميةٌ غسلُ اليدينِ قبلَ أنْ
ومنها أيضا أن يُرتَّبَ العملُ
كذا التوالي وهو أن يُسرِعَ في
وهكذا التثليثُ في كلِّ عضوٍ
وبعضُهم أثبتَ للمسحِ
للفرقِ بين الغسلِ والمسحِ ولو

هذا المقامُ كاشفاً مُجمَلها
من منبتِ الشعرِ الذي قد عوَّدا
في العرضِ ثمَّ الغسلُ لليدينِ
تعمُّها أيضا معَ الكعبينِ
ومسحُه في الكلِّ أو في البعضِ
بما جديدٌ من كلا الوجهينِ
والأوَّلُ الرَّاجِحُ في القياسِ
وبالغَنِّ حسبما يُطاقُ
تُبَالِغَنَّ والسواكُ فاهملا
تدخلُ في الإناءِ من تلك السُّننِ
ومنها تخليلُ للحيةِ الرَّجُلِ
ترتيبُه إلا لُعذرٍ فاعرفِ
والرفعُ للأنجاسِ شرطٌ للوضوءِ
واحدةٌ وجاءَ بالتَّصحيحِ
كرَّره لتَّحدا كذا رأوا

وبعضه من جملة المندوب
وخلل اللحية بعضاً أو جبا
صلاة أو يأتي بما قد لزماً

وبعض ما مر من الوجوب
تمضمض استنشق ووال ربّما
فتارك لو اجب يُعيد ما

ذكر نواقض الوضوء

من السبيلين أو الحلقوم
من قبل المرأة ريحاً تنتشر
يخرج من جسده المجروح
أو لفروج بالغ كان لمس
بلا حجاب أو على الرفعين
ليس يحل أن تراه فاعلمن
إلا الذي أخرج للضرورة
إلا لمن يكون منها ذا حرم
سرّتهم للركبتين فاستبن
إن وجدوا الشهوة فالفرجان
لا ينقض الوضوء غير مسّه
والخلف في المعاصي عنهم صدراً

ونقضه بخارج معلوم
كالقيء والقلس ودم واغتفر
وبالرؤف والدم المسفوح
كذلك إن باشر ما كان نجس
لباطن الكف على الثقبين
كذلك أيضاً أن ترى عورة من
وذي النساء عورة كبيرة
وجهة وكفان وسائر القدم
وفي الرجال والإماء فهي من
وعورة العبيد والصبيان
وزوجة المرء كمثل نفسه
والشرك ناقض له إذا طراً

فيشمل الغيبة والنميمة
وينقض الإغماء والجنون
والكذب والصغيرة الذميمة
والنوم إذ مضطجعا تكون

ذكر موجبات الغسل

ويجبُ الغُسلُ بإدخالِ الذكرِ
أو في بهيمةٍ وإخراجِ المني
وفي النساءِ فالخلفُ في إجابتهِ
والراجعُ الوجوبُ والخلافُ في
بالطهرِ بعدَ الحيضِ والنفاسِ
لكن وجوبُ ذا على الأحياءِ وقد
نجاسةٌ وجودُها تيقُّنًا
إلى الحتانِ فرجٍ أنثى أو ذكرٍ
بلا جماعٍ أو به فلتفطنِ
بالمني من غير جماعٍ لا به
وجوبه بالاتدادِ إن يفِي
أوجبٌ وبالموتِ لكلِّ الناسِ
يلزمُ من يجهلُ في أيِّ الجسدِ
لكنه محلُّها ما عنيًا

ذكر لوازم الغسل وسننه

ولا يتمُّ الغسلُ دونَ أربعِ
ومرَّ عند الغسلِ بالكفِّ على
سُنَّ له السواكُ فاغسلِ اليدا
تمضمضِ استنشِقْ وعمِّمْ تَبَّعِ
ما تستطيعُ واجبًا وقيل لا
قبلَ دخولِها الإناءِ واقعدًا

واحثُ على الرَّأسِ ثلاثاً بعدما
تذكرُ اسمَ منْ عليك أنعمَا
والماءُ مُدٌّ في الوضوءِ ولدى
ذا الغُسلِ صاعٌ لا أقلُّ مقصداً

ذكر الاغتسالات المسنونة

الغُسلُ للجمعةِ والعيدينِ
سُنَّ كذا مُغسَّلٌ ذا الحينِ
كذاك للإحرامِ بالحجِّ ومَنْ
يَحجُّمُ قد سُنَّ له غسلُ البدنِ

ذكر المياه

الماءُ منه طاهرٌ مُطَهَّرٌ
ومنه رِجسٌ صَحَّ فيه النَّجسُ
إلا إذا بَنَجَسَ تَغْيِيراً
أو كان دونَ القلَّتَيْنِ وَقَعَا
هذا هو الأصحُّ لا ما قِيلاً
وحكمه في البيرِ حكمُ ما مضى
وإن يكن غيِّره كعُصفْرِ
واسْتِنْ نَحْوَ طُحْلُبٍ وورقٍ
ومنه طاهرٌ ولا يُطَهَّرُ
والأوَّلُ المطلقُ ليس يَنْجَسُ
لوناً وعُرفاً وبطعمٍ غيِّراً
فيه وإن لم يتغيَّر فاسمَعَا
ما لم يُغيِّره وإن قليلاً
في غيرها من غير فرقٍ يُرتضى
أو نحوه فليس بالمُطهرِ
والثاني م الأقسامِ مثلُ العرقِ

وكالتبيد فهو طاهر وإن
وكلما استعمل من طهور

أسكر والخلاف فيه قد زكّن
فاتركه لا يجزيك للطهور

ذكر الآنية

كل إناء طاهر لا من ذهب
وإن يكن من فضة أو ذهب
ومتوض فيهما قد أثمّا
وهكذا الوضوء بالمغصوب

أو فضة يصح أن يقضي الأرب
فاطرح استعماله واجتنب
وصاحب الأصل الوضوء ثمّا
وفيه في أداء ذا الوجوب

ذكر التيمم

إن عديم المياه عند السفر
إن خيف فوت الوقت إذ لا بدّل
تربّ صعيد وكذا لمن غدا
أو كان ذا جراحة تسيل
أو سلس أو مستحاضة استمر
نحو صلاة الميت والعيدين

فاقصد تيمّمًا كذا في الحضرة
للوقت والمياه عنها البدل
ذا مرضٍ فخاف ضرًا أو ردى
أو بطنه مسترسلٍ عليل
بها الدما أو خاف فوت ما يمر
جاز له تيمّم في الحين

كذا جبيرٌ ومهما قُطعتُ
فريضةُ الوضوءِ والتيممِ
وبسملنْ إن شئتَ أن تيممًا
فاضرب بكفيك على الصعيدِ
وعد إليه فامسح اليدينِ
وإن يفتك بعضه فلا خرجُ
وأى ثربٍ كان قبلُ استعملًا
هذا بيانٌ وجه ما يُستعمل
وما سفا الريحُ على يديكا
وشرطه بعدَ دخولِ الوقتِ
وبعد أن تطلبَ ماءً إن وجبُ
لأن حكم الأصل وهو العدمُ
وكلما ينقضُ أصله طرًا
وزد هنا إذا رأى الماءَ ولمُ
كل فريضة لها تيممُ
وبعضهم جوزة فيما قدرُ
وبعضهم دخوله قد اشترطُ

جارحةُ الوضوءِ عنها ارتفعتُ
وبعضهم أوجبها فلتعلمِ
ورتبْن هكذا التيممًا
وامسح به لوجهك الحميدِ
بضربةٍ تُغمُّ للرسغينِ
وقيل لا يجزي إذا البعضُ خرجُ
وبان عن عضوٍ فلا تستعملًا
لا حيثُ ما الكفُّ عليه يُجعلُ
والوجهُ للمسحِ فلا يُجزيكَا
وقبلَ أن يفوتَ ما سيأتي
وجازَ أن أيستَ من غيرِ طلبِ
مستصحبٌ إن لم يكن توهمُ
به عليه النقضُ حكمًا أثرًا
يُصلُّ بعدُ فالتيممُ انهدمُ
إلا لإبدالٍ وجمعٍ يُعلمُ
لكن دخولَ الوقتِ هذا ما اعتبرُ
في صحَّةِ الطَّهرِ الترابيِّ فقط

من ثم قيل كلُّ طهرٍ قَدَمًا
والطَّهْرُ من مُسْتَرَسِلٍ وذي سلسٍ
وذا ت دَمٌ سائلٌ لا ينقطعُ
ثم ليقيموا فليؤدوا ما لزمَ
ومتيممٌ أتى ما لزمَ ما
كيف عليه أن يُعيدَ وهو لم
أليس يُجزيه الذي قد فعلا

عن وقته يجزي خَلَا التَّيْمَمَا
لأنه ليس يُفارقُ النَّجَسَ
وليتحرَّروا أيَّ وقتٍ يرتفعُ
بين الصَّلَاتينِ على وجهِ يَتِمُّ
فوجدَ الماءَ لا يعيدُ فاعلمَا
يقدرُ على سوى الترابِ إذ لزم
أم ثم فرضٌ غيره قد نزلا

ذكر ما ينجس من بني آدم

والآدميُّ طاهرٌ وما خرج
إلا خصالاً قيئه وقلسه
وكل ما من السَّيْلينِ بدا
ونحوها لكنَّها إن طهَّرت
وإن بولَ الطفلِ لم يَحْتَجْ إلى
والمشركون نجسٌ وما نزلَ

منه إذا لم يكُ في الشركِ ولَجُ
ودمه إذا أسيلتْ نفسه
ولو يكونُ حَجْرًا وجلمدًا
وزالتِ الأنجاسُ عنها طهَّرت
عركٍ فيجزى نضحُه إن غسلا
منهم وما عليهمُ قد اشتمل

خاتمة

إن تطلّ الشعورَ سُنَّ الفرقُ
من بعد ما مرَّ عليه شهرُ
عشرين يوماً للإناثِ مُهَّلاً
وقلِّم الأظفارَ من سبعِ إلى
وقد مضى في خللِ الأبوابِ
في الراسِ والعانةُ فيها الحلقُ
وقيلَ فوقَ الشهرِ أيضاً عشرُ
وجُزَّ ذَا الشاربِ لا تُطوِّلاً
سبعِ ونتفَ الإبطِ لا تُعطِّلاً
بقيَّةُ العشرِ من الآدابِ

الباب الثاني

فيما يختص بالنساء

ذكر الحيض

الحيضُ دمٌ خارجٌ من قُبْلِ
فخارجٌ من قُبْلِ لذكرٍ
أو كان لم تَبْلُغْ من السنينَا
أقلُّه ثلاثة أيامَا
وقيل يومٌ مع ليلةٍ وفي
أنواعه أسودٌ ثمَّ أحمَرُ
والخلفُ في الصُّفرةِ مهما انفردتِ
كذلك الأحمَرُ ما لم يغلُظِ
أنثى يَحِيضُ مثلُها لم تَحْمَلِ
أو حاملٍ أو خارجٍ من دُبْرِ
تسعا فتلك علَّةٌ يقينا
وعشرةٌ أكثره تمامَا
أكثره خمسة عشرَ فاقتفي
وكُدرةٌ ومنه أيضا أصفرُ
ولم تَكُنْ عُقِيبَ دمٍ وُجِدتِ
ولم يَقَعْ عُقِيبَ دمٍ أغلُظِ

ذكر المستحاضة

المستحاضاتُ من النساءِ
من دامَ فيها أحدُ الدماءِ

فإن على ما مرَّ أصلَ حُكْمِهَا
للحيض والعشرين طهراً فاعلماً
مكان حيضةٍ يليها طهراً
طهراً وحيضٌ يعتري النساء
في أكثرِ الحيضِ بعشرٍ وسندٌ
خمسَ عشرَ طهرها وتهملاً
راعى أقلَّ الطهرِ مع أقصى العدد
مع أنني عن غيري ما وجدتهُ
فتحصُرُ الحيضَ في التَّخمينِ
تطهَّرتَ وفرزُ ذينِ لزِمَا
طهراً وحيضاً كان ذا دليلاً
فإنها تكونُ كالمبدأة

فإن تكن مبدأةً في دمها
تجعلُ عشرًا حيضها أكثرَ ما
لأن في الإيَّاس جاء الشهرُ
وقد روي في كلِّ شهرٍ كانا
وقد روى جابرٌ تعيينَ العدد
وذهب الأصلُ إلى أن تجعلها
عشرة أيامٍ لحيضها وقد
لكنني أرى الذي قدَّمته
فإن تكنُ تُميِّزُ الدَّمينِ
وإن أتى الرقيقُ صلَّتْ بعدما
وإن تكن تعوَّدت سبيلاً
وإن تكن ناسية للمؤدَّة

ذكر النفسا

هو النَّفاسُ كان كامل الجسدُ
ليستْ تكونُ دون ما ولادةٍ

وخارجٌ من الدِّمَّا مع الولدِ
أو ناقصاً أو لحمية في العادةِ

عشرة أيامٍ أقله وفي
وإن أتى المولود لم يكن معه
وإن تكن مُبدأةً وطهرت
فذاك حيضٌ ولتكن أيامها
وإن بها استمرَّ حتى استكملت
وإن يدُم فذاك مُنتهى العَدَدُ

أكثره بالأربعين تكفي
دمٌ فذاك طاهرٌ من وضعة
أقلَّ طهرٍ ثم للدمِ رأت
ما قد مضى وهكذا أحكامها
للأربعين بادرت فاغتسلت
ومثلها الالاتي نسين للعَدَدِ

خاتمة في بعض أحكام الحائض والنفسا

الصومُ والصلاةُ والطوافُ
تلاوةُ الذكرِ مرورُ المسجدِ
لحائضٍ ونفسا وجنُبِ
وليبدلوا الطوافَ والصَّياما
وركعتين للطوافِ وليعد

وسجدةُ الذكرِ والاعتكافُ
والمسُّ للمصحفِ حُرْمِ فابعدِ
والوطي من هاتين فلتجنَّبِ
والاعتكافَ هكذا تمامًا
صلاته دونهما من غير بُدْ

الباب الثالث

فيما يتعلق بغير المكلفين

ذكر ما يطهر بغير الماء

والأرض إن تنجس فزِيلَ الموضعُ
كذاك بالشمس وبالريح إذا
والمشي للنعل مُطَهَّرَ كما
أما البهائم إذا تنجست
تطهرُ والثوبُ وما يَسْتَبَعُ
لم يبقَ للأنجاس عينٌ أو شذا
يُطَهَّرُ الريقُ من الفم الدِّمَا
فذهبتْ بأي وجهٍ طُهِّرَتْ

ذكر الطاهر من الحيوانات

وكلُّها طاهرةُ الأسوارِ
والكلبُ مطلقاً سوى ما عُلِّمَ
والخيلُ والبغالُ والحميرُ
وروثها وقيؤها قد اختلفَ
كالذئبِ والفهدِ كذاك النمرُ
وهنذه الأنعامُ حلٌّ كلُّها
سوى الخنازيرِ فلا تُماري
ففيه رخصةٌ لبعض العلماءِ
يطهرُ من جميعهنَّ السُّورُ
فيه وفي سور السَّبَاعِ فاعترفْ
والرَّوثُ من جميعها لا يطهرُ
والرجسُ منها دُمُّها وبولُّها

وَذَانِ رَجَسٍ فِي جَمِيعِ مَا سَلَفَ
سِوَى الْخَنَازِيرِ وَمَا تَوَلَّدَا
فِي صُوفِهَا خَلْفًا وَمَا لَيْسَ لَهُ
إِنْ كَانَ مِنْ بَهِيمَةٍ أَوْ طَيْرٍ
جَمِيعُهُ سِوَى الَّذِي يَفْتَرِسُ
كَذَاكَ مَا يُلْقِيهِ خَلْفُهَا جُعِلَ
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ جَلَالًا فَقَدْ
وَهُوَ الَّذِي الْأَرْجَاسُ قُوَّتُهُ إِلَى
وَالْحُكْمُ فِيهِ أَنْ سُورَهُ نَجَسٌ
إِلَّا إِذَا حَبَسَتْهُ ثَلَاثًا
وَالسَّبْعُ تُجْزِيكَ لِحَبْسِ الْبَقْرِ
وَحُكْمُ لَحْمِهَا كَحُكْمِ سُورِهَا

أَيْضًا وَفِي اللَّحُومِ مِنْهَا يُخْتَلَفُ
مِنْهَا وَمَا فِيهَا فَرَجَسٌ أَبَدًا
نَفْسٌ تَسِيلُ شَرْعْنَا حَلَلَهُ
وَالطَّيْرُ أَيْضًا طَاهِرٌ لِلسُّورِ
فَالْخَلْفُ فِي أَسْوَارِهِ قَدْ أُسِّسُوا
وَعَرَّةُ الدِّيكِ لَهَا الْحُكْمُ شَمْلٌ
أَفْرَدَ لِلْجَلَالِ حُكْمٌ فَاَنْفَرَدُ
ثَلَاثَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا عَلَا
وَعَرْقُهُ وَذَرْقُهُ فَلَا تَمَسُّ
أَوْ يَتْرُكُنْ مِنْ قُوَّتِهِ الْأَخْبَاثَا
وَالْإِبِلِ وَالطَّيُورِ يَوْمًا فَاقْصُرِ
فِي الْإِتْفَاقِ وَالْخِلَافِ فَادْرَهَا

ذِكْرُ أَحْكَامِ الْمَيْتَةِ

وَالرَّجَسُ فِي الْمَيْتَةِ حُكْمٌ التُّزِمُ
فَيْمَتَةُ الصَّيْدِ إِذَا لَمْ تُدْرِكِ

إِلَّا خِصَالًا قَدْ أَتَتْ فِيمَا تُنْظَمُ
ذِكَاثُهُ وَذِكْرُ اسْمِ الْمَلِكِ

كذا ذكاةُ الأُمِّ تُجزي للولد
والميتةُ التي تعيشُ في البحرِ
ليسَ له نفسٌ تسيلُ فاعلماً
والقرنُ والعظمُ إذا العظمُ وضَحُ
كذاك أيضاً شعرُها وجلدُها

عليه مع إرسالِ سهمٍ أو فهد
إن يكنِ الجنينُ في البطنِ استقرَّ
وميتةُ الجرادِ بل وكلُّ ما
كذا الوليُّ إن يمُت وهو الأصحُّ
من ميتةٍ يحلُّ قداماً أكلها

الكتاب الثاني

في الصلاة وفيه إحد عشر باباً وخاتمة

الباب الأول

في شروط الصلاة

فالطهرُ والبقعةُ للصلاة
لذِي الصلاة لا تصحُّ دونَ ما
إلا إذا لم يَسْتَطِعْ طَهْرًا ولم
أعني به الوضوءَ والتممها
لأنه لصحَّةِ المفروضِ
ويسقط اشتراطُه إن لم يصحَّ
شرطٌ مع القبلةِ والأوقاتِ
تَطَهَّرُ يُجْزِي ولو تيمَّمَا
يجدُ تُراباً فالتعبُّدُ المحسوم
ولستُ أعني الصلواةِ فاعلما
يُشرطُ لا لواجبِ الفروضِ
إتيائه والفروضُ دونه يصحُّ

ذكر البقعة

واقصد إذا ما شيت للتعبدِ
ونحوه واجتنبن المقبره
وموضع الحمَّام ظهر الكعبةِ
لبقعة طاهرة كمسجد
مزيله منحرة ومجزرة
إذ لم تكن صلاته لقبله

فالنقضُ في تلك الصلاة قد جرى
وهكذا على الصفا وفي السُّبُلِ
وموضع ليس له استقرار
والخلفُ في الصلاة فيها كلها

وإن تكن صليتَ فيما ذُكِرَ
وكرَّهتَ على معاطن الإبلِ
كذلك فيما أحرقتَه النارُ
أو بقعةٍ قد غُصبتَ من أهلها

ذكر الأوقات

وآخرُ الوقتِ بلا جدالٍ
من بعد قدرِ ذا الزوالِ مثلهُ
فأولُ العصرِ على ما أثرا
وقيلَ بل غروبُ قرْنِ الشمسِ
جميعُها وآخرُ الوقتِ ثبتُ
إن يَغربُ قولان فيه فارتضى
على كلا القولين فلتتخبِ
آخرُها وقيلَ بل آخرُهِ
فريضةُ الصبحِ على ما علمت
جوازُها وفعلها قد امتنعُ
وقوفُها في الحرِّ ذا المنعُ وقَعُ

أولُ وقتِ الظهرِ بالزوالِ
إذا رأيتَ كلَّ شيءٍ ظلَّهُ
وإن يزد على الذي قد ذُكِرَ
وآخرُ العصرِ اصفرارُ مُمسي
وأولُ المغربِ مهما غرَبت
بالشفقِ الأحمرِ أو بالأبيض
وأولُ العشاءِ بعد المغربِ
وثلثُ الليلِ وقيلَ نصفُهُ
وإن بدا الفجرُ الصدوقُ لزمت
وإن بدا للشمسِ قرنٌ ارتفعُ
كذلك مع غروبِ قرنها ومعُ

فمن قضى في هذه الأوقات
أفضلها في أول الطَّرفين
وذاك في الحرِّ الشديدِ إذ نُدب
وامنع تطوعاً إذا الفجرُ بدا
إلى طلوعِهَا وبعَدَ العَصْرِ
حتى تنامَ وكذا حينَ الخُطبِ
للشَّمسِ أو بعدَ صلاةِ العِيدِ
كذا إذا أقيمتِ الفريضة
من ثم إن تعرضَ على المصلي
وما عداها فهو غيرُ قاطعِ

فرضاً فلا يُجزيه عن فواتِ
إلا صلاةَ الظهرِ بعضَ الحينِ
تأخيرُهَا حينئذٍ أو استُحبُّ
قبلَ الصلاةِ وكذا بعدَ الأدا
وقبلَ مغربِ وبعَدَ الوترِ
لجمعةٍ أو نحوها أو لعَطَبِ
أو قبلها فافهم بلا تقييدِ
جماعةٍ وهذه فريضة
تقطعُ فرضاً قبله يُصلي
وإن يكن من تلكم الموانعِ

ذكر اللباس

ومن شروطِهَا لباسٌ ساترٌ
إن لم تكن أنثى ولا حربٌ بدا
وعاتقاً منه ولكن يُندبُ
وكل ما ليسَ لها أن تُظهره
وإن يكُ اللباسُ مما طهُرا

عورتَه لا من حريرٍ طاهرٌ
وليس تُرْنَ صدره والعَضُدَا
وإن رآه الأكَثَرُونَ يجب
ففي الصلاةِ واجبٌ أن تسترَه
فلا يضرُّ نجسٌ إن لم يُرى

أو ما أتى به الذبابُ فسَلِ
أو نجسٍ كان على عَليْلِ
لرفع ما من ضررٍ أُتِحَا

كشرٍ يطيرُ من مغتسلِ
أو من دمٍ مجتلبٍ قليلِ
وكلُّ ذا ونحوه أبيضاً

ذكر القبلة

إن كنتَ في المسجدِ أو للجهةِ
أن تتحرَّى فالتحرِّي لزمَا
فيها وإن كانوا من الفُجَّارِ
نفسٍ ومالٍ من عدوِّ أقبلا
ولا يطيقُ نحوها أن يتَّصب
ذا ضررٍ لا يستطيعُ مُسنداً
أو حائراً لم يهتدِ السَّيلاً
على الطريقِ وعلى الرِّحالِ
ويمض حيثُ شاء من غيرِ شَطَطُ
وكلُّ عُذرٍ هكذا فاعتمدِ

ويجبُ استقبالُ عينِ الكعبةِ
إن لم تكن فيه ولكن بعدمَا
وجائزٌ تقليدُ أهلِ الدارِ
ويتركُ القبلةَ من خاف على
أو كان مربوطاً على نحوِ خشبِ
أو كان في البحرِ غريقاً أو غداً
أو كان أعمى لم يجدْ دليلاً
أو كان ذا تَنَقُّلٍ في الحالِ
لكنه يُحرمُ نحوها فقطً
ونحوها في حالِ مشيكِ اسجدِ

الباب الثاني

في أقسام الصلاة

الصلوات منها فرضٌ عين
ومنها واجبٌ على الكل وإن
ومنها ما أكَّدَ وهو سُنَنُ
وأولُّ ذو ركعاتٍ أربع
وذو ثلاثٍ مغربٌ ومنه ما
أما الرباعياتُ قد تُغَيَّرُ
وتُقصرُ الظهرُ لأجلِ الجُمعةِ
والفجرِ والمغربِ لا تُغَيَّرُ
ثم صلاةُ الميتِ والعيدينِ
أولاهُما بلا ركوعٍ ثبتتُ
وقسم ما أكَّدَ منه الوترُ
وركعتانِ للطوافِ والخسْفِ
وقيلَ إنَّ الوترَ واجبٌ ومن
وتراً ورَكْعَتَي طوافٍ لزمَا

تَلَزَمُ كُلَّ وَاحِدٍ بِالْعَيْنِ
أَدَّاهُ بَعْضُهُمْ كَفَى فَلَتَسْتَبِينُ
ومنها ما يُنْدَبُ وهو حَسَنُ
ظَهْرٌ وَعَصْرٌ وَالْعِشَاءُ فَاتَّبِعِ
أتى على اثنتينِ فجرٌ عَلِمَا
إنَّ عَنَّ خَوْفٌ أَوْ يَكُونُ سَفَرُ
من بينها فافطن لتلك الصُّنعةِ
إلا لَخُوفٍ أَوْ حَدُوثِ ضَرَرٍ
فرضٌ اكتفاءً ليس فرضٌ عينٍ
أخرَاهُمَا بِرَكْعَتَيْنِ قَدْ أَتَتْ
وركعتانِ إِذْ يَبِينُ الْفَجْرُ
وبعد فرضِ مغربٍ وللكسْفِ
فائتُهُ لا يَقْضِي سِوَى بَعْضِ السُّنَنِ
وركعتي الفجرِ أيضاً فاعلَمَا

الباب الثاني

في كيفية الأداء وذكر الأذان والإقامة

وإن أردت أن تُؤدِّي الواجِبَا
على الجميع إن أتاه البعضُ
ورثَّ لِ الأَذَانِ مِثْنِي مِثْنِي
وزِدْ على الأَذَانِ إن أقمْتَا
وإن تُؤذِّنْ نحوَ يُمنَاك اقبَلَا
وأقبلنَّ للشمالِ إن تُقل
وكرَّهَ الترجيعُ والثويبُ معُ
نقضهما بالشركِ والقبيحِ منُ
وبالكلامِ أن يطُل والفصلِ
إلا أذانَ الفجرِ والجمعة قد
والنفلُ لا أذانَ فيه والبدلُ
أعني إذا أذُن في أولِهَا
وداخلٌ في مسجدٍ قد عُقدتْ
ولا أذانَ لا ولا إقامَةً

أذُنْ أقمِ تُؤدِّ فعلاً واجِبَا
أجزَى وإلا فالصلاة نقضُ
واجزِمُ إذ أقمْتِ فادرِ المعنى
قد قامت الصلاة أنا كُنَّا
إذا النداءُ بالصلاةِ وُصِلاً
حيَّ على الفلاحِ حتى تَنقل
تكلِّمِ وللثيابِ أن تضعِ
قولِ وفعلِ وبتبديلِ زُكنُ
وأن يكونا قبلَ وقتِ الفعلِ
يُسْتثنيانِ من عُمومِ ما وردُ
أن يتكرَّرَ وهو في الأولى أُنْفَلُ
فيكتفى في قريةٍ لأهلِهَا
فيه وفي جماعةٍ قد أحرمتْ
عليه لَمَّا عَقَدُو الإمامَةَ

ذكر صفة الصلاة

وبعدَ ذينَ وجبَ القيامُ
تعوذُ قِراءةَ الحمدِ فقط
ومَعَهَا بعضُ القرآنِ إنِ غدا
لكِنَّهُ في الركعاتِ الأولى
ثمَّ الركوعُ والقيامُ منه
وهكذا وبعدَهُ سجودُ
مقدارَ ما يقرُّ كلَّ مِصَلٍ
واعْتَدِلَنَّ قائماً وقاعداً
وهكذا وللتشهدِ اقعدي
وبعضُهُمَ للطيباتِ واكتفى
إنِ كانَ في التَّشهُدِ الأخيرِ
وبعضُ هذا سُنَنٌ لا تفسدُ
وبعضُها فريضةٌ وتبطلُ
من ذلكَ التوجيهُ في الصحيحِ

لقادرٍ وهكذا الإحرامُ
إنِ كانَ في النهارِ ذا الفرضِ يُحطُ
في ليلِهِ مصلياً مُسترشداً
وفي جميعِ سائرِ التنفلِ
والاعتدالُ ليس يُغني عنه
مُكرراً بينهما قعودُ
موضعه ولسواه ائتقلِ
وسبَّحَنَّ راعياً وساجداً
مُستوفياً للفظَةِ التَّشهُدِ
ثم الصلاةُ للنبي المصطفى
وبعدَهُ التسليمُ للمصيرِ
بتركها إلا إذا يعتمدُ
في العمدِ والنسيانِ إذ يعطَّلُ
وسائرُ التحميدِ والتسبيحِ

وقيل نصفُ ذينِ واجبٍ وما
بيانُ هذا ما إذا قد فعلاً
ومثله التكبيرُ في القولين
والخلفُ في التَّشهُدَيْنِ وَرَدَا
عداهُ فهو ليسَ ممَّا لزمَا
أكثرُهُ أَجْزَى وَإِلَّا بَطْلًا
مما عدا الإحرامَ دُونَ مَينِ
كذلك التَّسْلِيمُ فَادِرِ المقصداً

ذكر مندوبات الصلاة

وَسَاكِتَةٌ خَفِيفَةٌ إِنْ تَسْتَعِدُّ
وَرُكْبَتَيْكَ فِي الْخُضُوعِ قَدِّمًا
وَأَسْبَلْ يَدَيْكَ حِينَ كُنْتَ قَائِمًا
مَا بَيْنَ رُكْبَتَيْكَ وَالْأُذُنَيْنِ
وَجَافِيًا عَنِ بَطْنِكَ الْعَضْدَيْنِ
وَإِنْ قَعَدْتَ ضَعْفَهُمَا عَلَى الرُّكْبِ
وَنَظَرُ الْعَيْنَيْنِ حَيْثُ تَسْجُدُ
وقبلها وبعد أن تقرأ اتَّخِذْ
وإن تشا النهوضَ أَخْرُئَهُمَا
وضعهما إذا سجدتَ سَالِمًا
مجايفاً لِتَيْنِكَ الرَّجْلَيْنِ
واسجد على أنفك لا الخدَّينِ
واقعدْ قعوداً ليس فيه من عَتَبُ
ما لم تكن ثَمَّةً شُغْلًا تَجِدُ

ذكر مكروهات الصلاة

وبعد أن تُحْرِمَ فَالتوجيهُ
مكروهةٌ وذا هو التوجيهُ

للأذنين النَّقْضُ أُولَى مَا بِهَا
أَوْ أَنْ يُشِيرَ قَاصِدًا لِنُكْتَةِ
كَذَا الصَّلَاةُ لِلنَّبِيِّ الْمُخْتَارِ
جَاءَ بِهِ قَالُوا فَلَا نَقْضُ بِذَا

وهكذا رفعُ اليدين عندها
وهكذا وضَعُهُمَا بِالسُّرَّةِ
كَذَا تَوَرَّكَ عَلَى الْيَسَارِ
فِي أَوَّلِ التَّشَاهِدَيْنِ وَإِذَا

ذِكْرُ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ

أَوْ بِخِلَافٍ وَضَعِهَا الْمُسْتَحْسِنِ
سِرًّا وَبِالسَّرِّ مَكَانَ الْجَهْرِ
وَعَكْسُهَا أَوْ قَامَ حَيْثُ يَقْعُدُ
فَسَجْدَتَانِ شُرْعًا مِنْ أَجْلِهِ
وَإِنْ نَسِيَ بَعْدَ نَفْلِ خُتْمَا
وَإِنْ يُطْلُ فافهم عَدَاكَ اللَّهُوُ

وَالسَّهْوُ إِنْ جَاءَ بِتَرْكِ السُّنَنِ
مِثَالُهُ مُبَدَّلٌ بِالْجَهْرِ
أَوْ بِالتَّحِيَّاتِ بِحَيْثُ يَحْمَدُ
أَوْ بِالسَّلَامِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ
فَاسْجُدْهُمَا مِنْ بَعْدِ أَنْ تُسَلِّمًا
وَلَيْسَ فِي السَّهْوِ عَلَيْكَ سَهْوُ

ذِكْرُ الزِّيَادَةِ فِي الصَّلَاةِ

تَنْقُضُ إِلَّا مَا سَنَأْتِيكَ بِهَا
وَجَاءَ مِنْ بَعْدِ الَّذِي قَدْ تَبِعَا
إِمَامَهُ فَإِنْ قَرَأَ التَّشَاهِدُ

كُلُّ زِيَادَةٍ عَلَى الْعَمْدِ بِهَا
إِنْ سَبَقَ الْإِمَامَ ثُمَّ رَكَعَا
عَلَيْهِ أَنْ يَقْعُدَ مَعَهُمَا قَعْدَا

جَازَ لَهُ يَعِيدُهُ مِنْ بَعْدِ مَا
خَلْفَ مَقِيمٍ أَرْبَعًا يَصَلِّي
وَإِنْ يَزِدْ فِي الْمَيْتِ وَالْعِيدَيْنِ
وَسُجْدَةَ الْقُرْآنِ مَهْمَا وَجَبَتْ
قَضَى الَّذِي فَاتَ وَإِلَّا لَزِمَا
مَسَافِرًا وَالْفَرَضُ نِصْفُ الْفِعْلِ
تَكْبِيرَةً كَذَا أَوْ اثْنَتَيْنِ
فِيهَا فَجَبِيءٌ بِهَا إِذَا وَكَمَلَتْ

ذَكَرَ مَا يَسْقُطُ بِهِ فَرَضُ الْقِيَامِ وَالسُّجُودِ

وَيَسْقُطُ الْقِيَامُ إِنْ لَمْ تَجِدَا
وَهَكَذَا إِنْ كَانَ عَذْرٌ مِثْلَ مَنْ
وَالأُولَانِ فِيهِمَا الْخَلْفُ وَرَدَّ
وَيَسْقُطُ السُّجُودُ إِنْ لَمْ يَقْدِرِ
ثَوْبًا وَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَقْعُدَا
يَنْقُشُ مِنْ عَيْنِهِ مَاءً فَأَعْذُرُنْ
وَالْمَذْهَبُ الْمَخْتَارُ لَا عَذْرَ يُعَدُّ
عَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْقِيَامِ أَوْ غَيْرِ

ذكر ما يسقط فرض القراءة

ومن تكن في فيه علة بدت أو لم يكن يعرف قرآناً ثبتت
فضاق وقت الفعل وهو يطلب فلا قراءة عليه تجب

ذكر ما تخالف فيه المرأة الرجل في الصلاة

وما عليها أبداً أذان ولا إمامة ولا إعلان
ولا جماعة ولا تجافي لكنّها تجمع للأطراف
ثم تضم بعضها لبعض حسب ما يمكنها في الفرض

خاتمة

الحيض والنفس والعقل فقط من بعد سبع يؤمر الصبي
بضربه بتركها في التسع وضربه في العشر وهو أعدل
وبالغ تركها ويعقل من بعد أن توتته ثلاثاً
وعدم الفرق هو الجلي إن زال هذا للصلاة قد سقط
بفعلها ويؤمر الولي وقيل بل يؤمر ابن سبع
لما عليه من دليل ينقل من غير عذر فيه قول يقتل
وأخرج المصنف الإناث إن صح قتل وهو المرضي

الباب الرابع

في صلاة الجماعة

جماعة فرض كفاية يجب
جنازة كسوف أو عيدان
كذا في الاستسقا لكن في الجمع
وكرهت في مسجد قد عقدت
للشك فيها وكذا إن نسيت
وتركها إذا بدا عذر يصح
أو برد أو حر شديدتين وإن
والضيف إن بودر بالإكرام
ومن يكن ذا علة تمنعه
نحو غريم لم يجد وفاءه
ومن يكن لهذه تجشما

في الصلوات الخمس والباقي استحباب
ترويح والوتر في رمضان
تكون فيها فرض عين إذ تقع
فيه وأن تُعاد ما قد فسدت
حتى انقضى الوقت فرادى صليت
كمطر أو ظلمة لا تتضح
تهب ريح لا تكاد تستكن
والعيش إن حضر للصوام
أو خاف ما لم يستطع يدفعه
ونحو جبار يرى اتقاءه
أو بعضها حاز العلى والكرما

ذكر الإمام في الصلاة

حُرٌّ صَحِيحٌ بِالْغُ يُقَدَّمُ
وَأَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِمَا لَزِمَ
فَلَا تُصَلِّ امْرَأَةً بِذِكْرِ
وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَصَاحِبُ الضَّرْرِ
أَيُّ بِالْأَصِحِّحَا وَالَّذِي نَرَاهُ
وَالْعَبْدُ بِالْحُرِّ وَذُو التَّيْمَمِ
كَذَاكَ ذَا الْخُصْيِ وَالْمَقْيَدُ
وَلَسِيْنٌ لَا يَقْتَدِي بِأَخْرَسٍ
وَفَاجِرٌ بِذِي الصَّلَاحِ لَا يَوْمُومُ
وَلَا يَوْمُومُ صَاحِبُ التَّنْفُلِ
وَابْنُ الزَّنَاءِ فِيهِ قَوْلٌ لَا يَوْمُومُ
أَهْلُ الضَّرُورَاتِ بِبَعْضِ بَعْضٍ
وَمَوْضِعُ الْإِمَامِ أَنْ يُقَدَّمَ
فَإِنَّهُ يَكُونُ وَسْطَ الصَّفِّ
كَذَاكَ الْمَرْأَةُ بِالنِّسْوَانِ

جَمَاعَةٌ إِنْ جَاءَ وَهُوَ مُسَلِّمٌ
وَضَعًا وَقِرَآنًا وَأَرْكَانًا تَتِمُّ
وَجَائِزٌ بِمَثَلِهَا فِي النَّظَرِ
بِمَثَلِهِ وَالْخَلْفُ فِي أَعْمَى الْبَصَرِ
جَوَازَهَا بِهِ وَمَا أَوْلَاهُ
بِذِي الْوَضُوءِ فِيهِ خُلْفٌ فَاعْلَمِ
وَلَا يَوْمُومُ ذَا الْقِيَامِ مُقْعَدُ
وَلَا يَوْمُومُ ذُو الْعِرَاءِ الْمَكْتَسِي
وَهَكَذَا مَسَافِرٌ بِمَنْ يُتِمُّ
بِصَاحِبِ الْفَرَضِ وَبِالْعَكْسِ أَعْمَلِ
إِلَّا بِمَثَلِهِ وَذَا الْحُكْمِ يُعْمِ
وَمَنْ يُصَلِّي خَلْفَهُمْ لَا يَقْضِي
إِلَّا إِذَا مَا كَانَ عَارِفًا فاعْلَمَا
كَي لَا يُرَى مِنْ حَالِهِ مَا يُخْفِي
تَكُونُ وَسْطَهُنَّ فِي الْمَكَانِ

ذكر ما يحمله الإمام عن المأموم

وَيَحْمِلُ الْمَرْءُ عَلَى إِمَامِهِ
حَمْدًا وَقِرْآنًا وَقِيلَ مَا عَدَا
أَوْ جَاءَ فِي الرُّكُوعِ بَعْضٌ قَالَا
وَقِيلَ لَا يَحْمِلُهُ وَيَحْمِلُ
قِرَاءَةً إِنْ جَاءَ فِي قِيَامِهِ
فَاتِحَةَ الذِّكْرِ وَهَذَا فَاقْصِدَا
وَسَمِعَ الْحَمْدَ لَنَا تَعَالَى
بِالِاتِّفَاقِ جَهْرًا مَا يُرْتَلُ

ذكر الدخول مع الإمام

فَادْخُلْ مَعَ الْإِمَامِ إِنْ أَدْرَكَتَهُ
حَالَ قِيَامٍ أَوْ رُكُوعٍ أَوْ سَجْدٍ
وَاتَّبَعَهُ فِي كُلِّ الَّذِي يَأْتِيهِ
وَإِنْ تَكُنْ جَنَازَةً فَمَا مَضَى
فِي أَيِّ حَالٍ كُنْتَ قَدْ لَحِقْتَهُ
فَلْتَحْرِمَنَّ وَاقْعُدَنَّ إِذَا قَعَدَ
وَمَا مَضَى مِنْ بَعْدُ قِمِّ فَاقْضِيهِ
مِنْهَا فَلَا يَحْتَاجُ فِيهَا لِلْقَضَا

ذكر ما يفعله المأموم مع إمامه في الصلاة

وَرَبَّمَا قَدْ يُنْدَبُ الْكَلَامُ
فَافْتَحْ لَهُ قِرَاءَةً لَمْ تَكْمَلِ
سَبَّحْ لَهُ وَإِنْ عَطَسْتَ فَاحْمَدِ
فِيهَا إِذَا مَا حُصِرَ الْإِمَامُ
بِدُونِهَا وَإِنْ سَهِيَ فِي الْعَمَلِ
وَإِنْ تَكُنْ أَنْثَى تَصْفِقُ بِالْيَدِ

خاتمة

في الصباح فاقراً أطول المفضل
وإن تكن منفرداً فهل أتى
من سورة انشقاقها والمغرب
إن كنتَ ذا تقدُّمٍ فاحتفلِ
أولها وفي العشاءِ ثبَّتَا
من سورة الزلزالِ هذا يُندبُ

الباب الخامس

في صلاة الجمعة

يلزمُ بالغاً مقيماً ذكراً
فيخرجُ العاجزُ والنساءُ
كذا مسافراً وإن يُصلي
تقدُّمُ الخطبةِ والأذانِ
أي ركعتانِ يجهراً الإمامُ
واخطبُ بحمدِ الله والصلاةِ
لكلِّ مؤمنٍ وذا أقلِّ ما
وشرطوا لها إماماً أكبراً
حراً صلاةً جمعةً إن قدراً
والعبدُ والصبيانُ والخنساءُ
جازَ له إتيانُ هذا الفعلِ
إقامةً تعقبُها الأركانُ
قراءةً ويحجرُ الكلامُ
على النبيِّ والعفوِ للزلاتِ
يُجزى وندبٌ أن تزيدَ حكماً
وأربعين رجلاً فأكثراً

فوق، ومصرأ شَرَطُوا لَتَلزَمَا
محلّه إذا الإمام قد رَحَلَ
تنظف تغسُّل تطيُّبُ
وكُرهه اقتحامُ روسِ الناسِ
كان قضاءً أو إعادةً معاً
لكنّ هذا واضحُ الدليلِ
لنصفها إن كان أربعاً وجَبُ

وقيل يُجزِي بثلاثة فما
والخلفُ في والي الإمام هل يحلُ
لها البُكُورُ والسواكُ يُندَبُ
تجمُّلٌ بأجملِ اللباسِ
من فسدت عليه صلّى أربعاً
وفيه قولٌ جاء بالتفصيلِ
إذ لم يكن خروجٌ وقتها سببُ

الباب السادس

في صلاة المسافر

لمَن تعدّى قدرَ فرسخينِ
يتمها وغيرَ ناءٍ للوطنِ
من داره إلا بضراً يتصل
أو جابرٍ قابله بالسُّخَطِ
إذا تعدى العُمرانَ للسفرِ
أو المبيتَ دونّه تمهياً
وكان قاصداً فلا معارضُ

قصرُ الرباعيات ركعتينِ
وشرطه أن لا يُصلّي خلفَ من
ونيةً الموطن أن لا ينتقل
لا يستطيع دفعه كالحقحطِ
وقاصداً ولم يجاوزه قصرُ
بشرط أن لا ينوي المقيلاً
أما إذا طرا عليه عارضُ

وقت أدائها يُصليها حَضَرٌ
وشاءَ أن يقضيها في سَفَرِهِ
إن فسدت عليه دون علمه
يذكرها أداؤها قد لزمَا
بأيِّ وقتٍ شاء من وقتيهمَا
أو سَلَسٍ أو دَمُهُ لم يَغْضُ
يَخْرَجُ من أولاهما ويفرغ
أن يحرمَ ثانياً ويَدْخُلُ
يَطُولُ والخُلف إذا تكلمَا
يتبع عبداً مَنْ ملكه انتمى
حتى يُسافرا على حُكْمِهِمَا

وخارج من داره وقد حَضَرُ
كذا إذا ما فَسَدَتْ في حَضْرَةٍ
والحُكْمُ إن أضعها كَحُكْمِهِ
أما التي نسيها فحيثُ مَا
وَجُوزَ الجمع له بينهما
كذاك ذو ضُرٍ كمثل مَرَضٍ
وشرطه القصدُ له من قبل أن
وأن يدومَ موجبُ الجمع إلى
وهكذا عَدَمُ فاصلٍ بما
وتتبع المرأة زوجها كما
وأن يكونا مُوطِنين فهمَا

الباب السابع

في صلاة الخائف والمريض

لهم إماماً وليصل بهم
خلف الإمام ثم أخرى واقفه
ثم تصلي ركعة إن ركعوا

أما صلاة الخوف فليقدموا
لكل فرض ركعتين طائفه
نحو العدو بالسلاح تدفع

وتحرسُ الأخرى إذا تشهدتُ
هذا إذا الصَّفان قد تقابلاً
وإن تداخلوا معاً أو كسراً
تمام أو إيماء إن تعذرا
لكل فرضٍ خمسَ تكبيراتٍ
وإن يكن لم يستطعْ تكبيراً
وسلّمت إن سلموا وكملتُ
أو سُبُعاً قد شاهدوا مقابلاً
بعضُهم يصلُ كيف قدرا
أو بقراءة وإلا كبّرا
إن لم يطقْ كذا المريضُ آتٍ
ذو مرضٍ كان إذا معذورا

الباب الثامن

في صلاة العيدين

الأربعون بُلغاً ذُراناً
تلتزمهم أي سنة العيدينِ
هي ركعتان فيهما التكبيرُ
ثلاثُ عشرٍ والأقلُ سَبْعُ
كذلك إحدى عشر تُكَبَّرُ
والخمس في الأخرى إذا قرأتا
وجائزٌ سَبْعٌ وستٌ وإذا
فالستُ في الأولى إذا أحرمتا
ليسوا عبيداً وطَنُوا مكانا
ورفعها بواحدٍ واثنينِ
على وجوهٍ جاءَ فالكثيرُ
وأوسطُ الوجوهِ فهو تسعُ
من بعد إحرامٍ بخمسٍ تجهرُ
ثم الثلاثُ بعد أن ركعتا
أردت إحدى عشرٍ فاصنع كذا
والخمسُ في الأخرى إذا تلوتما

وإن تَشَأْ تَسَعَا فخمس بعدما
من بعد أن تتلو في السبع فقل
وخطبة من بعدها ووقتها
هذا وإن خفي الهلال فمتى
وقيل بل يؤخروها للغد
سُنَّ لها الإكثارُ أي ممن ذكر
والقبلتان لا خروج معهما
لا يوم نحرٍ فالكفافُ ندبا
والغسلُ والطيبُ وحسنُ الملبسِ
بعد صلاة الظهر يوم النحر
عقب كلِّ واجبٍ وقيل بل
وجملة التكبير فيما يُستحبُ
فإن تكبّر سبعة فالباقي

أحرمت والأربع في أخراهما
بأربع وبالثلث كالأول
إن طلعت والاسْتَوَاءُ فوثها
ما صحَّ صلوا هكذا قد ثبتا
يأتوا بها في وقتها المحدد
وهكذا الخروج إلا من ضرر
والفطر قبلها ولو بشرب ما
فيه إلى أن يؤت ما قد وجبَا
كذلك التكبير فلتقدس
كبر إلى الثالث بعد العصر
أولُه صباحُ تاسعٍ جعل
فيه ثلاثون لها وللخطب
في خطبة وهكذا البواقي

الباب التاسع

فيما ينقض الصلاة

وَتَفْسُدُ الصَّلَاةُ بَارْتِدَادِ
كَمَثَلِ إِنْ تَحَوَّلَتْ لِلنَّفْلِ
نَحْوِ جُنُونٍ وَكُنُومٍ طَالَا
حَتَّى غَدَا لَمْ يَدْرِ مَا أَدَّاهُ
وَقِيلَ إِنْ ظَنَّ بِمَا قَدْ فَعَلَهُ
وَإِنْ يَكُنْ خَلْفَ إِمَامٍ فَلَهُ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ شَكَّ فِي إِحْرَامِهِ
وَقِيلَ إِنْ كَانَ طَرَا مِنْ بَعْدِ مَا
وَهَكَذَا فِي سَائِرِ الْحُدُودِ
كَذَاكَ مِنْ نَوَى الْخُرُوجِ مِنْهَا
إِنْ طَالَ شُغْلُ نَفْسِهِ أَوْ اعْتَمَدَ
ثُمَّ الْكَلَامُ بِاللِّسَانِ مَفْسُودٌ
عَلَى الْخَطَأِ فَالْخَلْفُ فِيهِ ذُكْرًا
كَذَاكَ إِنْ رَمَى بِوَجْهِهِ إِلَى

وَبَاتَّقَالَ نِيَّةَ الْعِبَادِ
وَبِالَّذِي يُزِيلُ نُورَ الْعَقْلِ
وَنَحْوُ إِغْمَاءٍ وَشَكِّ آلَا
وَبِالرِّيَا وَالْعُجْبِ إِنْ أَتَاهُ
يَبْنِي عَلَيْهِ وَيُتَمِّمُ عَمَلَهُ
تَقْلِيدُهُ وَيُحْدِثُونَ حَذْوَهُ
فَلَا يُجَاوِزُهُ عَلَى إِيهَامِهِ
أَتَى بِحَدِّ فَهُوَ عَفْوٌ فَاعْلَمَا
فَهِيَ كَهَذَا الْمَنْهَلِ الْمُرُودِ
أَوْ شُغْلِ النَّفْسِ بِشُغْلِ عِنَا
لَهُ وَإِنْ لَمْ يَطَّلَنْ فَقَدْ فَسَدَ
إِلَّا بِذِكْرِ اللَّهِ حِينَ يَرِدُ
وَالضَّحْكَ فِيهَا نَاقِضٌ إِذَا طَرَا
بَعْضَ الْجِهَاتِ عَامِدًا قَدْ بَطَلَا

يرى الذي من خلفه كذا حَكُوا
وإن نسي حتى يطول فافطنِ
يَنْقُضُ إن طالَ على النَّسيانِ
بناقضٍ لو كان في اختيارِ
عليه أن يُعيدَها كما لا
لها فنقضُها به قد لاحَا
في غير وقتِه ففعلُه بَطَلُ
ولم يُتمَّها عراه البتُّ
فإنه ينقضُها فلتدرِ
بالقيءِ والرُّعافِ حينَ يعرضُ
من حيوانِ ذي دمٍ كولدِه
تنقضُ دونَ حَدِّها في البعدِ
وأقلفٌ ومشاركٌ مُجتنبُ
ثلاثة باقي النجاساتِ فعي
وإن تكن كشعرة في الدقة
شبرين أو ثلاثة خلفٌ نُقلُ
فلا صلاة لانتهاء المشروطِ

وقيلَ لا حتى يرى السماءَ أو
ومن يكن مستمعاً بالأذنِ
كذاك ما يطرُ على الإنسانِ
وكلُّ من صلى على اضطرارِ
وطاق في أثنائها الزوالا
وكلُّ فعلٍ لم يكن صلاحاً
وكل من ذرى بأنه فعلُ
كذاك إن مضى عليه الوقتُ
وكل ما ينقضُ فرضَ الطهرِ
واستثنى بعضهم فلا تنقضُ
أو مرَّ شيءٌ بينه ومسجدِه
أما الخنازيرُ ونحوُ القردِ
خمسة عشر وكذاك الجنبُ
وحائضٌ أيضاً ودون أذرعِ
إلا إذا مروا وراء ستره
وطولها مثل مؤخر الرِّجلِ
وتاركٌ شيئاً من الشروطِ

إمامه أو قبله قد أحرم ما
من بعد علمه بنهي الباري
منفرداً في الموضع المعروف
مُصَلِّياً لکنه تَطَرَّفَا
إلا إذا صَفَوْهُم تَتَّصَلُ
إن فصلت بينهما والنارُ
بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ مِنْ كَلَامِهِ
إن كان أعلى أو محاذياً له
أن تَعْلُو الإمامَ وهو متضح
لِنَحْوِ سِتِّ أذْرَعٍ أَوْ أَقْرَبِ

ولا صلاة للذي تقدما
ولا لمن صلى على اليسار
قيل ومن صلى وراء الصفوف
ولم يكن خلف الإمام وقفاً
وهكذا إن قطعت السبل
ومثلها في ذلك الأفعال
ومن يكن صلى وراء إمامه
مع مد صوته فلا فرض له
وقيل لو سمعه فلا يصح
وإن تصلي امرأة مع أجنبي

الباب العاشر

في القضاء

إن فات أو فوت فعلاً فرضاً
قطُّ قضاءً إن يكن قد أسلما
أو كان قبل شركه قدماً نذر
عليه أن يقضيه إذا انتقل

وبخروج الوقت يلزم القضاء
وما على المشرك مما لزم
إلا إذا ارتد ووقته حَضَرُ
لو كان قد طاف ولم يركع وظل

ذكر ما تلزم فيه الكفارة مع القضاء

وتاركٌ لشرطها أو بعضها أو ركنها الذي أتى من فرضها
عمداً إلى أن خرج الوقت لزم كفارةً وبدلاً مع النِّدم
وقيل لا كفارةً عليه ولا قضا فلا تمل إليه
وتاركٌ فرضين أو فأكثرًا بعدّها عليه أن يكفّرا
وقيل بل واحدةً لكلها إن لم يكن كفر خذ بعدها

الباب الحادي عشر

في الصلوات الغير الواجبة

ذكر صلاة الكسوفين

ورَكَعتانِ لِلْكَسُوفينِ يَوْمَ فيها إمامٌ ثُمَّ خطبةٌ يُتمُّ
ولتكنِ الأركانُ في أولاهُما أطولَ منها إن تكُنْ أخراهُما
ولاخُروجَ ثُمَّ بلْ تُصلى في مَسْجِدٍ إنْ كانَ أو مَصَلًى

ذكر سنة الاستسقاء

سُنَّ لَنَا اسْتِسْقَا إِذَا مَا أَمْسَكَتْ هَذِي السَّمَاءُ غَيْثَهَا وَهَلَكَتْ
تِلْكَ النَّبَاتَاتُ فَتَخْرُجُ الْبَلَدُ إِلَى الصَّحَارِي وَالذُّومَا وَلَدُ
يَوْمُهُمْ بِرَكَعَتَيْنِ خَيْرُهُمْ وَخُطْبَةً هُنَاكَ يُرْجَى خَيْرُهُمْ

ذكر صلاة التطوع

إِنَّ الصَّلَاةَ كُلَّهَا خَيْرٌ ظَهَرَ مِنْ شَاءَ فَلْيَكْثِرْ وَمَنْ شَاءَ اقْتَصِرْ
وَيَنْبَغِي فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ أَنْ يَأْتِيَ ثَلَاثِينَ تَطَوُّعًا يُسَنُّ
بَيْنَ الطَّلُوعِ وَاسْتِوَاءِ وَاضِحًا ثَمَانِي رَكَعَاتٍ تُسَمَّى بِالضُّحَى
وَأَرْبَعٌ قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَبَعْدَ مَغْرَبِ وَبَعْدَ الْعَتَمَةِ
وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ فَجْرِ بَهْمَا وَأَرْبَعٌ قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ
وَأَرْبَعٌ بَعْدَ مَغْرَبِ وَبَعْدَ الْعَتَمَةِ وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ فَجْرِ بَهْمَا
وَإِنْ يَكُنْ شَهْرُ الصِّيَامِ فَزِدْ فِي لَيْلِهِ عَشْرِينَ لِلتَّعْبُدِ
وَهِيَ التَّرَاوِيحُ وَمَنْ زَادَ عَلَى مَا قَدْ مَضَى حَازَ الْمَقَامَ الْأَكْمَلَ
ثُمَّ صَلَاةُ اللَّيْلِ فِيهَا الْفَصْلُ وَفِي النَّهَارِ يُسْتَحَبُّ الْوَصْلُ
فَأَتِ بِهَا كَهَيْئَةِ الْفَرَاغِ وَالْحَمْدُ تُجْزِي إِنْ تَشَاءُ أَنْ تَقْصُرَ
فَاتِ بِهَا كَهَيْئَةِ الْفَرَاغِ وَالْحَمْدُ تُجْزِي إِنْ تَشَاءُ أَنْ تَقْصُرَ

ذكر سجدة القرآن

وإن تُلي بعضُ القرآنِ ندباً لهُ سَجودٌ وبطهرٍ طُلُباً
أعرافُ والرعدُ كذاك النحلُ سبحانَ مريمَ وحجِّ نملُ
فرقانُ جُرُزٌ صـ ثم فُصِّلَتْ فتلك إحدى عشرٍ قد كُمِلَتْ

الخاتمة

في أشياء متفرقة

كلُّ صلاةٍ لم تكن قد جُهِرا فيها فبالحمد لديها اقتصرًا
أو كنت مأموماً بحمدٍ فاكتفي وآخرُ المغربِ ركعةٌ تفي
وآخرُ العشاءِ ركعتينِ ظهرٌ وعصرٌ وصلاةُ الحينِ
لجمعةٍ عرفيةٍ كسوفِ عيدينِ خطبةٍ وللخسوفِ
وطلبِ الغيثِ ويومِ السابعِ بمكةٍ في الحجِّ للمسارعِ
وكلها بعد الصلاة ما خلا عرفيةً جُمعةً فامثالاً
وخطبةُ الجمعةِ فرضٌ قد أتت وما عداها غيرٌ واجبٌ ثبت
وخطبةُ النكاحِ قبل أن عقد وقبل أن يشرط ما كان عهد

لجمعة عرفة عيدين
ويُسْتَحَبُّ سَكْتَةٌ بَيْنَهُمَا
وَكُلُّهَا تَبْدَأُ بِالتَّحْمِيدِ
أَمَّا التَّكَابِيرُ فَهِيَ مَا وَجَبَ
مَا فِي الْأُذَانِ وَإِقَامَةٌ وَرَدٌ
وَمَا يَكُونُ بَدَلَ الصَّلَاةِ

يَخْطُبُ فِيهِنَّ بِمَخْطَبَتَيْنِ
حَتَّى تَكُونَ تِلْكَ فَصَلًّا لهُمَا
وَبِالتَّكَابِيرِ الَّتِي لِلْعِيدِ
مِنْهَا وَمَا عَدَاهُ فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ
وَفِي الصَّلَاةِ وَالْإِحْرَامِ قَصْدٌ
لِخَائِفٍ وَصَاحِبِ الْآفَاتِ

الكتاب الثالث

في الجنائز

ذكر أقسام الموتى

موحيد ليس شهيداً قُتِلَ
وصَلِّيَ عَلَيْهِ إِذْ يُكْفَنُ
أما الشهيدُ فالصلاةُ يُمنَحُ
وإن يكن ذا رَمَقٍ فعَدَى
كذاك من تَقْتُلُهُ اللصوصُ
وثوبُهُ كَفَنُهُ إن صَلَحَا
وادفَنَهُ لا تَنْزَعُ غَيْرَ النَّعْلِ
والباغِي فادفَنَهُ ولا تُصَلِّي
وإن أتى الجنين ميتاً كُفِّنَا
بِلا صلاةٍ وإِذِ اسْتَهَلَّ

في معرِكٍ وليس باغٍ غُسِّلاً
من بعد ما غُسِّلَ ثم يُدفنُ
لا الغُسلُ إن لم يعد حيث يُجرَحُ
مكائنه يُغسل حين أودى
فإنه بِحُكْمِهِ مَخْصُوصُ
وغيره يَزَادُ إن لم يَصْلِحَا
وَحُفَّه من لبسه المستعلي
عليه لا ولا تَجُدُ بالغسلِ
من بعد ما غُسِّلَ ثم دُفِنَا
قام إليه بعضهم فصَلَّى

ذكر الغسل

غسلٌ وتكفينٌ صلاةٌ دفنٌ
وفرضُه إزالةُ الأنجاسِ
سننُه الوضوءُ والتلبيثُ
والابتداءُ بميامينِ الجسدِ
وغسلنُه ثانياً منضّفاً
لتسترِ العورةِ منه واجعلِ
وقد مضى ما للمغسلِ استُحب
فرضُ كفايةٍ لميتٍ يعنو
وغُسلُ كلّه معاً والرأسِ
وعَصْرُه ليخرجَ الخبيثُ
والغُسلُ بالخمطيّ أو سدرٍ وُجد
وضَعُه من بعدُ لكي تنشّفاً
على يديك خرقَةً وغُسلِ
من غسله وها هنا الوضوءُ نُدبُ

ذكر الكفن

أقلُّ ما يُجزِي من الأَكفانِ
وينبغي في كفنِ الرجالِ أنْ
لليفةٌ له وللنساءِ مع
وخرقةٌ والاقتصارُ يغني
سُنُّ له البياضُ من نوعٍ تحل
والعددُ المذكورُ والخمارُ لا
ما يستر العورة للإنسانِ
يُعطى قميصاً وإزاراً يسترنُ
درعٍ إزارٌ وخمارٌ فاستمعُ
بواحدٍ يشمل كلَّ البدنِ
فيه الصلاةُ لا بتكريره يحل
كمُحرمٍ أو من شهيداً قُتلا

وكلَّ مسجداً بهذا القطن
إن كان مُحرمًا فلا تُحلا
وإن تكن أنثى فوجهها أظهر
شيئاً وإن خفت فلا تخفي
فكَّ الذي شدته من زُرِّه

ولتحشُّ كلَّ منفذٍ في البدن
واذرر عليهما ذريرة خلا
ورأسه ووجهه لا تستر
وخفف الشدَّ إذا لم تخف
حتى إذا وضعتَه في قبره

ذكر صلاة الجنائز

أربعَ تكبيراتٍ ثم تأتي
وبعد ثانيها وهذا أولى
قراءةُ الحمدِ ولكن تُندب
كذا الدعاء لصاحب الولاية
لأنها أعظمُ حقاً عندك
أهلَ الوفاء بالدعاء وأحمد
على الرسول قبل أن تُسلِّم
تسليمة من غير جهرٍ تابعة
وليَّه يقدمهم أو يأمر

كبر لها أعني صلاة الميت
فاتحة الكتاب بعد الأولى
من قولهم بأنهما لا تجب
وسُنَّ تسبيحٌ مع استعاذة
والمؤمنين جملة ونفساً
وإن يكن غير وليٍّ فاقصد
مولاك ثم صلِّين وسلِّم
وبعد أن تُكبِّرَ الرابعة
وقفْ إزاء صدره ويُؤمِّر

أبوه ثم جده وإن علا
فالأقرب الأقرب من أحبابه
إن غُدم الإمام أو واليه
فالنزوح والإبن وإن قد سفلا
بحسب الميراث في أربابه
فهؤلاء كلهم يليه

ذكر ما يفعل عند اجتماع الجنائز

إن عدَّدَ الأمواتُ فالذكرانُ
ثم النساءُ والصبيّات فضع
بُلُغُ فالصبيانُ والإماءُ
يقدم الأكملُ قبل الكامل
وقيل إن قدمته فيجعلُ
نحو الإمام بعدهم صبيانُ
من بعدها فاعبدا إذا تضع
ثم صغارها كذا الولاء
وهكذا الأفضلُ قبلَ الفاضلِ
إزاء قبلةٍ وذاك أعَدلُ

ذكر سنن الجنازة

ووضعه على السريرِ يندب
والحملُ والتشييع حتى يصلا
وليتركوا الكلام إلا الذكرا
وليقفوا حتى إذا ما وُضعا
وستره بما العيون يحجب
ولا يردُّ قبل دفنٍ من تلا
لربهم وما يُنيلُ الأجر
فاليقعدوا وليظهروا التخشعا

يُسَلُّ مِنْ رَأْسِ السَّرِيرِ بِمَهَلٍ
وَضَعُ عَلَيْهِ اللَّبْنَ وَاللَّحْدَ لَهُ
وَاحْتُ التُّرَابُ فَوْقَ تِلْكَ اللَّبَنِ
وَسَنِمَ الْقَبْرِ وَرُشًّا وَاقْصِدِ
مَوْلَاكَ حِينَ وَضَعَهُ فِي اللَّحْدِ
يَصْنَعُ ذَاكَ كُلَّهُ السُّوَلِيُّ

وَيُسْتَرُ الْقَبْرُ مَتَى فِيهِ نَزَلَ
مَهْيَأً مِنْ قَبْلِ أَنْ تَحْمِلَهُ
وَلَا يَزَادُ تَرْبَهُ أَنْ يَدْفَنَ
تَعْزِيَةً لِأَهْلِهِ وَلِتَحْمَدَ
وَقَلُّ عَلَى مَلَّةٍ خَيْرٌ مُهْدَى
أَوْ يَأْمُرَنَّ مَنْ بِهِ وَفِيَّ

الكتاب الرابع

في الزكاة

وفيه خمسة أبواب

الباب الأول

في موجبات الزكاة وموانعها

ثم الزكاة بالنصاب تجب إن أمكن الإخراج والبعض اشترط في ذهب وفضة ومتجر وسائر التمور والزبيب فالتمر صنف كله والعنب ومتجر أيضاً وكل سهم وكل جنس في الحبوب صنف وكل صنف زاد فاحمله على إلا الركاز خمسته متى وجد في المال والحوّل بها يرتقب كمال مالك وملك واقتسط وغنم وإبل وبقر والبُرّ بل وسائر الحبوب صنف كذلك فضة وذهب من إبل وبقر وغنم وقيل كلّها أتاك الكشف ما كان مثله تراه كملاً ولا يضم فوق ما قبل عهد

ولا يُضَمُّ غَيْرُهُ إِلَيْهِ
واحمله بل واحمل عليه إن خرج
ولا زكاة فيه بعد خُمُسِهِ
وصفة الركاز كثر من ذهب
إن لم يكن كأنزله موَحَّدًا
في خُمُسِهِ حين طرأ عليه
أي خُمُسَهُ وكان في المال اندرج
دون النصاب إن يكن بنفسه
أو فضةٍ والخمسُ فيه قد وجب
وغير محتاجٍ لنار أبدا

ذكر ما يكون الحول فيه شرط

والحول لا يُشَرِّطُ في الثمار
ولا إذا ما ذهب المواشي
فإنها تكون عنها بدلًا
كذلك من له نصابٌ من ذهب
وزاد أي من ذلك الجنس فقد
إن كان لم يخرج زكاة الأول
ما زاد في حولٍ الذي قد سَبَقَا
ومن أصابَ مَعْدِنًا زَكَّاهُ
إذا انتهى للأربعين درهما
ولا لذي فائدة التُّجَارِ
مَعَ بقا السخالِ والكباشي
إن حدثت وحوها لم يكملًا
أو فضةٍ أو من مواشٍ أو كحِب
يلزم أن يُزَكَّه متى يزد
وإن تكن أخرجتها فأدخِل
وزكاه حين تُزَكِّي مُلْحَقًا
من حين ما من غَشَّه صَفَّاهُ
أو أربع من الدنانيرِ أعلمَا

لأنه ليس النصابُ يُشترط
 وفي شريكين لكلٍ منهما
 ما لم يكونا مُشركين أو يَكُنْ
 وكل صنفٍ فيه شرطُ الحولِ
 فيه وفي ما مرَّ قبله فقط
 نصفُ النصابِ فهي في سهميهما
 بعضُهما المشركُ فافهم واستبِن
 فجنسُـه بدله في قولِ

ذكر ما لا زكاة فيه

وكل مالٍ لم يكن مما ذُكر
 وبائعٌ عبداً وداراً متجراً
 فلا زكاة فيه حتى يقبضاً
 بشرطِ كونه على وفي
 كذاك حكمُ كلِّ دينٍ أُجلاً
 فلا زكاة غير أن به أُتجر
 بثمنٍ فيه النصابُ أثراً
 وبعضُهم حتى يحل المقتضى
 وقادرٍ على الوفا غني
 أو صحَّ مانعٌ لما قد عَجَّلاً

شروط إخراج الزكاة من الثمار

وشروطُه مدَّخرٌ مقتاتٌ
 كذاك أن يكون يابساً وصل
 من حَشَفٍ وخردلٍ ونحوه
 في أرضٍ مسلمٍ له الإنبات
 خمسة أو ساقٍ وخالصاً حصَل
 ستون صاعاً وصفهم فلتروه

والأرضُ إن وقفاً ولمَّا تُملِكِ
فلا زكاةَ في الذي قد أخرجتِ
ولم يكن ممن عليه وقفت
ومشركٌ أنبتَ أرضَ مُسلمٍ
أو كان من يملكها كمشركٍ
إلا إذا كان لمُسلمٍ نمت
فإنه يزكُّ ماله نبت
أو غيرها فإلا زكاة فاعلم

شرط الزكاة في التجارة

وشرطه أن ينوين المتجرًا
ويبق حتى يكمل الحول ولا
وبالنصاب يتجرن فأكثرًا
يضر نقصانًا إذا ما كُملاً

ذكر موانع الزكاة

ويمنعن وجوبها دينٌ حَضَرَ
والغصبُ والذهابُ مهما وُجدا
وكان كالنصاب في ذاك القدر
من قبل أن يستطيع إتيان الأذى

الباب الثاني

في مقدار ما يجب إخراجه من المال وفي زكاة المواشي

يخرج أما عُشرا أو نصفه
أو رُبَعه أو حيوان وصفه

إن سُقِيتَ بالسَّيْلِ والأَنْهَارِ
بالنُّضْحِ والترحِ وشبهِ قد ثبت
ومتجرٍ وفي المواشي أوجب
في العشر شاتين وفي خمس عشر
فزد لها شاةً وهذا فاعتمد
بنتَ مخاضٍ فرضها حتى تصل
بنتَ لبونٍ سنّها معهم زكن
فحقةٌ قد فرضوا يقينا
وإن على السبعين عدّها ارتفع
إحدى وتسعين فحقتان
فيها لبونات ثلاث قد وجب
في كل خمسين بها فرضٌ علم
بنت لبونٍ ثم لا شيء ثبت
ومثل حكمها اجعلنّ البقرا
معناهما في السنّ والمراد
في بقرٍ مع السداسي بدل
وجذعةٌ فافهم لتلك النكتة

العشرُ في الزرع وفي الثمار
ونصفه فيها إذا ما سُقِيت
وربعه في فضةٍ وذهب
أن إبلا خمسا فشاةٌ وذكر
ثلاث شوهات وإن خمسٌ تزد
وإن تكن خمسا وعشرين فقل
إلى ثلاثين ففرضها إذن
وإن تصل ستا وأربعينا
إحدى وستين ففرضها جذع
وسنة لها لبوتان
وماية إحدى وعشرين اصطحب
وإن تزد تسع فحقتها لزم
واجعل لكل أربعين ووجدت
بين الفريضتين مما ذكرا
مع اختلاف الاسم واتحاد
فجذعة ثنية رباعٍ قل
بنت مخاضٍ ولبون حقة

في الأربعين الشاة شاة في الغنم
شأتان ثم ما يتان معها
وأربع من الشياه لزممت
واجعل لكل مائة تزيد
ومائة إحدى وعشرين لزم
واحدة ثلاث شوهات لها
في أربع من المئين علمت
شاة وهذا أصلها المفيد

الباب الثالث

في زكاة الذهب والفضة

من مائتين درهماً في الفضة
وبعدها في كل أربعين قد
عشرون ديناراً ففيها نصفه
تجعل ديناراً مكان عشره
وعشر دينار لدى أربعة
واحد على الفضة جنس الذهب
مثاله عشر مثاقيل إلى
خمس دراهم لدى التزكية
يلزم درهم إلى أقصى العدد
وعشرة في أربع وكشفه
من فضة دراهم مشتته
كأربعين درهماً في الفضة
وتجعل الجنسين مثل سبب
مائة درهم فزك واحملاً

الباب الرابع

في زكاة الفطر

عن كل مَنْ وَحَدَّ صَاعٌ بُرًّا
تَلْزَمُ بِالْغِنَا مِنَ الْأَمْوَالِ
تَلْزَمُهُ عَنِ نَفْسِهِ وَعَبْدِهِ
إِلَّا إِذَا يُغْصَبُ أَوْ يُفْقَدُ أَوْ
لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ مَا ذُكِرَ
وَالْغِصْبُ إِنْ كَانَ بِمَيْتٍ يَعْلَمُ
وَالْخَلْفُ فِي الزَّوْجَةِ وَالْأَصْلُ ذَهَبٌ
لَأَنْهَا فَرِيضَةٌ تَلْزَمُهَا
وَبَائِعٌ عَبْدًا قُبَيْلَ الْفَجْرِ
لَأَنْهَا بِسَبَبِ الْهَلَالِ
وَمَالِكٌ لِنِصْفِ خَادِمٍ وَجِبُّ

أَوْ نَحْوَهُ أَدَّى زَكَاةَ الْفَطْرِ
وَرُؤْيَا الْهَلَالِ مِنْ شَوَالٍ
وَمَنْ عَلَيْهِ عَوْلُهُ مِنْ جُنْدِهِ
يُؤْسِرُ فَالْوَجُوبُ رَفَعَهُ رَوَّاءُ
مَنْ مَانَعَ قَبْلَ الْوَجُوبِ الْمُسْتَقَرِّ
وَكَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ تَلْزَمُ
أَنْ لَا وَجُوبَ وَهُوَ عِنْدِي الْمُسْتَحَبُّ
فِي مَالِهَا وَإِنْ يَكُنْ يُطْعَمُهَا
تَلْزَمُهُ عِنْدِي زَكَاةُ الْفَطْرِ
تَلْزَمُ لَا بِالْفَجْرِ مِنْ شَوَالٍ
عَلَيْهِ نِصْفُ صَاعٍ وَلَا عَجْبٌ

الباب الخامس

في الأصناف التي تنفذ فيها الزكاة

تنفذُ في ذي الفقرِ والتَّمسِكِ
وناصرٍ للدينِ بالتأليفِ
وفي الرقابِ وهو من تُكاتبُ
عن داره لو كان ذا غناء
وفي المجاهدين والشرط لكل
بعد البلوغِ وزد المؤلفا
وفي الرقابِ زدُ ثبوت العقدِ
فزُد عليه كونهم ذكورا
وغارماً إن لم يكن في معصية
أما الفقيرُ وكذا المسكينُ
أعنى بذات الإسلام والتحرراً
إلا إذا لم يجدن ولياً
ومن عليك عوله من دينٍ
وغيرها كولدٍ صغيرٍ
وعاملٍ لأخذها المستحسنِ
وغارمٍ للدينِ ذي تكليفِ
وابن السبيل وهو شخص غائبُ
فصار في الأسفارِ ذا غناء
حريةً إسلاماً والعقلُ فقل
مع حاجة الإمام كونه وفا
وعاملٍ وفي سبيل الجُد
بإذن قائدٍ غداً مبروراً
وابن السبيل قد مضى فدعيه
فالأولان فيهما يكون
وليس تُعطي مُبدعاً قد فجراً
ولم يجد موافقاً عصياً
فليس يُعطي من زكاة العينِ
ووالداً ذي ضعفٍ فقيرٍ

واعط ما دون الغناء ما تشاء
ومن له مالٌ ولا تُجزيه
كذاك ذو مالٍ فضاع أو غُصِبَ
وقسمها في كلِّ صنفٍ يُندَبُ
من غير تحديدٍ بعدُ قد نشأ
غلتُّه لحوْلِهِ فأعطيه
أو كان في ذمة مفلسٍ وجب
وبعضها يرفع ما قد يجبُ

خاتمة

ولا يَلِي زكاته بنفسه
أو كان لم تجب عليه طاعته
زكاة كل بلدةٍ في أهلها
حتى يَرَى إمامه في رَمْسِه
أو موضعٍ ما أهملت حمايته
ما لم تكن مصلحةً في نقلها

الكتاب الخامس

في الصوم

ذكر أقسام الصيام

الصَّوْمُ كَفٌّ عَنْ جَمِيعِ الْمُفْطِرِ
أَقْسَامُهُ فَرَضٌ وَمَنْعَةٌ نَذْرٌ
يَسْتُرُ بَعْضُ زَلَّةِ الْإِنْسَانِ
وَمِنْهُ مَنْدُوبٌ وَمِنْهُ يُحْجَرُ
فَرَمَضَانُ وَاجِبٌ صِيَامُهُ
كَذَاكَ مَا كَانَ لِتَكْفِيرٍ وَمَا
إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدِيًّا فَثَمَّ لَزَمَهُ
فَصُومُ ثَلَاثًا مِنْهَا فِي الْحَجِّ وَمَا
وَمَنْ يَكُنْ ذَا وَطَنِ فِي الْحَرَمِ
وَالْحَجَرُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْمَحِيضِ
فِي كُلِّ شَهْرٍ وَبِعَاشُورَا وَفِي
أَوْ كَانَ وَاقِفًا بِهَا وَلَمْ يَخَفْ
فَالْحَجَرُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْمَكْرُوهُ فِي

مَنْ فَجَرَهَا إِلَى الْغُرُوبِ الْمُسْتَرِ
وَمِنْهُ ذُو تَمْتُّعٍ وَسِتْرٌ
كَالْقَتْلِ وَالظُّهَارِ وَالْأَيْمَانِ
وَمِنْهُ مَكْرُوهٌ وَكَلًّا نَذْرٌ
وَالنَّذْرُ حَتَّى تَنْقُضِي أَيَّامَهُ
كَانَ لِذِي تَمْتُّعٍ قَدْ لَزَمَا
صِيَامُ عَشْرِ فَاتَهَا مَتَمَّمَهُ
بَقِي فَصُومَهُ إِذْ رَجَعْتَ فَافْهَمَا
فَالْهَدْيُ وَالصَّوْمُ مَعًا فَالْتَزِمِ
وَيُسْتَحَبُّ فِي الثَّلَاثِ الْبَيْضِ
عَرَفَةَ لِمَنْ بِهَا لَمْ يَقِفِ
ضَعْفًا فَذَا الْحُكْمُ لِمَنْ خَافَ الضَّعْفَ
أَيَّامِ تَشْرِيقٍ وَشَكِّ فَاعْرِفِ

مُتَّصِلًا يَلْزَمُ وَالسَّكْفِيرِ
أَوْ مَرَضٍ أَوْ نَحْوِهِ مِنَ الضَّرَرِ
وَصَائِمِ التُّذُورِ فَطَرَ السَّفَرَ
وَالْفَطْرُ رُخْصَةٌ فَلَا يُنَاسِبُ
لِنَفْسِهِ أَدَاءَهُ فَلَا عِنَا
مُخَيَّرٌ فِي الْقَصْدِ وَالتَّعْقِيبِ
تَتَابَعًا فَلَا يَجُوزُ فَضْلُهُ

تَتَابَعُ الْمَفْرُوضِ وَالْمَنْذُورِ
إِلَّا لِحَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ أَوْ سَفَرٍ
وَحُجْرَ الْأَصْلِ عَلَى الْمُكْفَرِ
عَلَّتْهُ لِأَنََّّهُ مُعَاقَبٌ
وَالنَّذْرُ لَمَّا إِنَّهُ قَدْ عِينَا
وَمَا عَدَا هَذَا مِنَ الْمَنْدُوبِ
أَمَّا قِضَاءُ رَمَضَانَ مِثْلُهُ

ذكر الأسباب الموجبة لصوم رمضان

وَرُؤْيَا الْهَلَالِ فَالصَّوْمُ وَجَبَ
وَالْقَوْلُ لَا إِلَّا بَعْدَ لَيْنٍ يُرَدُّ
وَلَيْسَ مِثْلَ الْحَقِّ لِلْعِبَادِ
أَوْ أَنْ يَرَى هِلَالَ شَوَّالٍ بَدَا
وَفِي مَقَالٍ وَاحِدٍ قَوْلَانِ
وَقِيلَ يُجْزِي مَرَّةً إِذَا نَوَى
صِيَامَهُ لِأَنَّهُ مُعْتَمِدٌ
أَوْ قَطَعَ النَّيَّةَ عَمْدًا يَقْضِي

لَهُ كَمَالُ شَهْرِ شَعْبَانَ سَبَبٌ
أَوْ شُهْرَةٌ بِهَا وَإِنْ عَدَلْ شَهِدَ
لِأَنَّهُ يَثْبُتُ بِالْأَحَادِي
يَصُومُهُ حَتَّى يُتِمَّ عَدَدًا
أَوْ شُهْرَةً أَوْ شَهِدَ الْعَدْلَانَ
وَشَرْطُهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ نَوَى
وَتَارِكُ النَّيَّةِ عَمْدًا يَفْسُدُ
وَمَنْ نَوَى النَّفْلَ بِصَوْمِ الْفَرَضِ

ذكر أسباب الفطر

لِلْفِطْرِ أَسْبَابٌ مَضَتْ فِيهَا غَيْرُ
فَحَامِلٍ إِنْ خَافَتْ الْهَلَاكَ
أَوْ خَافَتْ غَيْرَ الْهَلَاكِ مِنْ ضَرَرٍ
وَزَائِلٍ الْعَقْلِ بغيرِ نَوْمٍ
وَكُلُّ مَا يَدْخُلُ فِي الْجَوْفِ عَلَى
وَكُلُّ مَا يُخْرَجُ عَمْدًا كَالْمَنِيِّ
كَذَا جَمَاعٌ وَارْتِدَادٌ بَعْدَ مَا
وَمُجْتَنِبٌ أَصْبَحَ عَامِدًا فَقَدْ
وَالْخَلْفُ مَهْمَا أَدْخَلَ النَّسِيَانَ
عَلَى الْخَطَا أَوْ جَاءَ مِنْ غَيْرِ الْفَمِ
وَكَالدَّوَاءِ مِنْ جِرَاحٍ دَخَلَ
وَدَاخَلَ فِي الْأَنْفِ وَالْأَنْفُ أَشَدُّ
وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَ صَدْرَ يَوْمِهِ
وَزَالَ آخِرَ النَّهَارِ خَيْرًا

وَهَا أَنَا أَذْكَرُ أَسْبَابًا أُخْرُ
لِحَمْلِهَا وَمُرْضِعٌ كَذَاكَ
كَذَاكَ مِنْ أَعْجَزِهِ مَسُّ الْكَبِيرِ
وَخَائِفٌ هَلَاكُهُ بِالصَّوْمِ
تَعَمُّدٌ يُفْسِدُهُ فَاحْتِفَالًا
وَالْقِيءُ لَا إِنْ خَرَجَا فَلْتَفْطِنِ
أَسْلَمَ فَالْإِيمَانَ شَرْطٌ حُتْمًا
أَصْبَحَ مُفْطِرًا عَلَى الْقَوْلِ الْأَسَدِ
فِي الْجَوْفِ أَوْ أَدْخَلَهُ الْإِنْسَانَ
فَدَخَلَ الْبَطْنَ كَكُحْلِ فَافْهَمِ
وَالْمَاءُ إِنْ فِي أُذُنِهِ تَخَلَّلًا
فَالنَّقْضُ بِالْدَاخِلِ مِنْهُ مُعْتَمَدٌ
مَنْ سَبَبَ يُبِيحُ تَرْكَ صَوْمِهِ
مَا بَيْنَ أَنْ يُمْسِكَ أَوْ أَنْ يُفْطِرَا

ذكر قضاء رمضان

وَيَلْزَمُ الْقِضَاءُ أَهْلَ الْفِطْرِ
أَوْ يَوْمَهُ جَمِيعَهُ فَلَيْسَ فِي
لَأَنَّهُ فَرَائِضٌ لَا فَرَضُ
كَذَاكَ مِنْ فِطْرِهِ مَسُّ الْكَبْرِ
عَنْ كُلِّ يَوْمٍ كَانَ فِيهِ فِطْرُهُ
كَذَاكَ مِنْ أَخْرَ مَا عَلَيْهِ
فَإِنَّهُ يَصُومُ مَا قَدْ حَضَرَ
وَالصَّوْمُ إِنْ تَتَابَعُ فِيهِ وَجَبَ
أَوْ نَحْوَهُ مِنَ الزَّمَانِ الْخَالِي
وَكَلُّ مَنْ أَفْسَدَهُ بِالْعَمْدِ
أَوْ صَوْمُ شَهْرَيْنِ عَلَى تَتَابُعٍ
وَمَنْ رَأَى الْهَلَالَ عَصْرًا فَأَكَلَ

إِلَّا الَّذِي جُنَّ جَمِيعَ الشَّهْرِ
مَا جُنَّ فِيهِ مِنْ قِضَاءٍ فِيهِ
فَلَا يُعَمُّ الصَّوْمَ فِيهِ نَقْضُ
لَكِنَّهُ يُطْعِمُ مَسْكِينًا أَضْرُ
مُدَيْنٍ حَتَّى يُكْمَلَنَّ شَهْرَهُ
مَنْ الْقِضَا حَتَّى آتَى إِلَيْهِ
وَيُبَدِّلُ الْمَاضِيَ وَيُكْفِّرُ
عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَهُ فِي كَرَجَبٍ
مَنْ فَاصِلٍ لِيَحْضُلَ التَّوَالِي
عَلَيْهِ مَعَ قِضَائِهِ عِتْقُ عَبْدٍ
أَوْ يُطْعِمُ السَّيِّئِينَ مِنْ جَوَائِعِ
جَهْلًا فَلَا شَيْءَ هُنَا سِوَى الْبَدَلِ

خاتمة

وما عدا الصَّوْمَ فليسَ فيه
إنَّ جامعَ الإنسانِ وهو مُعْتَكِفٌ
وتاركُ الصَّلَاةِ إنَّ تَعَمُّدًا
كذلكَ إنَّ ظاهرَ منها أو حَنَثٌ
أو قَتَلَ الْمُؤْمِنَ غَيْرَ مُعْتَمِدٍ
كفَّارةٌ سوى الذي أُفْتِيهِ
أو مُحَرَّمٌ أو أَخْرَجَ الْمَنِيَّ بِكَفِّ
تَلَزُّمُهُ كَتَارِكِ الصَّوْمِ سُدَى
منْ بعدَ أنْ آلى يَمِينًا فَتَكَثُ
وَالْخُلْفُ فِي وُجُوبِهَا لِلْمُعْتَمِدِ

الكتاب السادس

في الاعتكاف والندور

وفيه بابان

الباب الأول

في الاعتكاف

الاعتكافُ هُوَ أَنْ تَحْتَبِسَا
فِي مَسْجِدٍ بِالصَّلَوَاتِ عُمَرَا
إِلَّا النِّسَاءَ فِي الْبُيُوتِ تَعْتَكِفُ
وَوَقْتُهُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ
وَأَخْرُ الْوَقْتِ الْعُرُوبُ وَانْتِدَبُ
وَشَرْطُهُ النَّيَّةُ وَالصَّوْمُ وَأَنْ
مِثْلَ الْوَضُوءِ وَاغْتِسَالِ أَوْ قَضَا
أَوْ جُمُعَةٍ وَالْأَكْلُ إِنْ لَمْ يَحْضُرَا
أَوْ خَافَ مَنْ تَهْدُمُ الْمَكَانِ
أَوْ لِحَنَازَةٍ يَلِي جِهَازَهَا
لِقُرْبَةٍ مُجَانِبًا مَسَّ النَّسَا
وَيُسْتَحَبُّ فِي جَوَامِعِ الْقُرَى
وَجَائِزٍ فِي غَيْرِهَا كَمَا وَصِفُ
وَقَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ شَمْسُ الْعَصْرِ
لِمَنْ يَشَاءُ وَإِنْ يَكُنْ نَذْرًا يَجِبُ
لَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا لِعُذْرٍ فَافْهَمَنَّ
حَاجَتِهِ أَوْ أَنْ يَكُونَ مَرَضًا
وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ حَتَّى تَطْهُرَا
أَوْ عَادَ لِلْمَرَضَى بِلَا تَوَانٍ
أَوْ رَايَةَ الْحَقَّ يَرَى إِعْزَازَهَا

أَوْ جَبْرُوهُ لِلْخُرُوجِ أَوْ دُعَايَ
أَوْ خَافَ مِنْ مَضَرَّةٍ فِي حَالِهِ
وَأَمْرًا قَدْ طُلِّقَتْ فَإِنَّهَا
وَكُلُّ خَارِجٍ لِعُذْرٍ فَارْتَفَعَ
وَمَنْ مَضَى وَلَمْ يُتِمَّ عَمَلَهُ
كَذَلِكَ الْخَارِجُ دُونَ عُذْرٍ
وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَأْنِفَهُ
فَإِنَّهُ يُبَدِّلُهُ مُتَّصِلًا

لِيُعْطِيَ الْحَقَّ لِمَنْ قَدْ يَدَّعِي
وَهَكَذَا إِنْ خَافَهَا فِي مَالِهِ
إِنْ طُلِّقَتْ تَعْتَدُ فِي مَسْكَنِهَا
يَرْجِعُ فليُتِمَّ مَا عَنْهُ نَزَعُ
مَنْ بَعْدَ رَفْعِ عُذْرِهِ قَدْ أَبْطَلَهُ
وَمُفْسِدُ الصَّوْمِ بِنَوْعِ فِطْرٍ
إِلَّا الَّذِي فِيهِ الصَّيَامُ زَيْفُهُ
بِالاعتكافِ مُسْرِعًا وَكَمَالًا

الباب الثاني

في النذور

النَّذْرُ إِلْزَامُ الْفَتَى لِنَفْسِهِ
وَكَانَ جَائِزًا كَأَنْ يَقُولَا
فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَبْدُلَهُ
وَشَرْطُهُ التَّعْلِيْقُ فَالَّذِي وَرَدَ
وَإِنْ يَقُلْ عَلَيَّ نَذْرٌ لَزَمَهُ

مَا لَيْسَ لِزِمًا لَهُ فِي نَفْسِهِ
عَلَيَّ نَذْرٌ بِذَلِكَ الْمَسْئُولَا
وَكَلُّ مَا سَمَّاهُ أَنْ يَفْعَلَهُ
مَنْ غَيْرِ تَعْلِيْقِ يَمِينٍ اِنْعَقَدَ
صِيَامٌ يَوْمٍ أَوْ فَقِيرٍ أَطْعَمَهُ

أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينًا غُرَزُ
 يَقُلُ لَكَ اللَّهُمَّ نَذْرًا خَيْرُنْ
 يَصُومَ عَشْرًا وَالَّذِي أَرَاهُ عَنْ
 نَذْرًا بِأَيِّ صُورَةٍ قَدْ سَمَى
 يَوْمًا وَهَكَذَا نَرَى الإِطْعَامَا
 بِمُطْلَقِ الْفِعْلِ فَأَذْنِي مَا ذَكَرُ
 وَفَاءُهُ بَلِ الْوَفَا مُحْرَمٌ
 فَجَاءَ فِيهِ أَحَدُ الْعِيدِينَ
 وَصَامَ مُقْضِيًا لِمَا قَدْ نَذَرَا
 تَلَزَمَهُ مَرْسَلَةٌ مَعِ وَزُرِ
 أَضَاعَةٌ وَمَذْهَبِي لَمْ يَلْزَمَا
 فَلَيْسَ فِعْلٌ غَيْرِهِ وَفَاءُ
 بِهِ وَجُوبُ الْفِعْلِ حِينَ لَزِمَا
 فِي تَارِكِ الْوَفَا بِهِ لِعُذْرِ
 وَإِنْ يَكُنْ مُصْرِحًا لَا نَعْلَمُهُ

وَإِنْ يُسَمِّ اللَّهُ حِينَ مَا نَذَرُ
 أَوْ صَامَ أَيَّامًا ثَلَاثَةً وَإِنْ
 مَا بَيْنَ أَنْ يَطْعِمَ عَشْرَةَ وَأَنْ
 عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ مَا يُسَمَّى
 وَإِنْ يَقُلُ عَلَيَّ صَوْمٌ صَامَا
 وَهَكَذَا الصَّلَاةُ أَيُّ إِذَا نَذَرُ
 وَالنَّذْرُ فِي مَعْصِيَةٍ لَا يَلْزَمُ
 وَنَاذَرُ بِالصَّوْمِ فِي الْإِثْنِينَ
 أَوْ كَانَ حَيْضٌ أَوْ نَفَاسٌ أَفْطَرَا
 وَإِنْ أَضَاعَهُ بَغَيْرِ عُذْرٍ
 وَالْخَلْفُ هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُبَدَلَ مَا
 لِأَنَّهُ إِنْ عَمِيَ الْأَدَاءُ
 وَالْأَمْرُ بِالْقَضَاءِ أَمْرٌ غَيْرِ مَا
 وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ هَذَا يَجْرِي
 فَلَا جَوَابٌ غَيْرَ أَنْ تَلْزَمَهُ

الكتاب السابع

في الأيمان

وفيه بابان

الباب الأول

في أقسام الأيمان وأحكامها

تأكيد قول بمؤكد علم
يمين لغو وهي ما بها انفلت
كقولهم بلى وربّي فاعلما
لكن عليه الحنث مهما ذكره
والجد في الأيمان ما القلب اعتمد
فقسّم بالله أو باسم منع
فالحنث فيه لازم إذا اعتمد
وقسّم باسم له وغيره
فالحنث مشروط بقصد القسم
لكن إذا حلفه القاضي رجع
هو اليمين وهو قسمين قسم
لسأته والعتو عنها قد ثبت
ومنه إن نسي فأبدا قسما
كفارة وبعضهم قد عذره
وهي على خمسة أنواع عدد
إطلاقه لغيره حين وضع
أو لم يكن معتمدا إذا قصد
كواحد وقادر وغيره
وغير حانث إذا لم يعزم
لنية القاضي وغيرها ارتفع

ما لم تكن تقطع حقاً قد وجب
 كذا علي عهد ربنا احفظه
 منها الإله كالفسوق والكذب
 أو دينه دين المجوس الأضل
 مُرسلة وهو الصحيح فاعتبر
 نحو علي حجة إن فعلت
 وهكذا الصيام واللوازم
 عليه أن يطعم مؤنة الحلف
 والعذر إن لم يستطع صياماً
 يوم ولو لمأتي مسكين
 لأنه بالعجز حالاً يعذر
 يجزيه عشرة إذا ما أنفقه
 أو دونه يُخرجه إذا حنث
 يزد فيه الخلف هل عشر لزم
 يلزمه تصدق ولو بشي
 ثلاث أيام يميناً مُرسلاً
 أو عكسه فالحنث فيهما حتم

مُرسلة في الحنث في دين تجب
 وإن تكن قاطعة مُغلظة
 كذلك الحلف بأشياء غضب
 أو أنه من اليهود إن فعل
 وبعضهم رأى جميع ما ذكر
 وقسم بطاعة قد ثبتت
 فالحنث بالحنث عليه لازم
 وعاجز عن الوفا بما حلف
 وصام إن لم يجد الإطعاما
 والصوم عن مؤنة المسكين
 كذلك في الأصل وفيه نظر
 وفي سبيل الله مالي صدقة
 كذلك في النصف وإن قال الثلث
 ومن يقل صدقة مالي ولم
 وإن يقل صدقة حتما علي
 وصام إن لم يستطع تفضلاً
 وقسم بأن يحل ما حرم

مُرْسَلَةٌ وَقِيلَ بَلْ مُغْلَظَةٌ
وِخَامِسُ الْأَقْسَامِ تَعْلِيْقٌ كَأَنَّ
أَوْ زَوْجُهُ الطَّالِقُ فَالْحَثُّ بِهِ
فِي حَلِّ مَا حُرِّمَ فَافْتَهُمَ وَاحْفَظْهُ
يَفْعَلُ كَذَا فَعَبْدُهُ حَرٌّ قَمِنٌ
طَلَّقَهَا وَعَتَقَهُ مِنْ رَبِّهِ

الباب الثاني

في الكفارات

يُكْفَرُ الْيَمِينَ عِتْقُ الرَّقَبَةِ
تُطْعِمُهُمْ فِي الْيَوْمِ أَكْلَتَيْنِ
وَإِنْ تَشَأْ فَنِصْفُ صَاعٍ بُرًّا
وَإِنْ تَشَأْ فَاغْطِ لِكُلِّ وَاحِدٍ
وَقِيلَ أَدْنَى مَا يُسَمَّى مَلْبَسًا
وَصَمٌّ ثَلَاثًا إِنْ تَكُنْ لَمْ تَجِدِ
فَهَذِهِ مُرْسَلَةٌ الْأَيْمَانِ
مُتَابِعًا بَيْنَهُمَا صَيَامًا
فَتِلْكَمُ سِتِينَ مِسْكِينًا عَدَدُ
وَصِفَةُ الْمُعْتَقِ عَبْدٌ سَلِيمًا
أَوْ عَشْرَةٌ تُطْعِمُهُمْ فِي مَسْغَبَةٍ
مَأْدُومَتَيْنِ فَادِرٍ فِي وَقْتَيْنِ
لِكُلِّ مِسْكِينٍ وَصَاعٍ تَمْرًا
مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ سِتْرَ مَا جَدِ
يُجْزِي وَلَوْ مِثْلُ خَمَارٍ لِلنِّسَاءِ
مِمَّا ذَكَرْتَ وَاحِدًا وَاجْتِهَدِ
وَإِنْ تَشَأْ التَّغْلِيظُ فَالشَّهْرَانِ
أَوْ عَدَّةَ أَيَّامَهُمَا إِطْعَامًا
وَلَيْسَ يُجْزِي أَنْ يَخِلَّ بِالْعَدَدِ
مَبْرَأً مِنْ كُلِّ عَيْبٍ كَالْعَمَى

وَعَوْرٍ وَبَرَصٍ وَشَلَلٍ وَمِنْ جُنُونٍ وَجَمِيعِ الْعَلَلِ
وَقَادِرٍ عَلَى اكْتِسَابِ رِزْقِهِ هَذَا الَّذِي يَخْتَارُهُ لِعِتْقِهِ

خاتمة

وَكُلُّ مَنْ يَلْزِمُهُ التَّكْفِيرُ مَغْلَظًا كَانَ لَهُ التَّخْيِيرُ
فِي الْعِتْقِ وَالْإِطْعَامِ وَالصَّوْمِ وَمَا فِي الْقَتْلِ غَيْرِ الْعِتْقِ وَالصَّوْمِ اعْلَمَا
مَنْ غَيْرِ تَخْيِيرٍ لِقَاتِلٍ وَرَدُّ فَالصَّوْمُ لَا يُجْزِي لِمَنْ عِتْقًا وَجَدُّ
كَذَلِكَ الظَّهَارُ فَلْيُحَرِّرْ مُؤْمِنَةً وَصَامِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ
وَأَطْعِمَ الْعَاجِزُ عَنْ صِيَامِ تِلْكَ الْمَسَاكِينَ عَلَى التَّمَامِ

الكتاب الثامن

في الحج والعمرة

وفيه ثلاثة أبواب وخاتمة

الباب الأول

في الحج ولزومه وفرائضه وشروطه وفيه ذكر العمرة

الحجُّ قِصْدُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ
وَيَلْزَمُ الْبَالِغَ حُرّاً مُؤْمِناً
وَزَادُ نَفْسِهِ وَقَوْتُ أَهْلِهِ
إِنْ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ سِيراً دُونَهَا
وَشَرْطُهُ النَّيَّةُ فَالَّذِي انْتَفَلَ
فُرُوضُهُ ثَلَاثَةٌ تَمَامٌ
كَذَلِكَ الْوُقُوفُ يَوْمَ عَرَفَةَ
ثُمَّ الطَّوَافُ ثَلَاثُ الْفُرُوضِ
وَفِعْلُ مَا يَلْزَمُ بِالْتَّمَامِ
إِنْ وَجَدَ اسْتِطَاعَةً وَمَأْمَنًا
وَنَاقَةَ أَوْ نَحْوَهَا لِحَمْلِهِ
وَصِحَّةَ الْأَبْدَانِ يَشْرَطُونَهَا
بِالْحَجِّ لَا يُجْزِيهِ عَنْ فَرَضٍ نَزَلَ
نَأَى بِهَا أَوْلَاهَا الْإِحْرَامُ
مِنَ النَّهَارِ سَاعَةً بَعْرِفَةَ
مَنْ لَمْ يَطْفُ لَمْ يَأْتِ بِالْمَفْرُوضِ

ذكر المواقيت

قرنٌ لِنَجْدٍ مَوْقِتٌ وَلَمْلَمٌ لَلْيَمَنِ الْمَعْرُوفِ مِنْهَا نُحْرَمُ
وَذَاتُ عَرِيقٍ مَوْقِتُ الْعِرَاقِ وَجُحْفَةَ لِلشَّامِ بِاتِّفَاقِ
وَذُو الْحَلِيفَةِ لِأَهْلِ يَثْرِبَا وَيُحْرَمُ الْقَاطِنُ حَيْثُ طَبَّأُ
وَأَهْلُ كُلِّ جِهَةٍ مِيقَاتُهُمْ مَا حَوْلَهُمْ وَإِنْ نَأَتْ جِهَاتُهُمْ
وَلَا يَحِلُّ أَنْ يُعَدِّيَهُ وَلَمْ يُحْرَمِ وَمَنْ أَحْرَمَ قَبْلَهُ التَّزَمَ

ذكر أشهر الحج

أَشْهُرُهُ شَوَّالٌ وَالْقَعْدَةُ مَعُ عَشْرٌ مِنَ الْحِجَّةِ وَالْخُلْفُ وَقَعُ
فِي بَاقِي ذِي الْحِجَّةِ وَالْمَحْرَمِ إِنْ بِحِجَّةٍ إِحْرَامٌ قَبْلَ مَا زَكُنُ
فَعُمْرَةٌ وَمَا عَلَى الَّذِي فَقَدُ فِيهَا اسْتِطَاعَةٌ لَهَا قَبْلُ وَجَدُ

ذكر العمرة

الْعُمْرَةُ الْإِحْرَامُ بِالْقَصْدِ لَهَا تَطَوُّفٌ تَسَعَى فَاخْسِنَنَّ فِعْلَهَا
وَالْخُلْفُ هَلْ وَاجِبَةٌ أَوْ تُنَدَبُ وَالْقَوْلُ بِالْوُجُوبِ عِنْدِي أَقْرَبُ
وَهَلْ يُجُوزُ فِعْلُهَا مُكْرَرًا فِي سَنَةٍ لِمَنْ يَشَاءُ أَوْ حُجْرًا

ذكر صفات المحرم

وَذُو تَمْتُّعٍ إِذَا بَعُمِرَ إِذَا بَعُمِرَ
فِي سَنَةٍ بَيْنَهُمَا حَلٌّ فَصَلُّ
وغيرُ فَاصِلٍ فَذَلِكَ الْمُقَرَّنُ
وَمُفْرَدٌ لَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ
لِحَالَتَيْهِ وَطَوَافٌ وَاحِدٌ
وَأَرْجَحُ الْقَوْلَيْنِ لَا يُجْزِيهِ
أَحْرَمٌ ثُمَّ بَعْدَهَا بِحَجَّةٍ
وَلَمْ يَعُدَّ بَيْنَهُمَا إِلَى الْأَهْلِ
وَمُفْرَدٌ بِحَجَّةٍ مُرْتَهَنٌ
وَقَارِنٌ يُجْزِيهِ قَوْلًا سَعْيٌ
وَمَا عَدَاهُ فَهُوَ فَضْلٌ زَائِدٌ
وَصَامٌ مَنْ لَمْ يَلِ مَا يُهْدِيهِ

الباب الثاني

فيما يفعله المحرم

فأَحْرَمٌ مِنَ الْمِيقَاتِ بَعْدَ طَهْرٍ
وَفِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ طَهُرًا
وَتَكْشِيفُ الْمَرْأَةِ وَجْهَهَا الْجَلِي
وَلِتْخَفَ إِنْ لَبَّتْ وَأَنْتَ فَاجْهَرِ
وَيُنْدَبُ الذَّكَرُ كَثِيرًا فَاذْكَرِ
وَيَحْرَمُ الطَّيْبُ وَأَخِذْ الشَّعْرَ
وَبَعْدَ فَرَضٍ أَوْ صَلَاةٍ الْأَجْرِ
وَإِكْشِيفُ عَنِ الرَّأْسِ الْغِطَاءَ وَاحْسُرًا
وَتَلْبَسُ الْمَخِيْطَ دُونَ الرَّجْلِ
وَيُنْدَبُ الْإِكْثَارَ مِنْهَا فَأَكْثِرِ
وَقِيلَ بَلْ يَلْزَمُ عِنْدَ الْمَشْعَرِ
مَنْ غَيْرُ مَا أَذَى وَقِصُّ الظُّفْرِ

والفسقُ والمراءُ واتركِ العَبَثُ
 وبالجماعِ حَجُّهُ يُفسِدُهُ
 ما بعدَ عامِهِ فيَقْضِي مُكْمِلاً
 مِنْ قَبْلِ أَنْ تَغْرُبَ وَاسْتَفَاضَا
 وفأرةٌ وعافرٌ مَنْ أَكَلَبِ
 يَقْصِدُهُ وَكُلُّ مَا لَا يَنْدَفِعُ
 مِنْ جُمْلَةِ الصَّيْدِ فِي هَذَا الْفِدَا
 دُونَ اصْطِيَادِ وَجَمَاعٍ فِي الْحَرَمِ
 مُؤَبَّداً وَحَلٌّ مِنْهُ الْإِذْخِرُ
 حَتَّى الْجَمَاعُ وَالْمَصِيدُ الْحَلُّ

كذا الجناباتُ جميعاً والرَّفَثُ
 كذا تشهُ ونكاحُ عَقْدُهُ
 كذاكَ الاسْتِمْنَاءُ وَلِيَقُمْ إِلَى
 وَالْخُلْفُ فِي فَسَادِهِ إِنْ فَاضَا
 وَجَازَ قَتْلُ حَيَّةٍ وَعَقْرِبِ
 كذا حِدَاةٌ وَغُرَابٌ وَسَبْعٌ
 إِلَّا بِقَتْلِ يُقْتَلْنَ وَلَوْ غَدَا
 وَحُلٌّ إِنْ أَحَلَّتْ كُلُّ مَا حَرَّمَ
 فَصَيْدُهُ مُحَرَّمٌ وَالشَّجَرُ
 وَبَعْدَ أَنْ تَزُورَ حَلُّ الْكُلِّ

ذكر ما يفعله الحاج بعد دخوله مكة

بِهِ وَانْفَرِنَّ مَعُ مَنْ تَفَرَّأَ
 وَقَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ مِنْهَا لَا تَسِرُ
 وَلَيْلَةَ النَّحْرِ بِجَمْعٍ فَنِمِ
 وَجَمْرَةَ الْعَقَبَةِ فَارْمِ وَأَنْزِلِ
 كُنْتَ أَخَا تَمَّتَّعِ أَوْ نَحْوِذَا

وَطَفُ طَوَافاً لِلْقُدُومِ آمِراً
 وَلَيْلَةُ الْوُقُوفِ فِي مَنَى فِقِرُ
 وَلَا تُفِضْ قَبْلَ الْغُرُوبِ الْمُظْلِمِ
 وَقَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ شَمْسُهَا أَرْحَلِ
 وَأَبْلِغِ الْهَدْيَ مَحَلَّهُ إِذَا

وحلَّ بِالْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ
 وَاْمَضَ إِلَى الْبَيْتِ بِهِ تَطَوُّفًا
 فَصَلَ فِي الْمَقَامِ رُكْعَتَيْنِ
 سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ لَهَا مُكَمَّلًا
 وَارْجَعَ إِلَى الْجِمَارِ لُقِّتَ الْمُنَى
 وَلْتَرَمَهَا فِي يَوْمِ حَادِي عَشْرًا
 وَهَكَذَا فِي آخِرِ الْأَيَّامِ
 وَتَفَعَّلَ الْحَائِضُ مَا قَدْ ذُكِرَ

وَالْأَفْضَلُ الْحَلْقُ مِنْ الْآخِرِ
 سَبْعًا بَطْهَرٍ وَكِسَاءٍ وَاعْطِفَا
 وَالسَّغْيُ بَعْدَ بَيْنِ الْمَرَوِّتَيْنِ
 مُهْرَوْلًا فِي مَوْضِعٍ وَمُرْمِلًا
 وَلْتَرَمَهَا حَالَ الْمَقَامِ فِي مَنِ
 بَعْدَ الزَّوَالِ وَبِثَانِي عَشْرًا
 وَطُفَّ وَذَاعَا سُنَّةَ التَّمَامِ
 وَلَا تَطْفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرَا

الباب الثالث

فيما يلزم بسببه الجزاء

وَفَاعِلٌ بَعْضُ الَّذِي سَأذُكُرُ
 مُجَاوِزُ الْمِيقَاتِ غَيْرَ مُحْرِمٍ
 أَوْ نَاسِيًا حَتَّى أَتَاهُ اللَّيْلُ
 وَفِي مُعْطِي الرَّأْسِ أَوْ أَدْمَى الْجَسَدِ
 وَقَاطِعٌ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ فَمَا

يَلْزَمُهُ دَمٌ بِهِ يُكْفَرُ
 وَلَا بَسُّ الْمَخِيطِ عَمْدًا فَاَعْلَمِ
 وَفِي مُطَيِّبٍ كَذَاكَ الْقَوْلُ
 مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ دَمٌ وَرَدُّ
 فَوْقَ كَذَا الْأَظْفَارِ أَيْضًا فَاَعْلَمَا

أَطْعَمَ عَنْ كُلِّ فَقِيرٍ وَاجْتَهَدَ
فِي الْحَرَمِ الْمَحْدُودِ بِالْمُقَدَّارِ
أَوْ لَمْ يُلَبِّ أَوْ لِصَيْدٍ قَتَلَا
وَتَارَكَ الْمَبِيتَ بِالْمُزْدَلِفَةِ
فِي عَكْسِ مَا مَرَّ مِنَ الْوَقْتَيْنِ
لِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ فَافْهَمْ وَادِرِ
أَحَلَّ قَبْلَ هَدْيِهِ لِمَا يُسَنَّ
فَعَلَ فِي غَيْرِ مَنْى كَذَا رَوَا
أَوْ تَرَكَ الرَّمِيَّ بِأَيَّامِ مَنْى
أَوْ تَرَكَ السَّعْيَ وَكَانَ قَادِرًا
حَتَّى مَضَتْ وَطَافَ بَعْدَهَا مُجِدِّدًا
أَوْ تَارَكَ مِمَّا عَلَيْهِ نُسُكًا
فَإِنَّهُ لَيْسَ دَمٌ عَلَيْهِ

وَدُونَ مَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الْعَدَدِ
وَقَاطَعَ شَيْئًا مِنَ الْأَشْجَارِ
وَمَنْ تَشَهَّى، أَوْ لَهَا قَدْ قَبَّلًا
وَفَائِضٌ وَلَمْ يَغِبْ مِنْ عَرَفَةَ
أَوْ بَعَثَ وَرَاحِلٌ مِنْ تَيْنِ
وَتَارَكَ الرَّمِيَّ يَوْمِ النَّحْرِ
وَمَنْ رَمَى مِنْ بَعْدِ حَلِّهِ وَمَنْ
وَتَارَكَ لِلْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ أَوْ
أَوْ ذَبَحَ الْمَهْدِيَّ بغيرِهَا عَنَا
أَوْ لَمْ يَطْفُ بِالْبَيْتِ فِيهَا زَائِرًا
أَوْ طَافَ غَيْرَ طَاهِرٍ وَلَمْ يُعِدْ
أَوْ رَكَعَتَيْنِ بِالْمَقَامِ تَرَكََا
وَإِنْ يَكُنْ أَعَادَ رَكَعَتَيْهِ

ذكر ما يوجب بدنه

ويُوجبُ البدنة قطع دوحه
وصائد الحمار والنعامه
كذلك استمناؤه أو فعلا
ولا يجوز أكله من دمه
من حرم أو اضطياد بقرة
ومفسد جماعه إحرامه
هذين قبل أن يزور عجلاً
وجاز للقارن ثلث لحمه

ذكر صفة الهدى

ولا يجوز الهدى إلا من غنم
وإن يكن من الأخيرين اعتبر
وجذع من غنم وضان
وسالم من عور وكسر
وسالم الأظلاف والقرنين
أو ضان أو من بقر أو النعم
تمام حول لأداء ما أمر
يُجزى ولكن شرطه ذو سمن
وعرج وجرب وجُدري
واغتفر الثلث من الأذنين

ذكر الأضحية

سُنُّ بتأكيد ليل الأجر
وفي ثلاث بعدها والمستحب
ولزمت قيل إذا ما سُميت
أضحية تُذبح يوم النحر
من بعد أن صليت عيداً قد وجب
في العشر بل وقيل مطلقاً ثبت

الخاتمة في النيابة في الحج

ولا يَحِجُّ أَحَدٌ عَنْ غَيْرِهِ
وَبَعْضُهُمْ جَوِّزٌ لِلْمُحْتَاجِ
فَتَى أَخُو أَمَانَةٍ قَدْ بَلَغَا
وَلَا يَصِحُّ الْحَجُّ عَنْ حَيٍّ وَقَدْ
فِيخْرُجُ النَّائِبُ مِنْ مَحَلِّهِ
وَإِنْ يَكُنْ أَحْرَمًا ثُمَّ أُحْصِرَا
وَقِيلَ لَوْ لَمْ يُحْرَمَنَّ عَنْهُ لَه
حَتَّى يَحِجَّ أَوَّلًا عَنْ نَفْسِهِ
وَوَصْفٌ مَنْ يُجْزَى مِنَ الْحُجَّاجِ
فَلَا يُتَوَّبُ الطُّفْلُ حَتَّى يَبْلُغَا
قِيلَ يَصِحُّ إِنْ يَكُنْ شَيْخًا قَعْدُ
لِلْحَجِّ قَاصِدَ الْقِضَا عَنْ خَلِّهِ
وَعَادَ فَالْعَنَاءُ مَهْمَا اسْتَوْجِرَا
وَقِيلَ لَا حَتَّى يُتَمَّ عَمَلُهُ

الكتاب التاسع

في الأطعمة والأشربة

وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول

فيما يحل ويحرم من الحيوانات

وَحُرْمَ الْإِنْسَانِ بِالْإِجْمَاعِ
مِنْهَا الطُّيُورُ وَهِيَ ذَاتُ مِخْلَبٍ
وَالْحُلُّ فِي الْحَمَامِ وَالْعُصْفُورِ
وَكُرْهُ الْبُعُوضِ وَالذُّبَابِ
أَمَّا الَّتِي تَدْبُ فَهِيَ أَرْبَعَةٌ
مُحَرَّمَةٌ بِإِجْمَاعٍ وَقَعَا
وَالثَّانِي فَهُوَ مَوْضِعُ النَّزَاعِ
ثَالِثُهَا الْمَكْرُوهُ كَالغِيلَانِ
إِنْ أُمِّكَنْتْ ذِكَاثُهَا وَإِنْ تُمَّتْ
وَوَقَعَ الْإِجْمَاعُ فِي تَحْلِيلِ مَا
وَمَا عَدَاهُ فَهُوَ ذُو أَنْوَاعٍ
وَالْخَلْفُ فِي تَحْرِيمِهَا فِي الْمَذْهَبِ
وَفِي الْقَطَا وَنَحْوِهَا الْمَذْكُورِ
وَنَحْوِهَا وَمَا بِهِ عَقَابٌ
بِنَظَرِ الشَّرَاعِ أَيُّ مَنْوَعَةٍ
وَذَلِكَ الْخِتِيرُ مِنْهَا فَاسْمَعَا
كَالْخَيْلِ وَالْحَمِيرِ وَالسَّبَاعِ
وَحَشَرَاتِ الْأَرْضِ وَالْفَعْيَانِ
بِإِجْمَاعٍ حُرِّمَتْ مَهْمَا تَفَّتْ
عَدَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ مُتَمَّمَا

الباب الثاني

في الذكاة والصيد

الْقَطْعُ لِلْحُلُقُومِ وَالْوَرِيدِ
أَوْ مِنْ كِتَابِي لَغَيْرِ مَا ذُبِحَ
وَشَرَطُوا فِيهِ الْبُلُوغَ وَالْعَقْلَ
وَإِنَّهُ لَيْسَ بِمُحْرَمٍ فَلَا
وَأَنْ يُسَمِّيَ اللَّهَ مَنْ ثُمَّ مَنَعَ
وَإِنَّهُ غَيْرُ الْإِلَهِ مَا قَصَدَ
بَيْنُونََ الرَّأْسِ فِي الْخَطَا اغْتَفِرُ
وَأَنْ يَكُونَ لَيْسَ مِنْ صَيْدِ الْحَرَمِ
إِنْ كَانَ مِنْ سِوَاهُ صَيْدٌ وَذُبِحَ
وَأَلَّةُ الذَّبْحِ حَدِيدٌ أَوْ حَجَرٌ
وَلَمْ يَكُنْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَسْرُوقِ
وَسُنَّةُ الذَّكَاءِ مَا تَقَدَّمَ
وَآكَلَ غَيْرَ الْمَذَكَاةِ هَلَكَ
وَمَا عَلَيْكَ أَمْسَكَ الْمُعْلَمُ

هِيَ الذَّكَاءُ مِنْ أُخِي تَوْحِيدِ
لِلْهَدْيِ وَالْجِزَاءِ وَالْعِيدِ الْوَضْحِ
وَالْاِخْتِنَانِ إِنْ يَكُنْ كَانَ رَجُلٌ
يَذْبَحُ مُحْرَمٌ مَصِيداً حَصَلاً
مَنْ أَحْرَسَ اللِّسَانَ ذَبَحَ مُتَّسِعِ
وَالشَّرْطُ فِي الْمَذْبُوحِ أَنْ لَا يَعْتَمِدَ
وَالذَّبْحُ مِنْ قَفَاهُ أَيْضاً قَدْ حَجِرُ
وَالْخَلْفُ فِي ذَبَاحِهِ فِيهِ انْتِظَمُ
فِيهِ وَلَكِنْ حِلُّهُ هُوَ الْأَصْحُ
وَالْمَرُوءُ وَاللَّيْطُ إِذَا جَزَّ الْبَشْرُ
وَلَا مِنْ الْمَغْصُوبِ بِالتَّحْقِيقِ
وَالْإِبْلُ فِيهَا النَّحْرُ سُنَّ فاعْلَمَا
وَحَلَّ مَيْتُ الْجَرَادِ وَالسَّمَكُ
أَوْ قَتَلْتِ رِمَاحُنَا وَالْأَسْهُمُ

وذلك الصيد الذي قد اشتهر
بأن ذاك العجر إن قل هجر
مُمَثِّلٌ لِلنَّهْيِ وَالْمَأْمُورِ
في الاصطِيَادِ مُطْلَقاً إِذَا سَطَا
أَوْ أَكَلَ الْجَارِحُ مِمَّا قَدْ وَجَدَ
مِنَ الْفُهُودِ وَكَذَا فِي النَّبْلِ
فَمَا تَقَبَّلَ أَنْ يُذَكِّي جِيدَهُ
سَهَامُهُ لِصَيْدِهِ فَلَا يَحِلُّ
فَفِي جَمِيعِ هَذِهِ قَدْ حُجِرَ
وَمَا مِنَ الْبَحْرِ أَتَى لَمْ يَحْرَمِ

من هذه الأنعام ما منها نَفَرٌ
وَكُلُّهُ يُوَكَّلُ لَا كَمَا شَهَرَ
وَصَفَةُ الْمُعَلِّمِ الْمَذْكُورِ
وَكُلُّ شَرْطٍ فِي الذِّكَاةِ شَرْطًا
وَزَيْدٌ لَا يُوَكَّلُ غَيْرُ مَا قَصَدَ
أَوْ شَارَكَ الْمُرْسَلُ غَيْرُ الْمُرْسَلِ
أَوْ أَدْرَكَ الْمُرْسَلُ حَيًّا صَيْدَهُ
أَوْ أَشْرَكَ الْمُرْسَلُ قَبْلُ أَنْ تَصِلَ
أَوْ اخْتَفَى بِاللَّيْلِ حَيْثُ لَا يُرَى
وَحَلَّ أَكْلُهُ لِغَيْرِ الْمُحْرَمِ

الباب الثالث

فيما عدا الحيوانات من المطعوم والمشروب

وَمُسْكِرٌ كَذَلِكَ الْمَسْمُومُ
عَقْلَ الَّذِي مِنْ شُرْبِهِ يُكْثِرُ
فَبَعْضُهُ الْقَلِيلُ أَيْضًا حُجِرَ

وَحُرْمَ الْمُنَجَّسِ الْمَطْعُومِ
وَصَفَةُ الْمُسْكِرِ مَا يُغَيِّرُ
لَأَنَّ مَا كَثِيرُهُ قَدْ أَسْكِرَ

وَبَعْضُهُ مِنَ النَّبَاتِ الْمَسْبَلِ
وَمَرَّةً مِنْ حُصْرٍ أَوْ مِنْ عِنَبٍ
وَهَكَذَا مِنْ سَائِرِ الْحُبُوبِ
بِهِ اشْتِدَادُ السُّكْرِ إِنْ سَكِرَ قُصِدَ
وَحَلَّ قَبْلَهُ وَلَوْ نَوَاهُ
فِي حَنْتِهِ وَمَا هَا قَدْ يُشْبَهُ
وَكُرِهَتْ خَوْفَ وَجُودِ الشَّدَّةِ
فَالْمَذَهَبُ الْمُخْتَارُ عِنْدِي حَلًّا
وَلَمْ أَجِدْهُ لِسِوَايَ فَاظْنِ

وَأَصْلُهُ يُعْمَلُ مِنْ ذَا الْعَسَلِ
يَكُونُ مِنْ بُسْرِ وَطُورًا مِنْ رُطْبٍ
وَمِنْهُ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ زَيْبٍ
وَكُلُّهُ مُحَرَّمٌ إِذَا وَجِدَ
أَوْ كَانَ مَقْصُودًا بِهِ سِوَاهُ
فِي أَيِّ مَا عُونٍ وَلَكِنْ يُكْرَهُ
نَحْوَ وَعَا الدَّبَاءِ وَالْمُزَقَّتِ
وَبَعْدَ أَنْ زَالَ وَصَارَ حَلًّا
هَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ فِي ذَا الْمَوْطِنِ

الكتاب العاشر

في الحقوق

ذكر حقوق الوالدين

مَا شَغَلَ الذِّمَّةَ فَهُوَ الْحَقُّ اللَّهُ أَوْ لِلْخَلْقِ أَمَّا الْخَلْقُ
فَالْوَالِدَانِ مِنْهُمْ فَتَلَزَمُ طَاعَتُهُمْ إِلَّا بِفَعْلٍ يَحْرُمُ
أَوْ تَرَكَ فَرَضٍ مِثْلُ حَجٍّ وَجَبَا وَمِثْلُ قُوتِ لِلْعِيَالِ طَلَبَا
وَكَالْجِهَادِ وَمَضَى إِذَا اكْتَفَوْا فِي طَاعَةٍ وَلِيَتَلَطَّفَ إِنْ جَفَوْا
وَعَقَّهُ مَنْ خَانَهُ وَمَنْ مَشَى أَمَامَهُ إِلَّا لِأَمْرٍ دُهِشَا
وَمَنْ دَعَاهُ بِاسْمِهِ أَوْ كُنْيَتِهِ إِذْ يَلْزَمُ الدُّعَا بِنَحْوِ أَبِيهِ
أَوْ لَمْ يُجِبْ دُعَاءَهُ إِذَا دَعَا وَمَنْ لَمَّا أَرَادَهُ قَدْ مَنَعَا
إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى مَا يَطْلُبُ وَحَقُّ أُمَّهُ عَلَيْهِ أَوْ جَبُ
وَلَمْ يَفِ بِحَقِّهِ مَنْ اجْتَهَدَ وَقَامَ مِثْلَ مَا يُقَامُ بِالْوَالِدِ
مَنْ تَمَّ بَعْدَ أَنْ يَمُوتَ وَجَبَتْ عَلَيْهِ تَوْبَةٌ لِتَقْصِيرِ ثَبَتْ
وَبَعْدَ فِتْنَةٍ وَقَحْطِ عَرْضَا وَيُظْهِرَنَّ لَهُمْ رِضَاهُ إِنْ رَضَا
وَيَسْتُرَنَّ ضَدَّهُ وَهَلْ تَحِلَّ لَهُمْ وَلَايَةٌ إِذَا الْحَالُ جُهِلَّ

فِي حَقِّهِمْ لِظَاهِرِ النَّصُوصِ
إِنْ كَانَ وَاحِدًا لِمَا قَدْ اسْتُحِقَّ
مَنْ حَقَّهُمْ مَالًا يَضُرُّ مَنْ وَلَا
لِلْحَقِّ إِلَّا أَنْ يَجِيءَ تَائِبًا

فَبَعْضُهُمْ قَدْ قَالَ بِالْخُصُوصِ
وَلْيَفْدَيْنَ مَنْ مِنْهُمَا قَدْ اسْتُرِقَ
وَإِنْ يَكُنْ هُوَ الرَّقِيقُ فَعَلَا
وَسَقَطَ الْحَقُّ إِذَا مَا حَارَبَا

ذِكْرُ حُقُوقِ الْأَوْلَادِ

أَبُوهُمْ خَالًا لَهُمْ مُخْتَارًا
وَأَنْ يُعُولَهُ إِلَى أَنْ يُدْرِكََا
تَأْدِبٍ فِي خُلُقٍ مُسْتَحْسَنٍ
عَلَيْهِ مَعَ عَدِّ إِذِ الْعَدُّ حُسِبَ

وَالْحَقُّ لِلْأَوْلَادِ أَنْ يَخْتَارَا
وَأَنْ يُسَمِّيَهُمْ بِاسْمِ مَنْ زَكََا
وَأَنْ يُؤَدِّبَنَّهُ بِأَحْسَنٍ
وَأَنْ يُعَلِّمَنَّهُ مَا سَيَجِبُ

ذِكْرُ حُقُوقِ الْأَرْحَامِ

وَهُوَ الَّذِي يُلْقِي إِلَيْكَ نَسَبًا
أَرْبَعَةٌ قَدْ فَصَلُوا أَوْ زَادُوا
وَقِيلَ مَا لَمْ يَكُ شِرْكٌ قَطَعَهُ
بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ وَقَدْ صَلَحَ
وَالْأَفْضَلُ الْإِعْطَاءُ وَالْإِكْرَامُ

وَصِلَةُ الْأَرْحَامِ فَرَضٌ وَجَبَا
وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمَا أَجْدَادُ
وَقِيلَ خَمْسَةٌ وَقِيلَ سَبْعَةٌ
يَصِلُهُمْ فِي فَرَحٍ وَفِي تَرَحٍ
وَأَضْعَفُ الْهَدْيَةِ السَّلَامُ

ومن نوى وصلهم فما قطع
وفسقهم لا يقطعن حقهم
وقاطع إذا نوى قد انقطع
كالوالدين لا يحل عقوبتهم

ذكر حقوق الأيتام

ويَلْزَمُ الْقِيَامَ بِالْأَيْتَامِ
إِنْ غُذِمَ الْوَصِيُّ فَلْيَتَّفِقُوا
عَلَيْهِ مِنْ أَمْوَالِهِ وَيُشْهَدُ
وَبَاعَ لَوْ أَضْلًا إِذَا أَحْتَاجَ لَهُ
وَجَازَ مَعَ عَدَمِ الشُّهُودِ وَقَسَمَ
وَهَلْ يَصِحُّ يَبْعُهُ لِلْمُحْتَسِبِ
وَإِنْ تَفَرَّقُوا وَكُلُّكُمْ كَلًّا
وَجَازَ نَزْعُهُ وَلَوْ وَصِيًّا
وَإِنْ يَكُنْ مِنَ التَّقَاةِ سُلْمًا
وَإِنْ رَأَى خَلَطَهُمْ صَاحًا
وَمَنْ كَسَى الْيَتِيمَ مِنْ حَقِّ لَهُ
وَقِيلَ لَا يُجْزِيهِ حَتَّى يُبْلِيَهُ
وَمَا لَهُمْ جَمَاعَةَ الْإِسْلَامِ
وَلْيُنْصَبُوا لَهُ وَكَيْلًا يُنْفِقُ
عَلَى الَّذِي يُنْفِقُهُ وَيُنْفِقُ
لَكِنَّهُ يُشْهَدُ أَنْ يَفْعَلَهُ
لَهُ يَمِينًا إِنْ أَرَادَ وَأَتَّهِمَ
فِيهِ اخْتِلَافًا وَالْجَوَازَ نَسْتَحِبُّ
لَهُ وَكَيْلًا أَثْبَتَنَّ الْأَوْلَى
إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَالِهِ تَقِيًّا
لَهُ وَإِنْ وَكَّلَهُ مَنْ ظَلَمًا
فِي مَالِهِ كَانَ لَهُ مُبَاحًا
عَلَيْهِ يُجْزِيهِ إِذَا أُعْطِيَ لَهُ
لَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُوْفِيَهُ

ذكر حقوق المسلم

وَيَلْزِمُ الْمُسْلِمَ إِنْ رَأَى التَّلْفَ
وَكَانَ قَادِرًا عَلَى تَجْيِيزِهِ
وَذَاكَ مِثْلُ أَنْ يَرَاهُ فِي غَرَقٍ
أَمَّا إِذَا رَأَى مُكَلَّفًا قَصْدًا
مَعَ اتِّفَاقٍ أَنَّهُ مَا تُؤْمُ
فَبَعْضُهُمْ جَعَلَهُ كَمُنْكَرٍ
وَبَعْضُهُمْ ضَمَّنَهُ لِمَا قَدِرُ
أَوْ كَانَ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ فَاذَنْ

عَلَى أَحِيهِ حِفْظُهُ وَإِنْ تَلَفَ
يَلْزِمُهُ وَالْإِثْمُ غُرْمٌ دَيْتِيهِ
أَوْ أَنَّهُ يَرَاهُ بِالنَّارِ احْتَرَقَ
لَقَتْلِهِ فَالْخُلْفُ فِي الْغُرْمِ وَرَدُّ
وَالْخُلْفُ فِي الْمَالِ هُنَا مَعْلُومٌ
رَأَاهُ فَاسْتَمَرَ لَمْ يُغَيِّرِ
وَلَمْ يَكُنْ مَالِكُهُ ثُمَّ حَضَرَ
يَكُونُ كَالْأَمِينِ فِيهِ فَضَمِنَ

ذكر حق الجار

وَيَجِبُ الْحَقُّ لِجَارٍ قَدْ نَزَلَ
وَقِيلَ أَرْبَعِينَ بَيْتًا عَدَدًا
وَتَالِثٌ عَلَى شِمَالٍ مِنْ دَخَلٍ
وَشَرْطُهُ لَا يَقْطَعَنَّ السُّوقُ
وَحَقُّهُ دَفْعُ الَّذِي يُوذِيهِ

بِمَتَرٍ بَيْنَهُمَا تَبْقَى الشُّعْلُ
وَقِيلَ بَيْتَانِ بِيْمَنَاهُ بَدَا
لِبَيْتِهِ وَذَا هُوَ الْحَدُّ الْأَقْلُ
بَيْنَهُمَا وَالْوَادِي وَالطَّرِيقُ
وَإِنْ تَكُنْ مَسْرَّةً هَنِيئَةً

إذا أرادَ واحْفَظْهُ إن مَضَى
وَشَيَّعَنَ لَهُ جَنَازَةً تُصِيبُ
مِن نَوْعِهِ إذا رَأَى أَوْ سَمِعَهُ
أَجْزَاهُ عَن صَلَةِ تِلْكَ الثَّمَرَةِ
وَإِنْ يَكُنْ مِن جُمْلَةِ الكُفَّارِ
حَقَّانِ وَالثَّالِثُ زِدْ إِنْ رَحِمَا
عَن فِسْقِهِ مِن غَيْرِ قَصْدٍ قَطَعَهُ
لِقَصْدٍ قَطَعَ حَقَّهُ فَقَدْ كَفَرَ

وعزّه إذا أصيبَ وأقْرِضَا
وعُدُّهُ إِنْ يَمْرُضُ وَإِنْ يَدُغُ أَجِبْ
وصِلَّهُ بِالشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ
وَإِنْ يَكُنْ أَعْطَاهُ نَحْوَ نَخْلَةٍ
وَالْحَقُّ وَاجِبٌ لِكُلِّ جَارٍ
وَإِنْ يَكُنْ جَارًا وَكَانَ مُسْلِمًا
وَجَازَ هَجْرُهُ لِأَجْلِ مَنْعِهِ
إِذَا رَأَى مَضْلِحَةً وَإِنْ هَجَرَ

ذِكْرُ حَقُوقِ الصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ

وهو الَّذِي فِي سَفَرٍ قَدْ اصْطَحَبَ
أَوْ عَقَدَاهَا وَهُمَا فِي سَفَرٍ
حِينَ انْعِقَادِهَا وَهَلْ عَقْدٌ ثَبَتَ
حَقٌّ فَبَعْضُهُمْ رَأَاهُ فافْعَلْهُ
وَلَمْ يُسَمِّيًا إِلَى أَنْ يَرْجِعَا
ضُرٌّ بِهِ تَفَارَقَا الْحَقُّ ارْتَفَعَ

وَالْحَقُّ لِلصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ يَجِبُ
إِنْ عَقَدَاهَا وَهُمَا فِي حَضْرٍ
وَالْخُلْفُ هَلْ تَلَزُمُهُ إِذَا سَكَتَ
وَصَاحِبُ الصَّاحِبِ هَلْ يَلْزَمُ لَهُ
وَإِنْ يَكُونَا قَاصِدِينَ مَوْضِعًا
تُنْفَسَخُ حِينَ وَصَلَا وَإِنْ وَقَعَ

وَبَتَّ الْحَقُّ عَلَيْهِمَا مَعَا
فَالْبَاغِي وَالطَّاعِنُ ثُمَّ الْمَانِعُ
وَأَبَقُ وَنَاشِزٌ وَإِنْ عَرَضَ
وَحَقُّهُ أَنْ لَا يُنَاجِي إِنْ حَضَرَ
وَاقْضِ مُرَادَهُ إِذَا شَاءَ غَرَضُ
فَأَنْفَقْ عَلَيْهِ كُلَّ مَا يَحْتَاجُ لَهُ
مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ أَوْ مِنْ مَالِكَا
وَاحْفَظْ لَهُ تَرْكَتَهُ حَتَّى تَصِلَ

إِذَا هُمَا قَبْلَ الْوُصُولِ اجْتَمَعَا
لَا يُصَحَّبُونَ وَكَذَلِكَ الْقَاطِعُ
مِنْ هَذِهِ شَيْءٌ فَعَقْدُهَا انْتَقَضَ
وَأَنْ يُوَاسِيَهُ بِمَا بِهِ قَدْرٌ
وَقُمْ عَلَيْهِ إِنْ إصَابَهُ مَرَضٌ
حَتَّى يَصِحَّ أَوْ يَمُوتَ فَاكْفُلْهُ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَالٌ لَهُ هُنَاكَ
وُورَاثُهُ وَمَا بِهِ أَوْصَى الرَّجُلُ

ذكر حقوق العالم والمتعلم

وَالْحَقُّ لِلْعَالِمِ أَنْ يُجَلَّلَ
وَلَا تَمَلَّ فِكْرَهُ مُنْفَرًا
وَلَا تَصَاحِبْ رَجُلًا يَكْرَهُهُ
وَالْحَقُّ لِلطَّالِبِ أَنْ يُنْصَحَ لَهُ
وَقَوْمٌ اغْوَجَاجَهُ إِنْ ضَلَّ

وَلَا تَسَلْهُ إِنْ يَكُنْ مُشْتَغَلًا
وَلَا تَسَلْ تَعْتُّا قَدْ حُجِرَا
كَخَصْمِهِ إِنْ كُنْتَ تَلْمِيزًا لَهُ
وَأَنْ يَدُلَّهُ عَلَى الْأَصْلِحِ لَهُ
وَلْتَسْتُرْ الزَّلَّةَ حِينَ زَلَّ

ذكر حقوق ابن السبيل

لابن السبيل حقه إذا نزل
يلزم أهل منزل من وطنا
عليهم ثلاث أيام وما
وإن خفي حتى مضت لم يسقطا
أما حقوق الوالدين والرحم
إلا إذا أدى كما به أمر
وإن يكن باغ ونحو قاطع
وحرمت إقامة الضيفان
وهو الذي عن دار أهله رحل
وإن يخص واحدًا تعينا
من بعدها تصدق لم يلزمها
حقاً له وإن أحل سقطا
والجار لا يسقط ما منه لزم
لأنه لله لا لمن ذكر
يسقط حقه بلا تنازع
حتى يمل صاحب المكان

ذكر حقوق السيد على عبده والعبد على سيده

يلزم عبداً نصحه لسيد
وأن يطيعه فلا يصلي
ولا يصوم وراز أن يجتاط عن
قاتل عن قيمته وإن هلك
وقيل بل يجوز مطلقاً وصح
وحفظه لماله ووكده
بغير إذنه صلاة النفل
فرض عليه وإذا العدو عن
لا دونها إلا بإذن من ملك
قتاله عن نفسه وما استلخ

وعن لباسٍ ساترٍ لعورتِهِ
وَيُلْزَمُ السَّيِّدَ أَنْ يُشْبِعَهُ
وَكِسْوَةً لَهُ بِهَا الْبَرْدُ امْتَنَعَ
وَأِنْ يَشَاءَ التَّزْوِيجَ فَلْيُزَوِّجْهُ
وَجَازَ لَوْ بِالْجَبْرِ أَنْ يَسْتَخْدِمَهُ

وَأِنْ نَهَاهُ مَالِكٌ لِرَقَبَتِهِ
وَالضُّرُّ مَهْمَا سَطَّاعَ أَنْ يَدْفَعَهُ
عَنْهُ وَإِنْ أَرَادَ بَيْعًا فَلْيَبِيعْ
وَدَلَّهُ عَلَى الْهُدَى وَأَزْعَجَهُ
نَهَارَهُ وَلَيْلَهُ لِلْعَتَمَةِ

الكتاب الحادي عشر

في المعاملات وهي قسمان

القسم الأول ما يشترط فيه أن يكون المتعاملان بالغين عاقلين

وفيه عشرة أبواب

الباب الأول

في البيع - ذكر أقسام البيع

فِيهِ وَإِمَّا فَاسِدٌ بِهِ التَّلْفُ
كَمَيْتَةٌ وَلَحْمٌ خَتِيرٍ وَدَمٌ
أَوْ شَرْطٌ أَوْ أَتَى بِيَعْتَيْنِ
عَلَى مَبِيعٍ مَلِكُهُ قَدْ شُرِعَا
مَنْ قَدْ أَرَادَ وَهَذَا كَمَا
لِبَيْعِ عَيْنٍ وَلِوَصْفٍ قَدْ عَلِمَ
فَلَيْسَ فِيهِ النَّقْضُ أَصْلًا لِأَحَدٍ
فَتَابَتْ لِأَنَّ كَلًّا عَرَفَهُ
عَلَيْهِ غَيْرَ حَاضِرٍ ثُمَّ وَجَدَ

الْبَيْعُ إِمَّا ثَابِتٌ أَوْ مُخْتَلَفٌ
فَالْفَاسِدُ الرَّبَا وَيَبَعُ مَا حَرُمٌ
وَمَا بِهِ الْخِلَافُ ذُو شَرْطَيْنِ
أَمَّا الصَّحِيحُ فَهُوَ عَقْدٌ وَقَعَا
مِنْ عَاقِلٍ يَمْلِكُ دَفْعَهُ إِلَى
وَبَاعْتِبَارِ ذَا الْمَبِيعِ يَنْقَسِمُ
فَالْعَيْنُ بَيْعٌ حَاضِرٌ إِذَا انْعَقَدَ
وَالْوَصْفُ إِنْ جَاءَ بِهِ عَلَى الصِّفَةِ
وَذَلِكَ السَّلْمُ وَأَمَّا مَا عَقَدَ

فإنه للمُشْتَرِي خِيَارٌ فِيهِ وَقِيلَ لَهُمَا الْخِيَارُ

ذِكْرُ الشَّرْطِ فِي الْبَيْعِ

وَالشَّرْطُ فِي الْبَيْعِ وَفِي الْمَبِيعِ
فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ كَالْخِيَارِ
فَالْبَيْعُ وَالشَّرْطُ صَاحِحَانِ مَعًا
وَالشَّرْطُ فِي الْمَبِيعِ أَيْضًا يَنْقَسِمُ
فَفَاسِدٌ نَحْوَ الْوَلَا إِذَا اشْتُرِيَ
وَالثَّانِي نَحْوَ الرَّهْنِ أَوْ مَا يَحْمِلُ
وَكُونَ شَاتِهِ لُبُونًا أَوْ وَلَدًا
وَالشَّرْطُ فِي صِحَّةِ هَذَا الشَّرْطِ
وَكَوْنُهُ لَيْسَ بِمَجْهُولٍ فَمَا

يَكُونُ وَالْبَيَانُ لِلْجَمِيعِ
لَأَمَدٍ وَكَالرَّضَى لِلْجَارِ
وَبَعْضُهُمْ أَفْسَدُهُ إِذْ وَقَعَا
لِفَاسِدٍ وَلِصَاحِحٍ مُخْتَكِمٌ
فَالْبَيْعُ ثَابِتٌ وَذَا الشَّرْطُ سَقَطَ
وَكَالتَّبْرِي مَنْ عِيُوبٍ تُعْقَلُ
فِي بَطْنِهَا فَالْبَيْعُ فِي الْكُلِّ انْعَقَدَ
لِكُونِهِ ذَا ثَمَنِ بِقَسْطٍ
قَدْ كَانَ مَجْهُولًا يُرَدُّ فَاغْلَمَا

ذِكْرُ مَا نَهَى عَنْهُ الشَّارِعُ مِنَ الْبَيْعِ

وَالْبَيْعُ يُنْهَى عَنْهُ بِالْمُلَامَسَةِ
وَبِالْحَصَاةِ وَبِشَرْطَيْنِ وَرَدَّ
أَوْ كَانَ عَقْدًا فِيهِ بَيْعٌ وَسَلَفٌ
وَبِالْمُزَابَنَةِ وَبِالْمُحَاقَلَةِ
وَكَوْنُ بَيْعَتَيْنِ فِي عَقْدٍ فَقَدْ
أَوْ كَانَ ذَا تَنَابُدٍ حَتَّى اتَّكَلَفَ

وَتُهِيَ الْبَائِعُ أَوْ سِوَاهُ
وَأَنْ يَبِيعَ وَهُوَ حَاضِرٌ لِمَنْ
وَإِنْ يَكُنْ أَعْمَى فَبَيْعُهُ أَتْهَدَمُ
وَيَتَّبِعِي تَوَكُّيلُهُ إِنْ شَاءَ
وَالْمُشْتَرِي لَا يَتَلَقَى مَنْ جَلَبَ
إِنْ كَانَ مُسْلِمًا وَأَمَّا الْمُجْرِمُ
وَلَا يُبَاعُ الْعَبْدُ فِي إِبَاقِهِ
وَالطَّيْرُ فِي الْهَوَا وَفِي آفَاقِهِ
عَسَبُ الْفَحْلِ وَحَمْلٌ فِي الرَّحِمِ
مِنْ قَبْلِ ذَبْحِهَا كَذَاكَ اللَّبَنُ
وَالصُّوفُ فِي ظُهُورِهَا وَالشَّعْرُ
وَتَمْرَةٌ الْأَشْجَارِ إِلَّا إِنْ ظَهَرَ
كَالْحَبِّ إِذْ يُبَاعُ فِي سُنْبُلِهِ
وَلَا يُبَاعُ مُصْحَفٌ لِمُشْرِكٍ
وَالدِّينُ بِالدِّينِ حَرَامٌ وَتُهِيَ

أَوْ يُوهَمَنَّ فَوْقَ مَا يَسْوَاهُ
أَتَى مِنَ الْبَدْوِ لِيَغْلُو الثَّمَنُ
إِلَّا إِذَا كَانَ كِتَابًا وَسَلَّمَ
يَبِيعُ وَإِنْ شَاءَ لَهُ شِرَاءُ
وَلَا يَسُومُ فَوْقَ سَوْمٍ مَنْ طَلَبَ
فَائِدُهُ فِي السَّوْمِ لَا يُحْتَرَمُ
وَالْجَمَلُ النَّافِرُ فِي انْطِلَاقِهِ
وَالسَّمَكُ الْبَحْرِيُّ فِي أَعْمَاقِهِ
وَمَا عَلَيْهَا مِنْ شُحُومٍ وَلَحْمٍ
فِي ضَرْعِهَا أَيْضًا كَذَاكَ السَّمْنُ
مَا لَمْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا وَالْوَبْرُ
صَلَاحُهَا وَكُلُّ مَا كَانَ غَرَزَ
وَالتَّمْرُ فِي الظَّرْفِ وَمَا كَمَثَلِهِ
كَذَاكَ أَيْضًا مُؤَمَّنٌ عَبْدٌ زَكِي
عَنْ رِبْحِ مَا لَمْ تُضْمَنَّ فَاتْتَهِيَ

ذکر ما يجوز بيعه قبل قبضه

ولا یصحُّ بیعُ ما لم تقبضِ
ورزقہ من ملکِ وسہمہ
والصَّیدُ إن بیَّتہ وما بہ
وبعضہم حرمَّ بیع ما ذکرُ
فی غیر میراثٍ ووقفٍ تقبضِ
من مغنمٍ ومالہ اوصی بہ
خالعہا ونزعہ من ابنہ
من قبل قبضہ وهذا فاعتبر

الباب الثاني

في السلم

السَّلْمُ عَقْدٌ لِمُقَدَّرٍ عَلٰی
فیشملُ المکیلَ والموزونَ
والحیوانَ هكذا إن وصفا
وشروطه أن يقبض الدراهما
وأن يكون العقد فيه جازما
وبعضهم يشترط تعيين المحل
وصفٍ مُعَيَّنٍ وقبضٍ أَجْلاً
والذرعَ أيضاً فافهم التبيينا
بسببته وحالہ وعرفا
من قبل أن يصير كل قائما
فيبطل الخیار فيه اللازما
وشرط الثلاث في أدنى الأجل

الباب الثالث

في الربا

أَمَّا الرَّبَاءُ فَهُوَ بَيْعُ الْجِنْسِ
أَوْ بزيادة لَهُ أَوْ مائلاً
وَكُلُّ مَطْعُومٍ فِذَاكَ جِنْسٌ
فَلَا تُبَاعُ فِضَّةٌ بَعَسَجِدِ
وَلَا يُبَاعُ التَّمْرُ بِالزَّيْبِ
وَالسَّمْنُ بِالْأُودَاكِ وَالْوَرْسُ بِمَا
لَكِنَّ فِي ذَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ نَظَرٌ
وَهَلْ رَباً يَكُونُ فِي الْمَنَافِعِ
مِثَالُهُ تَسْكُنُ دَارِي عَاماً
بِجِنْسِهِ نَسِيئَةً بِوَكْسِ
فِيَشْمَلُ التَّسَاوِيَّ وَالتَّفَاضُلَا
وَكُلُّ مَشْرُوبٍ كَذَا وَاللَّبْسُ
وَالْبُرُّ بِالشَّعِيرِ إِلَّا بِيَدِ
نَسِيئَةً وَالْأَرزُ بِالْحُبُوبِ
شَابَهُهُ كَالزَّعْفَرَانِ فاعْلَمَا
لِصَاحِبِ الْأَصْلِ الْإِمَامِ الْمُعْتَبَرِ
أَوْ لَا ففِيهِ مَوْضِعُ التَّنَازُعِ
فَأَسْكُنْ دَارَكُمْ أَعْوَامَا

الباب الرابع

في الرهن

الرَّهْنُ جَعْلُ مَا يُبَاعُ غَالِباً
يَقْبِضُهُ بِحَقِّهِ أَمَانَةً
فِي يَدِ مَنْ أَتَى بِحَقِّ طَالِبَا
فَإِنْ أَضَاعَهُ غَدَا ضَمَانَهُ

لَوْ كَانَ مَوْصُوفًا بِوَصْفٍ صَائِبٍ
وَإِنْ زَهَا عَلَى رُؤُوسِ الشَّجَرِ
مِثَالُهُ الْبَطِّيخُ وَالْقَثَاءُ

فَيَخْرُجُ الْغَالِبُ رَهْنُ الْغَائِبِ
لِعَدَمِ الْقَبْضِ وَرَهْنُ التَّمْرِ
وَرَهْنُ مَا لَيْسَ لَهُ بَقَاءُ

الباب الخامس

في الإجازات

إِجَارَةٌ فَاحْكُمْ بِهِ إِذْ صُنِعَا
أَجْرُهُ أَنْ يَعْمَلَنَّ كَذَا بَذَا
عَيْنِيهِمَا وَحَقُّهُ الْمَجْعُولَا
هَذَا الْمَتَاعَ فَوْقَ هَذَا الْجَمَلِ
دَارَ سَعِيدٍ فِي صَحَارٍ وَانزِلَا
عِشْرِينَ دِرْهَمًا وَمَا فِيهَا خَلَلُ
بِوزْنِهِ فَهُوَ كَمَا لَوْ أَحْضَرَهُ
وَلَمْ يُعَيَّنْ وَاحِدًا مِنْ أَبْعُرِ
إِنْ عَيَّنَ الْأَجْرَةَ وَالْمَكَانَا
حُصُولُ نَفْعِهَا وَلَكِنْ تُعْقَلُ

جُعِلَ عَلَى أَعْمَالِ شَيْءٍ وَقَعَا
تَكُونُ فِي مُعَيَّنٍ كَمَا إِذَا
يُعَيَّنُ الْعَامِلُ وَالْمَعْمُولَا
مِثَالُهُ تَقُولُ يَا زَيْدُ احْمِلِ
مِنْ هَذِهِ الْبُقْعَةِ حَتَّى يَصِلَا
وَقَدْ جَعَلْتُ لَكَ عَنْ هَذَا الْعَمَلِ
وَإِنْ يَكُنْ وَصَفَهُ وَقَدَّرَهُ
وَإِنْ يَكُنْ فِي ذِمَّةِ الْمُسْتَأْجِرِ
يَحْمَلُهُ أَيُّ بَعِيرٍ كَانَا
وَقَدْ تَكُونُ فِي أُمُورٍ يُجْهَلُ

غَايَتَهَا مِنْ ابْتِدَاءِ وَانْتِهَاءِ
 كَأَجْرَةِ الْأَنْفُسِ وَالْبَهَائِمِ
 وَبَعْضُهُمْ أَجَرَ الْأَرْضِ حَرَمًا
 وَيُسْتَحَقُّ الْأَجْرُ إِنْ تَمَّ الْعَمَلُ
 لَكِنْ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَجْبُرَهُ
 وَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَهِلَ الْمَعْمُولَ
 فَجَائِزٌ لِمَنْ يَشَاءُ أَنْ يَنْقُضَهُ
 وَلِلْأَجِيرِ بَعْدَ نَقْضِهِ الْعَنَاءُ
 وَكُلُّ مَحْجُورٍ وَكُلُّ مَا لَزِمَ
 وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ مَا قَدْ يُحْمَلُ
 لِأَنَّهُمْ لَوْ حَضَرُوا لَحُجِرًا
 وَأَجْرَةُ الْمَنْدُوبِ بَعْضٌ جَوْزًا

فَيُثَبِّتُ الْجُعْلُ إِذَا الْحَدُّ انْتَهَى
 وَالِدَوْرِ وَالْأَرْضِ بِالْإِدْرَاهِمِ
 إِنْ كَانَ جُزْءًا مِنْ ثَمَارِ عُلْمًا
 وَقِيلَ بَلْ مِنْ حِينٍ مَا فِيهِ دَخَلَ
 عَلَى تَمَامٍ مَا قَدْ اسْتَأْجَرَهُ
 أَوْ جَهْلَ الْحَدِّ أَوْ الْمَجْعُولَ
 وَأَنْ يُتَمَّمَهُ وَيُعْطِيَ عِوَضَهُ
 وَحُرْمَ الْأَجْرَةِ فِي نَحْوِ الزَّيْتِ
 أَدَاؤُهُ فَأَجْرُهُ أَيْضًا حُرْمٌ
 بِهِ الشُّهُودُ لِلأَدَى وَيُبْذَلُ
 عَلَيْهِمُ الْأَخْذُ عَلَى مَا ذُكِرَ
 وَبَعْضُهُمْ حَرَمَهَا تَحْرِيضًا

الباب السادس

في الشركة

الشَّيْءُ إِنْ كَانَ لِاثْنَيْنِ مَعًا
 وَمِلْكُهُمْ لَهُ يُسَمَّى شَرِكَةً
 فَصَاعِدًا مُشْتَرِكًا فَاسْتَمْعَا
 إِمَّا بِكَسْبٍ مِنْهُمْ أَوْ تَرْكَةً

وَقَسَمَ مَا كَانَ مِنْهَا مُكْتَسَبٌ
 يَجِيءُ كُلُّ مِنْهُمَا مِنْ جَانِبِهِ
 فَيَعْقِدَانِهَا عَلَى مَا اتَّفَقَا
 وَشَرَطُهَا التَّسَاوِي فِي الْحَظَيْنِ
 وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ وَجَعَلَا
 وَإِنْ تَعَاقَدَا عَلَى مُفَاوَضَةٍ
 جَوَّزَهَا بَعْضٌ وَبَعْضٌ مَنَعَا
 وَثَلَاثُ الْأَقْسَامِ فَالْمُضَارَبَةُ
 وَشَرِكَةُ الْوَجْهِ اشْتِرَاكٌ فِي الْجَسَدِ
 يَذْهَبُ كُلُّ مِنْهُمَا فَيَسْعَى

إِلَى الْعِنَانِ وَهِيَ شَرِكَةُ الذَّهَبِ
 بِذَهَبٍ أَوْ نَحْوِهِ لِصَاحِبِهِ
 عَلَيْهِ وَالْحَلُّ عَلَيْهِ أَنْفَقَا
 جِنْسًا وَمِقْدَارًا عَلَى الْحَالَيْنِ
 رِبْحُهُمَا بِحَسَبِ مَفْضَلِهِمَا
 بَيْنَهُمَا فَشَرِكَةُ الْمُفَاوَضَةِ
 وَإِنْ تَتَامَمَ كَانَتْ أَوْسَعًا
 وَهِيَ الْقِرَاضُ فَافْهَمِ الْمُخَاطَبَةَ
 وَالْخُلْفُ فِي تَجْوِيزِهَا عَنْهُمْ وَرَدُّ
 وَيُرْجَعَانِ يَقْسِمَانِ الْمَسْعَى

ذكر المضاربة

وَدَفَعُ مَالٍ كَدَانِيرٍ إِلَى
 مِنْ رِبْحِهَا بِلَا اعْتِدَا مُضَارَبَةً
 يَضْمُنُّهَا وَصَرَفَ غَيْرُ الصَّرْفِ
 قَالَ الْإِمَامُ وَتَصِحُّ إِنْ دَفَعُ
 عَلَى الَّذِي بِهِ يُبَاعُ عَقْدُهُمْ

شَخْصٍ بِهَا يَسْعَى بِجُزْءٍ حَصَلَا
 وَإِنْ تَعَدَّى نَزَلَتْ كَالذَّاهِبَةِ
 فِيهَا فَذَلِكَ عَنْدَهُمْ لَا يَكْفِي
 لَهُ عُرُوضًا لِيَبْعَ وَوَقَعَ
 يَصِحُّ مِثْلَ مَا يَصِحُّ نَقْدُهُمْ

الباب السابع

في الحوالة والضمانة

أَمَّا انْتِقَالُ الْمَالِ مِنْ ذِي الذِّمَّةِ
حِوَالَةً وَتَبَّتْ مَعَ الرِّضَا
وَمَا لِدِي الْحَقِّ عَلَى مَنْ انْتَقَلَ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ مَا تَبَّرْتَهُ
وَصَاحِبُ الْحَقِّ هُوَ الْمُخَيَّرُ
فَإِنْ بَرَأَ الضَّامِنَ صَحَّ وَرَجَعَ
وَإِنْ بَرَأَ الْأَوَّلُ فَالْحَقُّ سَقَطَ
أَوْ مَسَّهُ الْإِفْلَاسُ كَانَ الْحَقُّ
وَلَيْسَ لِلضَّامِنِ أَنْ تَبَّرَعَاعًا
وَإِنْ يَكُنْ يَأْذِنُهُ قَدْ ضَمِنَا
لِذِمَّةِ أُخْرَى مَعَ التَّبَرُّيَّةِ
وَالْعِلْمِ وَالْحُضُورِ عِنْدَ ذَا الْقَضَا
عَنْهُ طَلَابَةٌ وَإِنْ ضَاعَ وَضَلَّ
ضَمَانَةٌ وَتَبَّتْ فِي الذِّمَّةِ
فِي حَقِّهِ مِنْ شَاءَ مِنْهُمْ يَقْهَرُ
بِذَلِكَ الْحَقِّ لِمَنْ قَبْلُ امْتَنَعَ
عَنِ الْجَمِيعِ وَإِذَا الضَّامِنُ شَطَّ
لِمَنْ عَلَيْهِ أَوْلًا مُحْتَقٌّ
شَيْءٌ عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ وَقَعَا
كَانَ عَلَيْهِ الْحَقُّ حِينَ أَذِنَا

خاتمة

وَكُلُّ مَنْ يَضْمَنُ شَيْئًا كَانَ لَهُ
إِلَّا إِذَا مَا ضَمِنَ الْمُضَارِبَةَ
خَرَجَهُ الَّذِي بِهِ قَدْ حَصَّلَهُ
وَرُبِحَ مَا قَدْ كَانَ ثُمَّ غَاصِبُهُ

بِيعِهِ فَبَاعَهُ بِأَكْثَرِ
فَحَادَ عَنْ إِزَاءِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ
فَلَا ضَمَانَ فِيهِ إِنْ أَتَفَّهُ
يَقْتُلُ كَلْبًا لَا لِنَفْعِ مَا ضَمِنُ

أَوْ بَاعَ عَبْدًا لِسِوَاهُ آمِرًا
أَوْ أَكْتَرَى بِهِمَّةً لِمَوْضِعٍ
وَكُلُّ مَا قَدْ جَازَ أَنْ يُتَلَفَهُ
كَكَاسِرِ لآلَةِ اللَّهِ وَمَنْ

الباب الثامن

في الشفعة

إِنْ كَانَ ذَا الْمَبِيعِ أَصْلًا لَا عَرْضُ
بِالْكَيْلِ وَالْوِزْنِ وَعَدُّ عِلْمًا
وَلَا الَّذِي عَلَيْهِ زَوْجُهُ خَلَعُ
أَوْ كَانَ زَوْجًا لِلَّذِي اشْتَرَاهُ
بِهَا إِذَا طَالَبَهَا مُذْ عِلْمًا
لِنَحْوِ جَارٍ أَوْ شَرِيكِ فَانْظُرِ
لِغَيْرِ غَزْوٍ وَوَلَايَةٍ وَحَاجٍ
عَنْهَا أَبَوُهُ أَوْ وَصِيَّهُ تَفَّتُ
إِنْ بَلَغَ الطِّفْلُ وَذَلِكَ رَجَعَا
فَلَيْسَ لِلذَّمِّيِّ دَرَكٌ وَيَدُ

حَقٌّ يُنَالُ مِنْ مَبِيعٍ بَعِوضُ
وَقِيلَ وَالْعُرُوضُ أَيْضًا غَيْرَ مَا
فَلَيْسَ فِي الْقِيَاضِ شُفْعَةٌ تَقَعُ
وَلَا الَّذِي أَصْدَقَهَا إِيَّاهُ
أَوْ وَالِدًا وَسَيِّدًا وَحَكَمًا
وَمُوجِبُ الشُّفْعَةِ خَوْفُ الضَّرَرِ
مَا لَمْ يَكُنْ وَرَاءَ بَحْرِ قَدْ خَرَجَ
وَإِنْ يَكُنْ كَانَ صَبِيًّا وَسَكَتُ
وَفِي الْمَشَاعِ يُدْرِكُ كَانِهَا مَعَا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَى الْمَوْحِدُ

الباب التاسع

في الصلح

وَكُلُّ صُلْحٍ جَائِزٌ إِنْ لَمْ يَقَعْ عَلَى حَرَامٍ وَحَرَامٌ إِنْ وَقَعَ
وَيُثْبِتُ الصُّلْحُ إِذَا مَا أُنْعِقِدَا عَلَى رِضَاهُمَا بِمَا قَدْ عَقِدَا
وَجَازَ بِالْمَجْهُولِ وَالتَّقْضُ يَصِحُّ وَهُوَ كَمَثَلِ الْبَيْعِ حُكْمًا مُتَّصِحُّ

الباب العاشر

في الوكالة

عَقْدٌ بِهِ يَقُومُ غَيْرُ الْفَاعِلِ مَقَامَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ قَابِلِ
فَالْحَدُّ وَالْقِصَاصُ لَيْسَ يَدْخُلُ فِيهِ وَلَا الْأَيْمَانُ إِذْ لَا تُقْبَلُ
وَلَا يُنُوبُ أَبَدًا صَبِيٌّ كَذَلِكَ الْمُرْتَدُّ وَالْحَرْبِيُّ
وَكُلُّ مَنْ لَيْسَ يَجُوزُ أَمْرُهُ وَيَفْسَخُ التَّوَكِيلَ مَا أَذْكَرُهُ
مَوْتٌ وَفَسْخٌ وَارْتِدَادٌ حَرْبٌ وَجِنَّةٌ إِفْلَاسٌ قَالَ الطَّبُّ

خاتمة فيمن لا تصح معاملته

ثُمَّ جَمِيعُ مَا مَضَى مِنْ حُكْمِ
حُرَّيْنِ لَيْسَ فِيهِمَا مَنْ يُحْجَرُ
فِيخْرُجُ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ
كَذَا مَرِيضٌ وَسَفِيهٌ حُجِرَا
كَذَلِكَ السَّكَرَانُ لَكِنْ جَازَا
وَتَبَّتَ الْإِقْرَارُ وَالطَّلَاقُ
كَذَلِكَ إِنْ دَبَّرَهُ أَوْ رَاجَعَا
وَهَذِهِ تَكُونُ فِي الْمَرِيضِ مَعَ
وَيُمنَعُ التَّدْبِيرُ وَالْعِتْقُ وَمَا
وَلَيْسَ فِي الْمُفْلِسِ وَالسَّفِيهِ
مِنَ الصَّبِيِّ وَأَعْجَمٍ لَا تُحْجَرُ
مَنْ عَاقِلَيْنِ بَالِغِي الْحُلْمِ
عَلَيْهِ مَا لَهُ عَلَى مَا أَذْكَرُ
وَالْعَبْدُ لَا عَبْدٌ لَهُ مَا ذُونُ
عَلَيْهِ وَالْمُفْلِسُ مَهْمَا قُهِرَا
نِكَاحُهُ إِذَا بَهَا قَدْ جَازَا
مَنْهُ كَذَاكَ الْخُلْعُ وَالْعِتَاقُ
زَوْجًا لَهَا كَانَ الطَّلَاقُ وَأَقَعَا
وَصِيَّةٍ وَمَنْ فَلَيْسَ قَدْ وَقَعُ
أَقْرَبُ فِي الذَّمَّةِ دُونَ الْعُرْمَا
حَجْرٌ سِوَى مَنْ حَاكَمَ فِقِيهِ
وَصِيَّةٌ وَيَبِيعُ مَا يُسْتَحْقَرُ

القسم الثاني من المعاملات

وهي التي يشترط في أحد المتعاملين أن يكون بالغاً عاقلاً

وفيه ثمانية أبواب وخاتمة

الباب الأول

في الهبة

إِعْطَاءُ مَا يَمْلِكُ مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ
وَجَازَ أَنْ يَرْجِعَ قَبْلَ الْقَبْضِ
وَيَرْجِعُ الْوَالِدُ إِنْ أُعْطِيَ الْوَالِدُ
وَوَاهِبٌ بَعْضُ بَنِيهِ يَلْزَمُهُ
وَالْبِنْتُ تُعْطَى نِصْفَ مَا يُعْطَى الذَّكَرُ
وَقِيلَ لَا يَلْزَمُهَا وَالْأَوْلُ
وَالْقَبْضُ لَا يُشْرَطُ فِي الزَّوْجَيْنِ
وَكُلُّ مَنْ أُعْطِيَ صَبِيًّا وَاتَّدَبَ
أَوْ مَاتَ ذَاكَ الطِّفْلُ لَا إِذَا بَلَغَ
وَإِنْ تَكُنْ أُعْطِيَتْ مَا يُنْتَفَعُ
فَلَيْسَ لِلْمُعْطِي إِذَا الْمُعْطَى قَبْضُ
وَقِيلَ لَا بَلْ بِالْقَبُولِ يَمْضِي
إِنْ شَاءَ لَوْ جَازَ الْغُلَامُ وَاجْتَهَدَ
لِكُلِّ وَاحِدٍ كَذَاكَ يَغْرُمُهُ
وَيَلْزَمُ الْأُمَّ التَّسَاوِي الْمُعْتَبَرُ
عِنْدِي هُوَ الرَّاجِحُ وَهُوَ الْأَعْدَلُ
وَلَا رُجُوعَ لِكَلَا الشَّخْصَيْنِ
يُفَوِّتُهُ بِقَبْضٍ مِنْ لَهُ احْتِسَابُ
وَلَمْ يَحْزُ وَلَمْ يَكُنْ قَبْضٌ فَرَعُ
بِهِ إِلَى وَقْتِ فَذَاكَ يَقَعُ

لذِكْرِهِمْ عِنْدَ الْعَطَاءِ الْعُمَرَا
تَوَرَّثُ أَوْ تَرْجِعُ بَانْقِضَا الْأَجَلِ
وَأَخِرُ الْقَوْلَيْنِ كُنْ مُصَوِّبَةً

وَهُوَ الْمُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِالْعُمَرَى
وَإِنْ تَكُنْ وَهَبْتَهُ الْعُمَرَى فَهَلْ
مَا لَمْ تَكُنْ وَهَبْتَهُ وَعَقَبَهُ

الباب الثاني

في الوصية

وَصِيَّةٌ تَكُونُ عِنْدَ الْمَوْتِ
مِنْ بَالِغٍ يَعْقِلُ مَا يُثَبَّتُ
وَالْخُلْفُ فِي وَصِيَّةِ الصَّبِيِّ
فِي كُلِّ مَجْهُولٍ وَمَعْلُومٍ وَضَحٍ
لَكِنْ يَأْذَنُ مَنْ يَلِي الْإِرْثَ يَقَعُ
وَلَوْ بِكُلِّ الْمَالِ غَيْرِ عَابِثٍ
وَالثَّانِي نَفْلٌ لِلَّذِي يَنْتَدِبُ
لِأَهْلِيهِ مِنْ فِضَّةٍ وَعَيْنٍ
وَهَكَذَا تِلْكَ الْحُقُوقُ الْمُهْلِكَةُ
فِي الْأَصْلِ أَوْ فِي الثُّلْثِ خُلْفًا آتِي

أَمْرٌ بِمَا يُنْفَذُ بَعْدَ الْمَوْتِ
وَقَدْ تَكُونُ قَبْلَهُ وَتَثَبَّتُ
لَيْسَ بِمُرْتَدٍّ وَلَا حَرَبِيٍّ
وَجَازَ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهَا وَتَصِحَّ
مِنْ ثَلَاثِ الْمَالِ وَإِنْ زَادَ امْتَنَعَ
وَجَازَ أَيْضًا مَعَ عَدَمِ الْوَارِثِ
وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ قِسْمٌ يَجِبُ
فَوَاجِبٌ إِيصَاؤُهُ بِالْمَدِينِ
يَخْرُجُ مِنْ أَصْلِ الَّذِي قَدْ تَرَكَهُ
وَفِي حُقُوقِ اللَّهِ كَالزَّكَاةِ

وَيَجِبُ الْإِيصَاءُ لِلْأَقْرَابِ
هُوَ الْغِنَى وَهِيَ مِنَ الثَّلَاثِ وَفِي
فَبَعْضُهُمْ أُعْطِيَ الْقَرِيبَ ضَعْفًا مَا
وَبَعْضُهُمْ سَاوَى بِهِمْ فِي الْقِسْمِ
وَهُوَ الصَّحِيحُ وَسِوَاهُ مُشْكِلٌ
قِيلَ وَيَدْخُلُونَ مَهْمَا أَهْمَلُوا
فِيأْخُذُونَ ثَلَاثَهَا وَالثَّلَاثُ
هَذَا الَّذِي قَالُوهُ وَالَّذِي أَرَى
لَأَنَّهُ مُلْتَزِمٌ تَبْدِيلُهَا
وَمَا عَلَى الْوَارِثِ إِنْ لَمْ يُوصِهِمْ
مَا كَانَ مِنْ حَقِّ لِمَوْلَاهُ وَمَا
إِنْ عَلِمُوهُ أَوْ أَتَوْا بِصِحَّةٍ
إِنْ كَانَ حَقُّ اللَّهِ فِي الْمَالِ لَزِمٌ
وَلَمْ تَجْزُ وَصِيَّةٌ لِعَبْدِهِ
وَلَا لِمُرْتَدٍّ وَلَا حَرْبِيٍّ
وَجَائِزٌ لِمَنْ بَطَّنَ أُمَّهُ
وَحُرْمَتٌ إِنْ تَكَ فِي مُحْرَمٍ

مَنْ لَمْ يَرِثْ مِنْهُمْ بِشَرَطٍ وَاجِبٍ
تَرْبِيئَهَا بِالْعَصَبَاتِ فَاكْتَفَى
أَعْطَى الَّذِي يَلِيهِ حَتَّى انْحَسَمَا
وَاعْتَلَّ فِيهَا بِاشْتِرَاكِ الْإِسْمِ
وَإِنْ عَلَيْهِ اعْتَمَدُوا وَعَوَّلُوا
عَلَى وَصِيَّةٍ بِهَا يَنْتَفِلُ
لِمَنْ لَهُ أَوْصَاءُ نَفْلًا فَاكْتَرَتْ
عَدَمَ دُخُولِهِمْ عَلَى مَا ذَكَرَا
وَتَرْكُهُمْ لَا يُوجِبُنْ تَحْلِيلَهَا
إِنْفَادُ مَا يَلْزِمُهُ مِنْ مَالِهِمْ
قَدْ كَانَ مِنْ حَقِّ الْعِبَادِ لَزِمًا
لَكِنِّي أَقُولُ بِالتَّفْرِقَةِ
تَسْلِيمُهُ وَلَا كَذَا مَا فِي الذَّمِّ
وَلَا لِيُورِثُ وَلَا لِعَبْدِهِ
وَلَا لِمَعْدُومٍ وَغَيْرِ حَيٍّ
إِنْ كَانَ بَعْدَ نَفْحِهَا فِي جِسْمِهِ
مِثْلَ بِنَا كَنِيْسَةِ لِمُجْرَمٍ

وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ نَفْلٌ
وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلْنَ وَصِيًّا
يُنْفِذُ عَنْهُ مَا بِهِ أَوْصَاهُ
وَإِنْ يَكُنْ صَدَقَهُ يُصَدِّقُ
أَمَّا الْإِمَامُ فَلَهُ فِيهَا نَظَرٌ
وَجَائِزٌ أَنْ يَجْعَلَ الذَّمِّيًّا
وَيُتْرَكَ الْوَصِيُّ وَالْمَالُ إِلَى

بِفَعْلِهِ إِلَى الثَّوَابِ يَعْلُو
حُرًّا تَقِيًّا بِالْغَا وَفِيًّا
جَمِيعُهُ إِنْ كَانَ قَدْ سَمَّاهُ
فِي قَدْرِ الثُّلُثِ وَمِنْهُ يُنْفِقُ
إِنْ لَمْ يَحْدَ أَوْ يُسَمِّي مَا ذُكِرَ
إِنْ كَانَ ذَمِّيًّا لَهُ وَصِيًّا
أَنْ يَنْفِذَ الْمُوصَى بِهِ مُكْمَلًا

الباب الثالث

في العتق

خُرُوجُ عَبْدٍ مِنْ حِجَالِ الرِّقِّ
وَسَبَبُ الْخُرُوجِ لَفْظٌ فِيهِ
إِمَّا صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً قَصْدٌ
وَإِنْ يَكُنْ مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ
وَسَمَّ مَا بِالْمَوْتِ مِنْهُ عَلَّقَا
وَمِنْهُ مَا يَكُونُ دُونَ لَفْظِ

هُوَ الْمُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِالْعِتْقِ
تَحْرِيرُهُ مِنَ الَّذِي يَلِيهِ
بِهَا عِتَاقُهُ كَأَنْتَ لِي وَلَدٌ
يُعْتَقُ بِإِقْضَاءِ ذَلِكَ الشَّرْطِ
مُدْبِرًا وَإِنْ يُكَاتِبُ عُتَقَا
كَأَنَّ جَنَى فِي عَيْنِهِ وَاللَّحْظِ

أَوْ يَدَهُ قَطَعَهَا أَوْ رِجْلَهُ أَوْ أَنْفَهُ جَذَعَهَا بِجَهْلِهِ
أَوْ مَلِكَ الْمَمْلُوكِ ابْنٍ أَوْ أَبٍ وَإِنْ نَأَوْا فَبِالْعِتَاقِ يَذْهَبُ

الباب الرابع

في الوقف

مَالٌ عَلَى الْمَلِكِ أُزِيلَ وَقِفٌ فَيَبِعُ الَّذِي عَلَيْهِ الْوَقْفُ
وَلَا يَجُوزُ فِي سِوَاهُ صَرْفُهُ وَجَازَ إِنْ أُعْدِمَ حَتَّى وَصَفُهُ
فَإِنَّهُ فِي الْفُقَرَاءِ يَنْفَدُ رَأْيُ الْإِمَامِ بِهِ قَدْ نَأْخُذُ
وَكُلُّ شَرْطٍ فِيهِ ثَابِتٌ إِذَا لَمْ يَكُ شَرْطًا بَاطِلًا فَيُنْبَذُ
وَفِي الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ يُقَسَّمُ شَرْعًا إِذَا الْوَقْفُ لِنَاسٍ تُعْلَمُ
كَذَلِكَ لِلْأَوْلَادِ أَمَّا الْعَقَبُ فَلِلرِّجَالِ ذُوئُهُنَّ يَذْهَبُ
وَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ لِلْكَفَّارِ كَذَلِكَ أَيْضًا فِي مَعَاصِي الْبَارِي

الباب الخامس

في الإقرار

إِقْرَارُهُ أَنْ يُفْصِحَنَّ النُّطْقَا أَنْ عَلَيْهِ لِفُلَانٍ حَقًّا

أَوْ نَحْوِهِ أَوْ مَالِهِ لِصَخْرٍ
إِلَّا الَّذِي اسْتَشَأهُ مِمَّا مَرًّا
إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَاوِيًّا لَكِنْ أَقْلُ
كَالتَّمْرِ مِنْ بُرٍّ وَثَوْبٍ مِنْ عَسَلٍ
أَقْرَبُ فَالْإِقْرَارُ لَمْ يَنْهَدِمَا
إِيْلَاؤُهُ الظَّهَارُ وَالْعِتَاقُ

عَدَدَهُ كَذَا كَذَا مِنْ تَبْرِ
فِيْبْتُ الَّذِي بِهِ أَقْرًا
فِيْبْتُ اسْتَشَأُوهُ مِمَّا فَعَلُ
وَلَمْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ مَا حَصَلُ
وَنَحْوِ إِنْ شَاءَ الْإِلَهُ بَعْدَمَا
كَذَلِكَ النَّكَاحُ وَالطَّلَاقُ

الباب السادس

في الوديعة والعارية والقرض

بِعَيْنِهِ عَارِيَةً مُسْتَوْدَعَةً
ضَمَانُهُ حُكْمًا عَلَيْكَ فَرَضُ
فَتَلُكُمُ وَدِيْعَةٌ فَلْتُحْفَظَا
وَهَكَذَا وَدِيْعَةٌ تُصَانُ
أَوْ اسْتَعَارَ ضَامِنًا مُلْتَزِمًا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ رَدَّهُ مَكَانَهُ
يَزْعُمُ ذَهَابَهَا بِمَا يُبْرِي الذَّمَّ
بَعْدَ فُلَانٍ لَا بِتَضْيِيعٍ ثَبِتُ

وَأَخَذَكَ الشَّيْءَ عَلَى أَنْ تُرْجِعَهُ
وَأَنْ تَرُدَّ مِثْلَهُ فَقَرَضُ
وَإِنْ يَكُنْ تَرَكَهُ لِيُحْفَظَا
وَلَيْسَ فِي عَارِيَةٍ ضَمَانُ
إِلَّا إِذَا ضَيِّعَ شَيْئًا مِنْهُمَا
لَوْ أَخَذَ الْقَرَضَ مِنَ الْأَمَانَةِ
وَهِيَ مِنَ الْمَالِ إِذَا مَاتَ وَلَمْ
وَإِنْ يُقْلُ وَرَائِهِ قَدْ ذَهَبَتْ

الباب السابع

في اللقطة واللقيط

اللُّقْطَةُ الْمَالُ الَّذِي قَدْ ضَاعَ مِنْ
فَائِهِ يَلْزُمُهُ أَنْ يَحْفَظَهُ
وَقِيلَ لَا يَضْمَنُ حَتَّى يَنْقُلَهُ
وَوَاجِبٌ تَعْرِيفُهُ بِقُدْرِهِ
وَأَطْوَلُ الْمُدَّةِ حَوْلَ أَكْمَلِ
تَعْرِيفُهَا يَكُونُ بِالْوَعَاءِ
فَمَنْ أَتَى بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِي
وَإِنْ تَكُنْ لَيْسَ لَهَا عِلْمَةٌ
وَإِنْ تَكُنْ فِي مَجْمَعٍ كَالْحَرَمِ
وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي غَيْرِ الْإِبْلِ
فَمَنْعَ الرَّائِي لَهَا مِنْ مَسِّهَا
تَشْرَبُ إِنْ شَاءَتْ وَتَعْدُو رَكْضًا
وَإِنْ يَكُ الْمَلْقُوطُ طِفْلًا فَهُوَ حُرٌّ
فَيَدَّعِي بَعْدَ الْبُلُوغِ الْكُفْرًا

صَاحِبِهِ ثُمَّ رَأَاهُ مَنْ فَطِنُ
وَضَامِنٌ بَتَرَكِيهِ إِنْ لَحِظَهُ
ثُمَّ إِذَا يَضْمَنُهُ إِنْ أَهْمَلَهُ
مِنْ مُدَّةٍ كَمَا يَرَى فِي نَظَرِهِ
وَبَعْدَهَا فِي الْفُقَرَاءِ يُجْعَلُ
أَوْ صِفَةٍ فِيهَا أَوْ الْوِكَاءِ
كَانَ لَهُ بِالْحُكْمِ بِالْإِنْفَادِ
يُنْفِذُهَا حَالًا وَلَا غَرَامَةً
وَلَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً لَمْ تَلْزَمْ
لِأَنَّهَا خُصَّتْ بِحُكْمِ مُنْفَصِلٍ
لِأَنَّهَا صَائِنَةٌ لِنَفْسِهَا
وَتُوسِعُ السَّرْحَانَ مِنْهَا رَكْضًا
وَحُكْمُهُ مُوَحَّدٌ حَتَّى يُقْرَ
فَحُكْمُ مَا ادَّعَى عَلَيْهِ يُجْرَى

كذلك إن لقطه من كفراً
أو كان في مواطن الكفار
ثم ادعاه ابناً له واشتهراً
فاحكم له فيها بحكم الدار

خاتمة في إحياء الموات

وكل من أحيأ مواتاً فهو له
إن كان مسلماً وأما المشرك
وصفة الموات أرض تركت
بالماء أو بحائط أو عملة
فإنه لأرضنا لا يملك
وما علمنا أنها قد ملكت

الباب الثامن

في الغصب

الغصب أخذ المال باقتهار
فيلزم الغاصب رد ما غصب
وإن يكن أتلفه أو تلفا
وقيمة المعصوب إن مثل عدم
ثالثها من قيمته الأفضل
وما له فيما عليه غرمًا
وسرقة إن كان باسْتِارٍ
ولو نما وغل تبراً وذهب
فالمثل محكوم به عند الوفا
وهل كيوم فات أو يوم اجترم
وتلزم الأجرة إذ يستعمل
شيء ولو أنفق ألفاً درهمًا

الخاتمة في العبد المأذون له

والإذن للعبيد في التصرف
وإن يُقيّد إذنه بمتجر
ولا يُزوج نفسه أو عبده
والعتق والإقرار أن يؤذن له
وجاز أن ينفق ما يحتاج له
وما على السيد إلا رقبته
أو مسه الإفلاس والباقي تبع
وشارك السيد قدر حصته
يصح إلا في التسرّي فاغرف
فلا يبع نسائه وليتجر
وذا النكاح لا يحلّ عقده
صح وإلا فعله أهمله
لنفسه أو ماله ليحملة
أو قدرها إن خسرت متجرته
به إذا انفك من الرقّ الفضع
أهل الديون في اقتسام قيمته

الكتاب الثاني عشر

في النكاح وفيه ركنان

الركن الأول فيما يثبت فيه خمسة أبواب

الباب الأول

في موجبات النكاح

أَمَّا النِّكَاحُ فَهُوَ عَقْدٌ أَوْجَبَا
نِصْفُ الصَّدَاقِ إِنْ يَكُنْ قَدْ عِينَا
وَصَحَّ إِلَّا فِي فَمٍ وَذُبُرٍ
وَمُتْعَةٍ إِنْ وَقَعَ الطَّلَاقَا
وَحُرْمَتُ عَلَيْهِ أُمَّهَاتُهَا
وَكُنْتِ مَعَهُنَّ ذَوِي مَحَارِمٍ
وَهَكَذَا الآبَاءُ مَعَ زَوْجِ الْوَلَدِ
وَهَكَذَا أَوْلَادُهُ عَلَيْهَا
وَضَمُّ أُخْتِهَا كَذَا خَالَاتُهَا
وَحُرْمُ الإِمَاءِ إِذْ قَدْ وَجَدَا
أَشْيَاءَ يَأْتِي ذِكْرُهَا مُرْتَبَا
وَحَلَّ الاسْتِمْتَاعُ حُكْمًا بَيْنَا
وَفِي مَحَلِّ الْحَيْضِ حِينَ يَجْرِي
وَلَمْ يُسَمِّينَ لَهَا صَدَاقَا
نَسْلًا وَحُكْمًا وَكَذَا جَدَّاتُهَا
لِبَعْضِكُمْ بَعْضًا أَوْلُوا تَرَاحِمٍ
وَلَوْ عَلُوا حَتَّى انْتَهَوْا لِأَلْفِ جَدٍّ
وَمَنْعُ ضَمِّ أَرْبَعِ إِلَيْهَا
أَيْضًا وَبِنْتُ أُخْتِهَا عَمَّاتُهَا
طَوَلًا عَلَى الْحُرَّةِ حِينَ عَقَدَا

إِنَّ أُمَّةً كَانَتْ بِمَا أَوْلَاهَا
 لَأَعْنَ أَوْ ظَاهَرَ مِنْهَا فَلَتَبِنُ
 تَوَارُثٍ وَعِدَّةٍ إِذَا انْصَرَعُ
 عَنْهُ مُحَرَّمٌ فَلَا يَجُوزُ
 عُقُوبَةَ الْجَبَّارِ ثُمَّ تُهَجَرُ
 وَجَازَ بَعْدُ ضَرْبَهَا لِبَعْلِهَا
 حُكْمًا وَإِنْ مِنْ غَيْرِهِ تَحْمِلُهُ
 مُدَّ الدُّخُولِ وَالصَّحِيحُ مُدَّ عَقْدِ

وَحُرِّمَتْ أَيْضًا عَلَى مَوْلَاهَا
 وَوَجَبَتْ مَوْنَةٌ لَهَا وَإِنْ
 كَذَلِكَ الْإِيْلَاءُ وَالطَّلَاقُ مَعُ
 وَيُوجِبُ الطَّاعَةَ فَالنُّشُوزُ
 وَامْرَأَةٌ قَدْ نَشَزَتْ تُذَكَّرُ
 هَجْرًا يَكُونُ رَادِعًا لِمِثْلِهَا
 وَيُثْبِتُ الْفِرَاشُ فَالْإِبْنُ لَهُ
 إِنْ كَانَ بَعْدَ سِتَّةِ بِهِ وَلَدُ

ذكر ما يوجبه الوطء

وَالرَّجْمُ إِنْ كَانَ الزَّوْنَاءُ حَاصِلًا
 تَحْرِمُ إِذْ صَارَتْ لَهُ نَسَبِيَّةً
 وَعِدَّةُ الْفُسُوحِ أَيْضًا مُطْلَقًا
 وَلَوْ بَعَقِدِ فِي الْفَسَادِ يَدْخُلُ
 وَأُمَّةٌ وَحُرَّةٌ أَيْيَّةُ
 وَلَمْ تَكُنْ مِنَ اللَّوَاتِي مَضِيَتْ

وَيُوجِبُ الْوِطْءُ الصَّدَاقَ كَامِلًا
 وَالْجِلْدَ فِي الْعَبْدَيْنِ وَالرَّبِيبَةِ
 وَحِلَّهَا لِمَنْ ثَلَاثًا طَلَّقَا
 وَالْوِطْءُ بِالْحَرَامِ لَا يُحِلُّ
 وَيُوجِبُ الصَّدَاقَ فِي الصَّبِيَّةِ
 وَلَا صَدَاقَ إِنْ تَكُنْ قَدْ رَضِيَتْ

يُوجِبُ الْحَدَّ وَحَجْرَ مَنْ بِهَا
وَهَكَذَا آبَاؤُهُ وَحُرْمَتُ
وَحَلُّ هَاتَانِ لَدَى آبَائِهِ
مَنْ كَانَ بَعْدَ وَطْئِهِ قَدْ وَلَدَتْ
وَإِنْ يَكُنْ وَطْءُ نِكَاحٍ قَدْ فَسَدَ
وَيُوجِبُ النَّفَقَةَ حَالَ الْحَمَلِ
وَالْمَسُّ لِلْفَرْجِ حَالًا وَالنَّظَرُ
إِلَّا إِذَا كَانَ بِذَاتِ مَحْرَمٍ
وَيُوجِبَانِ فِي الْحَرَامِ كُلَّمَا
لَكَّنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ مَهْرٌ
وَذَهَبَ الْأَزْهَرُ أَنْ لَا يَحْرُمُ
وَهُوَ الصَّحِيحُ فَاتْرُكَنَّ الْأَوْلَى

زَنَى وَنَسَلَهَا وَنَسَلَهُ لَهَا
جَدَّاتُهَا وَأُمَّهَا وَإِنْ عَلَتْ
وَنَسَلَهَا حُرْمٌ عَلَى أَبْنَائِهِ
إِيَّاهُمْ وَحَلَّ مَا قَبْلُ أَتَتْ
فَائِدُهُ يَلْحَقُهُ ذَاكَ الْوَالِدُ
وَلَا يُحَدَّانِ بِهَذَا الْفِعْلِ
يُوجِبُ مَا يُوجِبُهُ وَطْءُ الذَّكَرِ
مَا لَمْ يُوَاقِعْ مَهْرُهَا لَمْ يُلْزَمِ
يُوجِبُهُ الْوَطْءُ الْحَرَامُ فَاعْلَمَا
وَالْوِزْرُ لَا شَكَّ عَلَيْهِ وَزُرُ
بِذَيْنِ مَا الزَّانَا بِهِ يُحْرَمُ
وَإِنْ عَلَيْهِ مَنْ مَضَى قَدْ عَوَّلَا

ذكر ما يوجبه الوطء بملك اليمين

وَالْوَطْءُ بِالْيَمِينِ لَيْسَ يُوجِبُ
وَلَا تَنَالُ مِنْهُ مِيرَاثًا وَلَا
وَلَا تَنَالُهَا بِهِ أَيَّمَانُهُ
مَهْرًا وَلَا الْإِحْصَانُ حِينَ يَقْرُبُ
يَكُونُ وَطْءُهَا لَهَا مُحَلَّلًا
إِيْلَاؤُهُ ظَهْرُهُ لِعَائِنُهُ

لَهُ مُبَاحٌ كَيْفَ شَاءَ يُجْرِي
مَعَ مَائَتِي أَلْفٍ مِنَ السَّرَارِي
يَحِلُّ وَطَوْءُ لَهَا إِذْ عَدَلَا
فَإِنَّهَا فِيهِ عَلَى التَّمَامِ

وَهَكَذَا الطَّلَاقُ وَالتَّسْرِي
وَحَلُّ أَرْبَعٍ مِنَ الْأَحْرَارِ
قِيلَ وَمَنْ تَسَرَ فِي الشَّرِكِ فَلَا
وَكَالنِّكَاحِ سَائِرُ الْأَحْكَامِ

الباب الثاني

في عقد النكاح وشروطه

مِنْهَا وَعَقْدُ لِلنِّكَاحِ فُرْضًا
فَلَانَةَ وَالْخُلْفُ فِي أَخْطَبَتْ
حُرَّيْنِ بَالِغَيْنِ عَاقِلَيْنِ
وَالْمَهْرُ وَاجِبٌ وَإِنْ لَمْ يُمْلَلِ
أَوْ يَأْذَنَنَّ فِي قَبُولِ عَقْدِهِ
وَهَكَذَا أَعْجَمُ بَانَ عِيَّةُ
عَنْ حُبَّهَا وَالْبَكْرُ بِالْأَحْوَالِ
عَلَى رِضَاهَا وَكَذَا الْعَوِيلُ
إِنْ لَمْ تَكُنْ تُرِيدُهُ وَتُظْهِرَا

وَشَرْطُهُ إِذْنُ الْوَالِيِّ وَالرِّضَا
أَنْكَحْتُ أَوْ زَوَّجْتُ أَوْ أَمْلَكْتُ
وَحَضْرَةُ اثْنَيْنِ مُوَحَّدَيْنِ
مُجْتَمِعَيْنِ وَقَبُولُ الرَّجُلِ
وَيَقْبَلُ السَّيِّدُ عَقْدَ عَبْدِهِ
وَاللِّصِّيُّ يَقْبَلُ وَلِيِّهُ
وَتَفْصِيحُ الثَّيْبِ بِالْمَقَالِ
فَصَمْتُهَا وَضِحْكُهَا دَلِيلُ
لَأَنَّه يُمَكِّنُهَا أَنْ تُنْكَرَا

وَلَا رِضَى لَهَا إِذَا لَمْ تَبْلُغْ وَلَا لِدَاتِ جَنَّةٍ وَيَنْبَغِي
تَزْوِجُهُنَّ إِنْ تَكُنْ مَصْلِحَةً فِيهِ وَهَكَذَا تَكُونُ الْأَمَةُ

ذِكْرُ الْأَوْلِيَاءِ

أَمَّا الْوَلِيُّ فَأَبٌ وَجَدٌ ثُمَّ أَخٌ لِأَبْتِهَا فَالْعَصَبَةُ
وَلَا يَكُونُ رَحِمًا وَلِيًّا وَلَا يَكُونُ مُمَيَّزًا مُقَيَّدًا
وَالشَّرْطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا وَصَحَّ لِلذَّمِّيِّ أَنْ يُزَوَّجَا
وَلَا يَصِحُّ وَالْوَلِيُّ حَاضِرٌ أَوْ كَانَ فِي مَسَافَةٍ لَا تُدْرِكُ
زَوْجَهَا السُّلْطَانُ فَالْجَمَاعَةُ ثُمَّ أَخٌ شَقِيقَهَا مِنْ بَعْدِ
بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ فِيهِمْ رُتَبُهُ وَصَحَّ إِذْنُهُ وَلَوْ صَبِيًّا
وَلَا يَلِي الْإِمَاءَ إِلَّا السَّيِّدُ فَلَا يَلِي الْمُشْرِكُ مَنْ قَدْ أَسْلَمَا
ذِمِّيَّةً لِمُسْلِمٍ تَزَوَّجَا بَدُونِهِ إِلَّا إِذَا يُكَابِرُ
وَعِنْدَ هَذَا زُوِّجَتْ وَيُتْرَكُ وَوَكَّلَتْ إِنْ لَمْ تَجِدْ جَمَاعَةَ

خَاتِمَةٌ

وَالْوَلِيُّ عَقْدُهُ لِنَفْسِهِ وَلَا بِنَيْهِ الصَّبِيِّ قَبْلَ إِنْسَائِهِ

وَيَمْلِكُنَّ عَبْدَهُ بِأَمْتِهِ وَأُمَّةَ ابْنِهِ وَأُمَّةَ ابْنَتِهِ
وَجَازَ أَنْ يَعْقِدَ مَنْ قَدَّ وَكَلَّهُ كِلَاهُمَا وَتَمَّ حِينَ قَبَلَهُ

الباب الثالث

فيمن يحرم تزويجه من النساء

الْأُمَّ وَالْجَدَّاتُ وَالْعَمَّاتُ مُحَرَّمَاتٌ وَكَذَا الْخَالَاتُ
لَا نَسَلُهُنَّ وَكَذَا الْبَنَاتُ وَالْأَخَوَاتُ حَرَّمَ الْآيَاتُ
وَنَسَلُهُنَّ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلْنَ كُلُّهُنَّ أَعْنِي
مِنْ نَسَبٍ أَوْ مِنْ رِضَاعٍ مَعَ مَا مَرَّ مِنَ الْبَابِ الَّذِي تَقَدَّمَ
وَلَا يَحِلُّ مُسْلِمٍ لِمُشْرِكَةٍ مَا لَمْ تَكُنْ بِذِمَّةٍ مُسْتَمْسِكَةٍ
وَكَوْنُهَا لَا أُمَّةً بَلْ حُرَّةً مِنَ الْكِتَابِيَّاتِ ذَاتِ الْغُرَّةِ
وَلَا تَحِلُّ مِنْ ذَوَاتِ الصُّلْبِ وَلَا مِنَ الْمَجُوسِ أَهْلِ الْحُجْبِ
وَلَا إِمَاءٌ مَنْ وَقَّتْ بَعْدَهَا وَلَا تَحِلُّ امْرَأَةٌ لِعَبْدِهَا

ذكر الرضاع

وَحُرْمَةُ الرَّضَاعِ مِثْلُ النَّسَبِ
وَصِفَةُ الرَّضَاعِ أَنْ يَدْخُلَ فِي
مِنْ مُرْضِعٍ لَيْسَتْ بِبِكْرٍ لَمْ تَمُتْ
مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ وَمِنْ نَحْوِ الْأَبِ
حَلَقِ الصَّبِيِّ لَبَنٌ كَمَا يَفِي
وَمُدَّةُ الرَّضَاعِ بَعْدُ لَمْ تَفْتِ

الباب الرابع

في نكاح المشركين

بِقَاهُمَا عَلَى نِكَاحِ الشَّرِكِ
إِلَّا إِذَا قَبَلَ الدُّخُولَ أَسْلَمَا
كَذَا إِذَا تَزَوَّجَتْ إِذْ أَسْلَمَتْ
أَوْ جَمَعَ الْأَرْبَعَ مِنْذُ أَسْلَمَا
كَذَا إِذَا مَا ارْتَدَّ بَعْضٌ مِنْهُمَا
وَإِنْ يَكُنْ كَانَ لَهُ عَشْرٌ فَمَا
وَإِنْ يَكُنْ يَعْرِفُ مَنْ قَدْ سَبَقَا
قَالَ وَإِنْ كُنَّ بَعْقِدٍ وَاحِدٍ
إِنْ أَسْلَمَا يَصِحُّ دُونَ شَكِّ
فَأَنَّهُ قَالَ الْإِمَامُ أَنَّهُدَمَا
وَكَانَ فِي الشَّرِكِ الْخَسِيسِ قَدْ ثَبَتُ
وَأَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَاعْلَمَا
مِنْ قَبْلِ أَنْ يُسْلِمَ مَنْ قَدْ أَحْجَمَا
فَوْقَ تَوَخِّي أَرْبَعًا إِذْ أَسْلَمَا
قَالَ الْإِمَامُ غَيْرُهُنَّ انْطَلَقَا
سَرَّحَهُنَّ لِلنِّكَاحِ الْفَاسِدِ

الباب الخامس

في الصداق

جُعِلَّ عَلَى النِّكَاحِ لِلأُنْثَى وَجَبَ لِأَنَّه إِمَّا مُسَمًّى أَوْ جُهْلٌ أَوْ كَانَ نَفْسُهُ حَرَاماً أَوْ أَتَى إِنْ كَانَ نَحْوَ رُبْعِ الدِّينَارِ وَإِنْ يَكُنْ مُحَرَّمًا أَوْ جُهْلًا فَمَهْرٌ مِثْلَهَا لَهَا فِي الْحُكْمِ وَيُبْطَلُ الْمَهْرُ ارْتِدَادَ وَزَيْنَا وَالْخُلْفُ فِي فِعْلِ بِهِ مُعَلَّقٌ هُوَ الصَّدَاقُ وَلَهُمْ فِيهِ رُتْبٌ أَوْ فِيهِ شَرْطٌ بَاطِلٌ حِينَ عَقْلٌ مِنَ الْحَلَالِ وَهُوَ حُكْمٌ ثَبَتَا وَقِيلَ دَرَاهِمَيْنِ فِي الْمَقْدَارِ أَوْ فِيهِ شَرْطٌ فَاسِدٌ قَدْ بَطَلَا عَلَى شُرُوطٍ قَدْ مَضَتْ فِي النَّظْمِ مِنْهَا فَلَا مَهْرَ إِذَا هَذَا عَنَّا طَلَّقَهَا تَفَعَّلُ فَتَطْلُقُ

الركن الثاني من كتاب النكاح

فيما يسقط النكاح وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول

في العيوب التي يفسخ بها النكاح

وَيَفْسَخُ النِّكَاحَ إِنْ شَاءَ الرَّجُلُ هَذِي الْخِصَالُ كُلُّهَا تُخَصِّصُ
أَمَّا الْجُنُونُ وَالْجُذَامُ وَالْبَخَرُ
وِخْصٌ بِالرِّجَالِ جَبٌّ لِلذَّكَرِ
وَفَسْخُهَا فِي الْحَالِ وَالْعَيْنِ
لَكِي يُدَاوِي الْعَيْبَ فِيهَا الْعَاجِزُ
رَتَقٌ وَقَرْنٌ ثُمَّ خُشَاءٌ فَقُلٌّ
فِي حُكْمِهِنَّ بِالنِّسَاءِ وَالْبَرَصُ
وَالنَّخْسُ فِي الْأُنْثَى تَكُونُ وَالذَّكَرُ
وَخِصْوَةٌ وَعِنَّةٌ بِهَا فَتْرُ
وَالرَّثَقُ بَعْدَ سَنَةِ يَبِينُ
وَالْفَسْخُ لَيْسَ لِأَزْمًا بَلْ جَائِزُ

الباب الثاني

في حصر ما يوجب الفرقة بين الزوجين

وَقَدْ تَكُونُ فِرْقَةٌ الْمَحْبُوبِ
وَبِطْلَاقٍ وَظَهَارٍ وَقَعَا
بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْعُيُوبِ
وَهَكَذَا الْإِيْلَاءُ وَالْخُلْعُ مَعَا

كَذَا الزَّانِءُ وَلِعَانٌ مُفْطِئٌ
وَوَطْءٌ أُمَّهَا وَبَنَتُهَا وَمَا
كَذَاكَ مَسُّ فَرْجٍ مِنْ قَدْ ذَكَرَا
هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَالْأَصْحَحُ
وَالْأَرْتِدَادُ وَكَذَا عَقْدٌ عَلَى
وَهَكَذَا الْعَقْدُ عَلَى الْأَخْتَيْنِ
وَيَحْرُمُ الْكُلُّ إِذَا الْوَطْءُ وَقَعَ
وَقِيلَ بَلْ تَحْرُمُ مَنْ قَدْ فَعَلَا
أَوْ زَوَّجَهَا رَجُلَيْنِ جَهْلًا
وَأَوَّلُ الزَّوْجَيْنِ مَهْمَا عَلِمَا
وَإِنْ تَكُنْ صَبِيَّةً قَبْلَعَتْ
أَوْ حُرَّةً يَنْكَحُ فَوْقَهَا أَمَةٌ
فَائِنَهُ لَهَا الْخِيَارُ إِنْ وَقَعَ
وَهَكَذَا قِيلَ إِذَا مَا تُمَهَّرُ
كَذَا إِذَا مَا غَرَّهَا بِنَفْسِهِ
وَعِنْدَ قَيْسٍ أَيْلَهُ لَا غَيْرًا
وَهُوَ نِكَاحٌ يُوجِبُ الْمِيرَاثَا

وَوَطْؤُهَا قَدْ قِيلَ حَيْثُ يُمْنَعُ
فَوْقَ وَمَا تَحْتَ فَكُلُّ حُرْمًا
عَمْدًا بِشَهْوَةٍ كَذَا إِنْ نَظَرَا
أَنْ لَيْسَ فُرْقَةٌ بَذَا تَصِحُّ
مَا فَوْقَ أَرْبَعٍ فَكُلُّ أُبْطِلَا
وَنَحْوِهِ مِنْ كُلِّ حُرْمَتَيْنِ
وَلَوْ عَلَى وَاحِدَةٍ حِينَ صَنَعُ
لَا غَيْرُهَا وَهُوَ الصَّحِيحُ فَاقْبَلَا
نِكَاحَ أَيِّ الرَّجُلَيْنِ أَوَّلًا
كَانَ لَهُ النِّكَاحُ حِينَ تَمَّمَا
أَوْ أَمَةٌ كَانَتْ وَبَعْدُ عُنُقَتْ
أَوْ زُوِّجَتْ وَالْمَهْرُ مَالُهُ سِمَةٌ
قَبْلَ جِمَاعِ عِلْمٍ بَعْدُ مَا صَنَعُ
مِنَ الصَّدَاقِ دُونَ مَا قَدْ ذَكَرُوا
أَوْ أَنَّهَا غَرَّتْهُ قَبْلَ مَسِّهِ
إِنْ زَوَّجَ الْآبَاءُ طِفْلًا أَصْغَرًا
فِي قَوْلِهِ إِنْ سَكَنُوا الْأَجْدَاثَا

أَمَّا الْإِمَامُ جَابِرٌ قَدْ حَجَرَ
 وَانْفَسَخَ النِّكَاحُ فَسُخَا ظَاهِرًا
 وَعَاجِزٌ عَنِ الْوَفَا بِالنَّفَقَةِ
 وَطِفْلَةٌ أَنْكَحْتَهَا فَأُنْقَلَبَتْ
 أَرْضَعَهَا أُمَّ وَأَخْتٌ لَكَ أَوْ
 وَلَزِمَ الصَّدَاقُ مَنْ حَرَمَهَا
 وَفُرْقَةُ الْمَوْتِ فِيهَا كَمَلًا
 تَزْوِجُهُمْ وَهُوَ مَقَالٌ هُجِرًا
 إِنْ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ رَبَّ الْآخَرَ
 تَصِيرُ فِي قَوْلٍ بِهِ مُطْلَقَةٌ
 مِنَ الرِّضَاعِ مَحْرَمًا وَذَهَبَتْ
 بِنْتُ وَزَوْجَةٌ وَمَا الْأَبْنَا أَتَوْا
 وَإِنْ تَكُنْ أُمَّ لَهَا غَرَمَهَا
 صَدَاقَهَا لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ دَخَلَ

الباب الثالث

في الطلاق وأنواع الفراق

مِنَ الطَّلَاقِ سُنَّةٌ وَمِنْهُ مَا
 فَأَوَّلُ الْقِسْمَيْنِ أَنْ يُطْلَقَا
 وَغَيْرِ طُهْرٍ فِيهِ قَدْ جَامَعَهَا
 وَيَشْهَدُ الْعَدْلَيْنِ وَالْبِدْعَةُ مَا
 وَإِنْ تَكُنْ مِنَ الْأُولَى لَمْ تَحِضِ
 وَإِنْ تَكُنْ فِي بَطْنِهَا حَمْلٌ مَتَى
 يَكُونُ بَدْعَةً وَهَذَا حُرْمًا
 فِي غَيْرِ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ عَلَقَا
 طَّلَاقٌ وَاحِدٌ بِهِ وَادْعَاهَا
 سِوَى الَّذِي ذَكَرْتُهُ فَلْيُعْلَمَا
 فَحُكْمُ شَهْرَهَا كَطُهْرٍ مَحْضِ
 طَلَّقَهَا فَسُنَّةٌ قَدْ ثَبَّتَا

ذكر ألفاظ الطلاق

ألفاظه منها صريح وكُنِي
طلقتُ أو فارقْتُ أو سرَّحتُ
أما الكُنِي فنحو مالي فيك
واسْتَرِي عني وأنتِ منِّي
لكنه يُشْرَطُ في الكُنِي النَّوَى
ولَا طلاق دُونَ لفظ يَقَعُ
وإن يكن عبداً فبيعٌ يَنْتَقِلُ
لكنه يُجْبَرُ لِلطَّلَاقِ
وهو مُخَيَّرٌ إذا شاء البقا
ويُعْطيه البائعُ ما سَلَّمَهُ
والكلُّ منهما سَيَأْتِيكَ هُنَا
أتى بِهَا مَتَى أَنَا صَرَّحْتُ
مِنْ حَاجَةٍ فَالْحَقِي أَهْلِيكَ
بَرِيَّةً وَبِهَوَاكِ ظَنِّي
فَلَا طَلَّاقَ غَيْرَ أَنْ لَهُ نَوَى
وَلَوْ نَوَاهُ وَأَرَادَ يَنْزِعُ
مَلِكٌ طَلَّاقَهَا لِمَنْ يَشْرِي الرَّجُلُ
مَخَافَةَ الإِضْرَارِ وَالشَّقَاقِ
مِنْ بَعْدِ بَيْعِهَا وَأَنْ يُطَلَّقَا
إِنْ شَاءَ ذَا النِّكَاحِ أَنْ يَحْزِمَهُ

ذكر الرجعة

ثمَّ لَهُ رَجْعَتُهَا إِنْ طَلَّقَتْ
إِنْ لَمْ يَكُنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا
وَبِاثْنَتَيْنِ أُمَّةٌ تَبِينُ
مِنْ بَعْدِ وَطْءِ رَضِيَّتِ أَوْ كَرِهَتْ
وَنَالَ فِي الْعِدَّةِ ذَا الإِنْكَاثِ
وَمَالَهُ بَعْدَهُمَا تَمْكِينُ

وإن يشأ رجعتها فليشهد
يقول قد راجعت أو رددت
عدلتين عند عقده وليردد
فلانة على الذي قد كنت

ذكر الخلع

وإن يكن طلاقها بعوض
ولا يصح ردّها إن كرهت
فذاك خلع إن يكن به رضي
وصحّ دون الأوليا إن رضيت

ذكر الإيلاء

وحلفه لا يقربن زوجته
أو لم يوقته فإن لم يرجع
تبين منه والخلاف أوقعه
ثم مضت أربعة ولم يفي
هو الإيلاء وسواء وقته
حتى مضت أربعة أشهر معا
إن وقت الحلف بدون الأربعة
ومثل ذا أيضا كثير فاعرف

ذكر الظهار

أما الظهار فهو قول يفهم
لقصد تحريم كأنت أمي
وإن يقل علي مثل ظهر
تشبيها بمن عليه يحرم
أو ابنتي أو عمّتي أو عمّي
أمي ظهارّ دون قصد الحجر

يَلْزَمُهُ التَّكْفِيرُ قَبْلَ الأَرْبَعَةِ وَقَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا لِيَنْفَعَهُ
فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يُكْفَّرْ خَرَجَتْ فِي وَقْتِهَا وَإِنْ تَشَا تَزَوَّجَتْ

ذكر اللعان

وَاللَّعَانُ سَبَبٌ قَدْ بَيَّنَّا أَنْ يَرْمِيَ البَالِغُ زَوْجاً بالبِزْيِ
وَلَا شُهُودَ مَعَهُ فَيَذْهَبُ إِلَى الإِمَامِ أَوْ لِمَنْ يَحْتَسِبُ
يَشْهَدُ بِاللهِ مِرَاراً أَرْبَعاً أَيُّ إِنَّهُ لَصَادِقٌ فِيمَا ادَّعَا
وَاللَّعْنُ فِي خَامِسِهَا إِنْ كَانَا مِنَ الذِّينِ كَذَبُوا وَخَائِنَا
وَيَذْرَأُ العَذَابَ عَنْهَا بِالأَدْبِ أَنْ تَشْهَدَ الأَرْبَعُ أَنَّهُ كَذِبُ
وَخَامِساً عَلَيْهَا رَبُّهَا غَضَبُ إِنْ كَانَ صَادِقاً فَيَقْضِي المُحْتَسِبُ
بِأَنَّهَا عَلَيْهِ حُرْمَةٌ الأَبَدُ وَإِنَّهُ لَهَا إِذَا كَانَ وَلَدُ
لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ أَنْ يَبْنِي بِهَا وَبَعْدَهُ بِهِ الحِقْنُ

خاتمة في حقوق الولد

وَيُلْحَقُ الإِبْنَ بِأُمَّهِ إِذَا جَاءَ لِذُونِ سِتَّةٍ مَذْ أَخَذَا
أَوْ كَانَ زَوْجُهَا صَبِيًّا أَوْ قَطَعُ آتَاهُ وَأَنْشِيَاهُ فَاَنْتَرَعُ
قِيلَ وَمِثْلُهُ إِذَا نَفَاهُ فاعْتَرَفْتَ أَنْ غَيْرُهُ سَوَاهُ

الكتاب الثالث عشر

في العدد والنفقات وفيه بابان وخاتمة

الباب الأول

في العدد

وَيُوجِبُ الْعِدَّةَ فَسُخِّ بِعَدِّ مَسٍّ
وَوَطْئِهَا وَلَوْ حَرَامًا كَانَا
فَإِنْ تَكُنْ مُمَيَّةً فَأَرْبَعَةٌ
وَإِنْ يَكُنْ فَسُخَا ثَلَاثٌ حَيْضٍ
وَعِدَّةُ الْعَبْدَةِ نِصْفُ مَا ذُكِرَ
وَعِدَّةُ الطَّلَاقِ حَيْضَتَانِ إِنْ
وَعِدَّةُ الْحَامِلِ مُطْلَقًا إِلَى
إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُمَيَّةً وَقَدْ
يَلْزَمُهَا الْأَبْعَدُ مِنْ وَقْتِهَا
إِنْ كَانَ ذَا اثْنَتَيْنِ ثُمَّ طَلَّقَا
وَكَافِرًا أَسْلَمَ فَوْقَ عَشْرِ

وَمَوْتُهُ لَوْ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ
إِنْ شَاءَتْ التَّزْوِيجَ وَالْإِحْصَانَا
مِنْ أَشْهُرٍ وَعَشْرَ أَيَّامٍ مَعَهُ
وَعَدْلُهَا أَشْهُرٌ إِنْ لَمْ تَحِضْ
مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ وَالْمَوْتِ الْمَكْرُ
كَانَتْ مِنَ اللَّائِي يَحِضُنَ فَاسْتَبْنُ
أَنْ تَضَعَنَّ حَمْلَهَا مُكْمَلًا
جَاءَتْ بِهِ قَبْلَ تَمَامِ ذَا الْعَدِّ
وَهَاكَ مَا يُوجِبُ عِدَّتَيْهَا
وَاحِدَةً لَمْ تَدْرِ ثُمَّ انْغَلَقَا
وَالْكُلُّ بِالْخِيَارِ لَمَّا يَدْرِي

| | |
|--|--|
| وَعِدَّةُ الْوَفَاةِ بِالْتَّحْقِيقِ | تَعْتَدُ كُلَّ عِدَّةِ التَّطْلِيقِ |
| سَيِّدُهَا وَزَوْجُهَا وَفَاتَا | وَأَمَّةٌ قَدْ دُبِّرَتْ فَمَاتَا |
| تَعْتَدُ عِدَّتَيْنِ حِينَ ابْتَهَمَا | لَمْ تَدْرِ أَيَا مِنْهُمَا تَقَدَّمَا |
| تَطْلِقُهَا تَعْتَدُ مِثْلَ الْحُرَّةِ | وَإِنْ يَمُتَ سَيِّدُهَا فِي عِدَّةِ |
| مِيتَةٍ إِنْ لَمْ تُفْتِ عِدَّتُهَا | وَتَرْجِعُ الَّتِي لَهُ رَجَعْتُهَا |

ذكر الاستبراء

| | |
|--|---|
| مَا يُوجِبُ الْعِدَّةَ مِمَّا قَدَّمَهُ | وَيُوجِبُ اسْتِبْرَاءَهَا أَغْنِي الْأَمَةَ |
| صَارَتْ إِلَيْكَ أَوْ وَرِثْتَ الرَّقَبَةَ | وَاسْتَبْرَاهَا إِنْ تَشْرِيهَا أَوْ بِهِبَهُ |
| عِدَّتُهَا عَلَى اخْتِلَافِ الْعِدَّةِ | وَمُدَّةِ اسْتِبْرَائِهَا كَمُدَّةِ |

الباب الثاني

في النفقات

| | |
|--|--|
| لِوَالِدٍ وَوَلَدٍ ذَوِي عَنَّا | وَتَلْزِمُ النَّفْقَةَ حُرًّا ذَا غَنَى |
| قَدْ عَجَزُوا عَنِ اكْتِسَابِ الْمَالِ | وَنَحْوِ عَمٍّ وَأَخٍ وَخَالٍ |
| بِحَسَبِ الْمِيرَاثِ غَيْرِ مُكْتَرِثٍ | فَالزِّمِ النَّفْقَةَ مَنْ لَهُمْ يَرِثُ |

وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَنْفَقَتْ
وَلَيْسَ تُعْطَى عِنْدَهُمْ مِيرَاثاً
حَتَّى تَبِينَ حَمْلَهَا وَتَضَعَهُ
مِنْ هَذِهِ الْأَنْعَامِ أَوْ إِنْسَاناً
لِزَوْجَةٍ وَوَلَدٍ وَإِنْ أَبَى
وَالْعَبْدُ إِنْ يُؤْذَنُ لَهُ أَنْ يَمْلِكَ
وَمَا عَلَى الْأُمِّ إِذَا أَبٌ وَجِدَّ
خُلْفٌ فَعِنْدَ بَعْضِهِمْ كَالْأَجْنَبِيِّ

وَزَوْجَةٍ وَإِنْ تَكُنْ قَدْ طُلِّقَتْ
وَالْخُلْفُ فَيَمَنُ طُلِّقَتْ ثَلَاثاً
وَتُنْفَقُ الْحُبْلَى وَإِنْ مُخْتَلَعَةً
وَالْمَلِكُ بِالْيَمِينِ أَيْضاً كَأَنَّ
وَتَلْزَمُ الْفَقِيرَ زَوْجاً وَأَباً
وَأَبُوَيْهِ وَلِمَنْ قَدْ مَلَكَ
يُنْفَقُ مَنْ يَمْلِكُهُ وَيَقْتَصِدُ
وَزَوْجَةَ الْعَبْدِ فِي زَوْجِ الْأَبِ

الخاتمة في الحضانة

مَا لَمْ يَصِلْ سَبْعَ سُنِّيَّاتٍ عَدَدُ
أَوْ خَرَجَتْ مِنْ بَلَدِ الْمَقَامِ
أَوْ أَخَذَتْ زَوْجاً وَجَاءَتْ تَبْكِي

وَالْأُمُّ أَوْلَى بِحَضَانَةِ الْوَلَدِ
إِلَّا إِذَا ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ
أَوْ ذَهَبَتْ لِدَارِ أَهْلِ الشَّرْكِ

الكتاب الرابع عشر

في الجنايات وفيه ستة أبواب

الباب الأول

في الجناية وأقسامها

أَمَّا الْجِنَايَاتُ فَتَأْتِي وَقَعٌ
أَوْ لَمْ يَمُتْ فَتَخْرُجُ الْعَجْمَاءُ
وَالْحَيَوَانَ مِنْهُ مَا لَا تُحْجَرُ
وَسَبَبُ التَّأْثِيرِ إِمَّا عَمْدٌ
فَالْعَمْدُ أَنْ يَقْصِدَهُ لِقَتْلِهِ
وَإِنْ عَرَى مِنْ قَصْدِهِ فَهُوَ الْخَطَا
وَعَتَقُ رَقَبَةٍ إِذَا كَانَ قَتْلٌ
وَلَا قِصَاصَ فِيهِ وَلَا قَوْدٌ
وَيُقْتَلُ الْأَلْفُ بِشَخْصٍ وَاحِدٍ
وَشُبْهَةٌ فِيهِ الْخِيَارُ لِلْوَلِيِّ
لَكِنْ لَهُ مِنْ مَائَةِ قَدْ قَتَلُوا
مِنْ بَشَرٍ فِي حَيَوَانٍ فَانْصَرَعُ
لَأَنَّ جُرْحَهَا بِهِ هَبَاءٌ
فِيهِ الْجِنَايَاتُ وَمِنْهُ تُحْجَرُ
أَوْ شُبْهَةٌ أَوْ خَطَا لَا قِصْدُ
وَشِبْهَةٌ قِصْدٌ لغير قَتْلِهِ
وَدِيَّةٌ تَلْزُمُهُ لَوْ سَخَطَا
وَأَرْشُهُ إِنْ كَانَ جُرْحًا قَدْ فَعَلَ
وَيَلْزَمَانِهِ إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ
فِيهِ كَذَا الْقِصَاصُ غَيْرُ زَائِدٍ
إِنْ شَاءَ عَفْوًا أَوْ يَشَاءُ فَلْيَقْتُلِ
أَحَدَهُمْ كَذَا الْقِصَاصُ يُجْعَلُ

عَلَيْهِمْ مِنْ غُرْمِهِ لَوْ غَرِمَا
وَإِنْ يَشَأْ قَتَلَ الْجَمِيعَ مُكْنَا
مِنْهُمْ فَيَقْسِمُونَ مَا بِهِ آتَى

وَيَلْزِمُ الْبَاقِينَ مَا لَقَدْرُ مَا
يُعْطَوْنَهُ مَنْ لِلْقِصَاصِ عَيْنَا
بَشَرَطٍ أَنْ يَنْدِيَهُمْ إِلَّا فَتَى

الباب الثاني

فيما لا قصاص فيه وفيه الدية

وَلَا بَعْضُ زَائِدٍ قَدْ حُقِّقَا
فِي مَا يَوْمٌ وَكَذًا مَا نَقَّلَا
وَالشَّعْرُ وَالظُّفْرُ كَذَاكَ ثَبَّتَا
كَانَ الْقِصَاصُ وَاجِبًا فَانْتَبِتِ
كَلْطَمَةَ وَضَرْبَةَ مُعْتَمِدَا
وَالْعَقْلُ وَالشَّمُّ وَجَاءَهُ الصَّمَمُ
فَلَا قِصَاصَ هَا هُنَا يَكُونُ
وَلَا مِنْ الْحُرِّ لِبَعْضِ الْأَعْبِدِ
يُقْتَصُّ مِنْهُ وَيُقَادُ إِنْ قَتَلَ
أَوْ كَانَ فِي نَائِرَةٍ قَدْ أَهْلَكَه
وَلَا مِنَ الزَّوْجَيْنِ مَا لَمْ يَقْتَلَا

وَلَا قِصَاصَ فِي الْفُرُوجِ مُطْلَقَا
وَلَا بِهَاشِمٍ وَجَائِفٍ وَلَا
وَلَا بِكَسْرٍ وَبِسِنِّ ثَبَّتَا
يُمَهَّلُ عَامًا فَإِذَا لَمْ يَنْبِتِ
وَلَا بِضَرْبٍ لَمْ يَشُقَّ الْجَسَدَا
أَوْ ذَهَبَ الْجِمَاعُ عَنْهُ وَالْكَلِمُ
وَإِنْ جَنَى الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونُ
وَلَا قِصَاصَ مِنْ أَبٍ لَوْلَدِ
لَكِنْ إِذَا حُرِّرَ بَعْدَ أَنْ فَعَلَ
وَاللِّامَامِ قَتَلَ حُرًّا فَتَكَه
وَلَا مِنَ الْمُسْلِمِ لِلْمُشْرِكِ لَا

الباب الثالث

في بيان دية النفس

هِيَ مَائَةٌ مِنْ إِبْلِ وَضِعْفُهَا
وَالشَّاءُ أَلْفَانِ وَأَلْفٌ مِنْ ذَهَبٍ
إِنْ وَجَدَ الْإِبْلَ فَلَيْسَ يَنْتَقِلُ
يَعْقَلُ عَنْهُ نِصْفَ عَشْرِ الدِّيَةِ
إِلَّا إِذَا صَالَحَهُمْ أَوْ قَتَلَا
أَوْ كَانَ حَالُ الْفِعْلِ مُشْرِكًا وَقَدْ
وَلَيْسَ فِي الْعَمْدِ وَلَا فِي شِبْهِهِ
مَا لَمْ تَكُنْ جَنَائِدَةً مِنْ أَعْجَمٍ
فَائْتَهَا تَعْقِلُ مُطْلَقًا وَإِنْ
وَدِيَةِ الْمَرْأَةِ نِصْفُ الرَّجُلِ
لَكِنَّهُ يُقْتَلُ مَنْ بِهَا فَتَكَ
وَإِنْ يَكُنْ بِشِبْهِ عَمْدٍ خَيْرًا
بِوَاحِدٍ مِنْ قَاتِلَيْهَا وَغَرَمٌ
أَوْ سَلَّمَ الْبَاقُونَ قَدَرَ غَرَمِهِمْ

مِنْ بَقْرِ يَسُوقُهَا مُتْلِفُهَا
وَعَشْرَةُ الْأَلْفِ دِرْهَمًا وَجَبُ
عَنْهَا وَلِلْمُخْطِئِ تَخْفِيفٌ حَصَلَ
فَصَاعِدًا إِلَى تَمَامِ الْمَائَةِ
لِلْعَبْدِ أَوْ أَقْرَبِ حِينَ فَعَلَا
أَسْلَمَ بَعْدَ أَنْ جَنَاهُ وَارْتَشَدَ
يُعْقَلُ شَيْءٌ عِنْدَهُمْ فَاتَّبَعَهُ
أَوْ ذِي جُنُونٍ أَوْ صَبِيٍّ فَاغْلَمَ
كَانَتْ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا فَاسْتَبَنَ
وَإِرْشُهَا أَيْضًا كَذَلِكَ اجْعَلِ
وَلَوْ عَلَوْا حَتَّى انْتَهَوْا لِأَلْفِ لَكَ
وَلِيَّهَا إِنْ شَاءَ قِتْلًا ظَفِيرًا
مِنْ دِيَةِ الْمَقْتُولِ نِصْفُهَا وَتَمَّ
لِأَوْلِيَا الْمَقْتُولِ بَعْدَ جُرْمِهِمْ

وَإِنْ يَشَأْ غُرِمَا فَنِصْفُ الدِّيَةِ
 هَذَا وَأَمَّا الْعَبْدُ فَهِيَ قِيَمَتُهُ
 كَذَلِكَ الْأَنْثَى مِنَ الْعَبِيدِ لَا
 وَدِيَّةُ الذَّمِّيِّ ثُلُثُ دِيَّةِ
 وَدِيَّةُ الْخَنْثَاءِ مَعَ مَنْ اعْتَبِرَ
 بِحَسَبِ الَّذِي مَضَى فِي الْمَرْأَةِ
 وَفَوْقَ أَلْفٍ لَا تَزِيدُ دِيَّتَهُ
 تَعْلُو عَلَى الْحُرَّةِ غُرْمًا لَوْ غَلَا
 مُوَحَّدٍ وَالسُّدُسُ لِلذَّمِّيَّةِ
 ثَلَاثَةُ الْأَرْبَاعِ مِنْ غُرْمِ الذَّكَرِ

الباب الرابع

فيما يلزم فيه الدية كاملة مما عدا النفس وفي غير ذلك

وَإِنِ انْقَطَعَتْ أَلْفًا مِنْ عَيْنَيْهِ
 وَالْحَاجِبِينَ إِنْ هُمَا لَمْ يَنْبَتَا
 أَوْ قُطِعَ الْأُذُنَانِ أَوْ حَلَّ الصَّمَمُ
 وَالشَّفْتَانِ الذُّوقُ أَوْ أَنْفٌ جُذِعَ
 أَوْ قَلَعَ الْأَسْنَانِ كُلُّهَا وَبَتَّ
 وَالصُّلْبَ وَالْيَدَيْنِ وَالشَّوْكَاتِ
 وَالْإِلْيَتَيْنِ وَذَهَابِ الْعَقْلِ
 أَوْ بِيضَتِيهِ وَبَجَبِ الْآلَةِ
 وَفِي الْعَمَى وَالْقَطْعِ لِلْأَجْفَانِ
 لِسَانَهُ وَالسَّوْمُ مَهْمَا نَبَتَا
 أَوْ قُطِعَ اللِّسَانُ أَوْ زَالَ الْكَلِمُ
 مُسْتَأْصِلًا أَوْ شَمَّهُ قَدْ اتَّزَعُ
 شَعْرٌ لِرَأْسٍ أَوْ لِحَاءٌ مَا نَبَتَ
 وَحَلَمَتِي أَنْثَى وَفِي الرَّجْلَيْنِ
 أَوْ قُوَّةِ الْجِمَاعِ مِنْ ذَا الْفَحْلِ
 وَمِشْفَرِي الْفَرْجِ مِنْ امْرَأَةٍ

لِلْبَوْلِ أَوْ لِعَائِطٍ أَنْ تَمْنَعَا
وَفِيهِ إِنْ يَبُتَ حُكُومَةٌ مَعِي
مِنْ نَوْعِهِ وَاحِدًا أَوْ اثْنَانِ
وَنِصْفُهَا إِنْ كَانَ غَيْرُهُ وَجِدَ
وَنِصْفُ عَشْرِهَا لِسِنِّ كَسْرَةٍ
أَوْ كَانَ قَدْ أَخْرَجَ مِنَ الْأَنْفِ الدَّمَ
وَنِصْفُهُ إِنْ كَانَ مِنْ إِحْدَاهُمَا
وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَصْلِهِ قَدْ انْقَطَعَ
حُكُومَةٌ فِيهِ وَظْفِرٌ وَشَعْرٌ
عُضْوٌ وَصَحَّ دُونَ شَيْنٍ وَارْتَجَعَ
أَرْبَعَةٌ كَذَا إِذَا مَا كَسْرَةٍ
مِنْ غَيْرِ شَيْنٍ بِبَعِيرَيْنِ اكْتَفَى

وَفِضَّهَا وَهُوَ إِذَا لَمْ تَسْطِعَا
وَالْجِلْدُ إِنْ يُسْلَخُ إِذَا لَمْ يَرْجِعِ
وَكُلُّ شَيْءٍ كَانَ فِي الْإِنْسَانِ
تَلَزَمَ فِيهِ دِيَةٌ مَهْمَا فُقِدَ
وَعَشْرَةٌ إِنْ كَانَ فِيهِ عَشْرَةٌ
وَعَشْرُ عَشْرِهَا لِظْفِرٍ وَغَمِي
هَذَا إِذَا مَا كَانَ مِنْ كِلْتَاهُمَا
وَنِصْفُهُ أَيْضًا لِظْفِرٍ إِنْ صُدِعَ
وَرُبْعُهَا لِشَارِبٍ وَإِنْ نَظِرَ
وَمِثْلُهُ السِّنُّ كَذَا إِذَا انْخَلَعَ
وَإِنْ عَلَى شَيْنٍ فَفِيهِ أُنْبَعْرَةٌ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ كَسْرِهِ شَفِي

الباب الخامس

في الجروح

وَصِفَةُ الْجُرُوحِ مِنْهَا الدَّامِيَّةُ وَهِيَ الَّتِي أَضْحَتْ بَدَمٍ جَائِيَّةُ

وَبَاضِعٌ وَهِيَ الَّتِي تَشُقُّ
تَأْخُذُ فِي اللَّحْمِ بِلَا اسْتِعْرَاقٍ
وَهِيَ الَّتِي تَجُزُّ لَحْمَهُ إِلَى
وَمُوضِحٌ مُوضِحٌ ذَاكَ الْعَظْمَا
إِنْ زَادَ أَوْ قَلَّ إِذَا لَمْ تَنْقُلَهُ
وَسَمَّهَا مَأْمُومَةٌ إِذَا انْتَهَتْ
وَإِنْ تَكُنْ فِي الْجَوْفِ تُدْعَى الْجَائِفَةَ

جِلْدَتَهُ وَمَلْحَمٍ تَرِقُّ
وَإِنْ تَزِدُ فَسَمَّ بِالسَّمْحَاقِ
قَشْرٌ هُنَاكَ فَوْقَ عَظْمِهِ عَالًا
وَهَاشِمٌ إِنْ هَشَّمْتَهُ هَشَمًا
وَإِنْ تَنْقُلَهُ تُسَمَّى الْمَنْقَلَةَ
إِلَى الدَّمَاعِ وَعِظَامَهُ عَدَتْ
وَنَافِذٍ فِي غَيْرِهِ أَوْ تَالِفَةَ

ذَكَرَ أَرُوشَ الْجُرُوحِ

فِي مَقْدَمِ الرَّأْسِ بَعِيرٌ إِنْ دَمَتْ
وَمَلْحَمٌ لَهَا ثَلَاثُ أُنْعِمَةٍ
وَخَمْسَةٌ لِمُوضِحٍ وَإِنْ هَشِمٌ
خَمْسَةٌ عَشْرٌ ثُمَّ لِلْمَأْمُومَةِ
وَمِثْلُهُ جَرْحُ فَقَارِ الظُّهْرِ
وَإِنْ تَكُنْ فِي الْوَجْهِ تُعْطَى ضِعْفَهُ
وَفِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْتُ يُعْتَبَرُ

ثُمَّ الْبَعِيرَانِ إِذَا مَا بُضِعَتْ
أَرْبَعَةٌ إِذَا انْتَهَتْ لِلْقَشْرَةِ
فَعَشْرَةٌ وَلِمَنْقَلٍ حَكْمٌ
ثَلَاثُ تِلْكَ الدِّيَةِ الْمَعْلُومَةِ
كَذَا الْفُرُوجِ وَمَحَارِ الصِّدْرِ
أَوْ سَائِرِ الْجَنْبِ فُتْعَطَى نِصْفَهُ
رَاجِبَةُ الْإِبْهَامِ طُولًا وَقِصْرُ

لِلطُّولِ اثْنَيْ عَشْرًا وَسَطِ النِّقْطِ
مُصَنَّفُ الْأَصْلِ مُسَاوَاةَ الْعَدْدِ
أَوْ نَقَصَتْ تُعْطَى بِالْإِعْتِبَارِ
هَلْ فِيهِ هَذَا الْإِعْتِبَارُ أَمْ خَلِي
مُعْتَبَرًا وَجَائِزًا سَلِيمَةً
إِلَّا مَوَاضِعًا أَتَتْ مُسَمِّيَةً
وَشَفِيفَةً وَأُذُنَ الْمَسَامِعِ
مِشْفَرًا فَرَجَ امْرَأَةٍ قَدْ نَفَذَا
مِنْ دِيَةِ الْعَضْوِ الَّذِي فِيهِ حَدَثُ

وَعَرَضُهَا أَيْضًا وَقَوْمٌ قَدْ نَقَطُوا
وَنَقَطُوا الْعَرَضَ كَذَاكَ وَاتَّقَدُوا
وَإِنْ تَزَدَ عَنْ ذَلِكَ الْمَقْدَارِ
وَالْخُلْفُ فِي الْهَاشِمِ وَالْمُنْقَلِ
وَلَيْسَ فِي النَّافِذِ وَالْمَأْمُومَةِ
وَكُلُّ نَافِذٍ لَهُ ثَلَاثُ الدِّيَةِ
فِي الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَفِي الْأَصَابِعِ
وَوَرَقَةِ الْأَنْفِ وَتَدْيِ وَكَذَا
أَوْ خُصْوَةِ فَإِنَّهُ لَهُ الثَّلَاثُ

خاتمة في التأثير الغير الجارح

مِنْ غَيْرِ جُرْحٍ بِبَعِيرٍ أَوْ ثَرَتْ
لِضَرْبَةٍ وَوَكْرَةٍ خُمْسُ الْجَمَلِ
لَمْ تُؤَثِّرَنَّ وَالْجِسْمُ يُعْطَى نِصْفَ ذَا

وَلَطْمَةٍ فِي الْوَجْهِ مَهْمَا أَثَرَتْ
وَنِصْفُهُ إِنْ لَمْ تُؤَثِّرْ وَجُعِلَ
إِنْ أَثَرَتْ وَنِصْفُ خُمْسِهِ إِذَا

الباب السادس

في القسامة

إِنْ وَجِدَ الْمَيِّتُ وَفِيهِ أَثْرٌ
فِي قَرِيْبَةٍ لَيْسَ لَهُ عَدُوٌّ
وَلَمْ يَكُنْ فِي جَامِعٍ وَلَمْ يَمُتْ
تَخْلَفُ مِنْ رِجَالِهَا خَمْسُونَ
وَمَا عَدَا الْأَعْمَى فَكُلٌّ يَخْلَفُ
وَأَنَّهُ بِنَفْسِهِ مَا أَتْلَفَا
وَكَرَّرُوا الْيَمِينَ مَهْمَا نَقَصُوا
قَتَلَ وَلَمْ يُعْلَمَ لَهُ مُؤَثِّرٌ
وَمَا عَلَى مُعَيَّنٍ قَدْ ادَّعُوا
مِنَ الزَّحَامِ فَقَسَامَةٌ تَبَتْ
مِمَّنْ عَدَا الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونَ
بِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِ مَنْ ذَا الْمُتْلَفُ
ثُمَّ عَلَيْهِمْ غُرْمُهُ عَلَى الْوَقَا
عَنْ ذَلِكَ الْعَدِّ وَقَدْ تَخَلَّصُوا

الكتاب الخامس عشر

في الحدود

يُقِيمُهَا الإِمَامُ وَالْمُحْتَسِبُ أُعْنِي الأُحْدُودَ حِينَ صَحَّ السَّبَبُ
أَمَّا الإِمَامُ فَهُوَ لَمْ يَخْتَلَفُوا فِيهِ وَلَكِنْ فِي سِوَاهُ اخْتَلَفُوا

ذكر حد المحارب

وَيَطْلُبُ الإِمَامُ وَالْمُحْتَسِبُ مُحَارِباً لَللَّهِ ظَلَّ يَهْرَبُ
يَطْلُبُهُ مَا وَجَدَ السَّبِيلَ لَهُ وَذَاكَ نَفِيَهُ عَلَى مَا فَعَلَهُ
وَفِيهِ تَفْصِيلٌ إِذَا مَا وَجَدَهُ فَشَاهِرُ السَّلَاحِ يَقَطَعْنَ يَدَهُ
وَإِنْ يَكُنْ أَتْلَفَ مَالاً أَوْ أَخَذَ يَدًا وَرَجُلًا مِنْ خِلَافٍ مِنْهُ جَدًّا
وَالصَّلْبُ وَالقَتْلُ إِذَا مَا قَتَلَا وَالْعَفْوُ مَهْمَا تَابَ عَنْهُ حَصَلَا
لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ تَكُونَ التَّوْبَةُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنَالَ مِنْهُ القُدْرَةُ
وَلَا يَصِحُّ بَعْدُهَا وَلَوْ عَفَا صَاحِبُ ذَا الحَقِّ الَّذِي قَدْ أَتْلَفَا
وَسَبَبُ الحَرْبِ سِلَاحٌ شَهْرًا بَغِيًّا أَوْ الفَسَادُ مِنْهُ ظَهْرًا
وَشَرْطُهُ مِنْ مُسْلِمٍ لَا يَسْتَحِلُّ لِأَخْذِ مَا نِيلَ وَقَتْلِ مَنْ قَتَلَ

ذكر حد السارق

وَسَارِقٌ لِرُبْعِ دِينَارٍ فَمَا
تُقَطَّعُ يَمْنَاهُ مِنَ الرَّسْغِ إِذَا
أَوْ شَهِدَ الْعَدْلَانِ وَالْغَرِيمُ
وَشَرَطُ ذَا السَّارِقِ أَنْ لَا يَدَّعِي
وَكُوْنَهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ أَوْ وَلَدٍ
وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْأَوْلَى تَلْزُمُهُ
وَشَرَطُ ذَا الْمَسْرُوقِ مَا قَدْ مَلَكَ
وَلَا غَنِيْمَةٌ وَيَيْتَ مَالٍ
فَوْقَ مِنَ الْحِرْزِ كَدَارٍ فَاغْلَمَا
أَقْرَأْتَهُ لِيَذَاكَ أَخَذَا
عَلَى ادَّعَاءِ حَقِّهِ مُقِيمٍ
بِأَخْذِهِ حَقًّا لَهُ لَمْ يُدْفَعِ
وَلَا شَرِيكَ فِي مَحَلٍّ أَوْ سَبَدٍ
نَفَقَتُهُمْ فِي حَالٍ مَا يَظْلِمُهُ
غَيْرَ وَدِيْعَةٍ وَغَيْرَ مُشْتَرَكٍ
وَلَا كَنَحْوِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ

ذكر حد المرتد

وَيُقْتَلُ الْمُرْتَدُّ عَنِ إِسْلَامِهِ
وَصِفَةٌ ارْتِدَادِهِ أَنْ يَجْحَدَا
أَوْ شَكَّ فِيهِ بَعْدَ أَنْ عُلِّمَهُ
إِنْ لَمْ يَتُبْ قَبْلَ انْتِهَاءِ حِمَامِهِ
مَا لَزِمَ الْعَاقِلَ أَنْ يَعْتَقِدَا
أَوْ جَهْلَ الْوَاجِبَ أَنْ يَعْلَمَهُ

ذكر حد الزاني

وَالزَّانِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُحْصَنًا
وَحَدُّهُ الرَّجْمُ إِذَا مَا أُحْصِنَا
وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ بِمُحْصَنٍ جُلِدَ
فِي مُحْصَنٍ عَبْدٍ وَإِنْ لَمْ يُحْصَنَا
وَذَلِكَ أَنْ يُقِرَّ بِالزَّنَا وَلَمْ
أَوْ شَهِدَ الْعُدُولُ مِنْهُمْ أَرْبَعَةَ
وَشَهِدُوا بِأَنَّهُمْ رَأَوْهُمَا
أَوْ غَيْرَ مُحْصِنٍ وَكُلُّ بَيْنَا
بِحُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ بِهَا بَنَى
مِائَةَ جَلْدَةٍ وَنِصْفُ ذَا الْعَدَدِ
فِي حَدِّهِ خُلْفًا إِذَا مَا قَدْ زَنَا
يَرْجِعُ إِلَى أَنْ يَرَى بِالْحَدِّ الْأَلَمَ
وَعَيْنُوا زَمَانَهُ وَمَوْضِعَهُ
كَالْمِيلِ فِي مَكْحَلَةٍ فَرَجَاهُمَا

ذكر حد القاذف

وَيُجْلَدُ الْقَازِفُ حُرًّا مُؤْمِنًا
وَشَرْطُ ذَا الْقَازِفِ بَالِغُ عَقْلِ
يُحَدُّ مَهْمَا شَهِدَ الْعَدْلَانِ
مِنْ أَوْسَطِ الْجَلْدِ ثَمَانِينَ وَقَدْ
وَيُرْفَعُ الْحَدُّ إِذَا ذَاكَ اعْتَرَفَ
غَيْرَ صَبِيٍّ وَهُوَ قَذْفٌ بِالزَّنَا
وَلَمْ يَكُنْ أَبًا وَلَا زَوْجًا فَعَلُ
أَوْ أَنَّهُ أَقْرَبُ بِاللِّسَانِ
قِيلَ يُحَدُّ الْعَبْدُ نِصْفَ ذَا الْعَدَدِ
أَوْ جَاءَ هَذَا بِالشُّهُودِ وَوَصَفُ

ذكر حد الشارب

وَشَارِبُ الْمُسْكِرِ وَهُوَ عَاقِلٌ وَعَالِمٌ بِسُكْرِهِ أَوْ جَاهِلٌ
مُحَرَّمٌ لِشُرْبِهِ أَوْ مُسْتَحِلٌّ وَغَيْرُ مُكْرَهٍ عَلَى مَا قَدْ عَمِلَ
يُجْلَدُ فِي الْحَدِّ ثَمَانِينَ إِذَا مَا كَانَ حُرًّا وَلِعَبْدٍ نِصْفُ ذَا

الكتاب السادس عشر

في الجهاد وفيه ثلاثة أبواب

الباب الأول

في أقسام الجهاد

إِنَّ الْجِهَادَ مِنْهُ فَرَضٌ عَيْنٍ حَتَّى النِّسَاءَ وَهُوَ أَنْ يُدَافِعَا
وَمِنْهُ يَلْزَمُ الْجَمِيعَ وَسَقَطَ وَمِنْهُ يَلْزَمُ الْفَرَضُ يُحِطُ
وَسَبَبُ الْوُجُوبِ قُدْرَةٌ عَلَى حَرْبِ الْعَدُوِّ وَإِمَامٌ عَدْلًا
وَمِثْلُهُ مُحْتَسَبٌ قَدْ سَلِمَا لِأَمْرِهِ مِنَ التَّقَاةِ الْعُلَمَاءُ
وَصِفَةُ الْقُدْرَةِ كَوْنُهُمْ عَدَدٌ نِصْفَ الْعَدُوِّ وَكَذَلِكَ فِي الْعَدَدِ

الباب الثاني

في أصناف المحاربين وهم صنفان

الصنف الأول المشركون

وَمَنْ يَحِلُّ حَرْبُهُ صِنْفَانِ
فَالْمُشْرِكُونَ مِنْهُمْ مَنْ تُقْبَلُ
وَهُمْ أَوْلُوا الْكِتَابِ مُطْلَقًا وَمَنْ
أَمَّا الْأَوْلَى قَدْ عَبَدُوا الْأَصْنَامَا
وَالطُّفْلُ وَالْمَرْأَةُ لَيْسَ يُقْتَلُ
وَهَرَمٌ وَمُقَعَّدٌ مَجْتُونٌ
وَمَا عَلَيْهِمْ جَزِيَةٌ وَتُعْتَنَمُ
وَصَحَّ سَبْيُهُمْ جَمِيعًا وَوَرَدُ
إِلَّا قَرِيشًا لِاحْتِرَامِ الْمُصْطَفَى
وَلَا يَجُوزُ حَرْبُهُمْ مِنْ قَبْلِ
هُمْ أَهْلُ بَغْيٍ وَذُورٌ كُفْرَانِ
عَنْ حَرْبِهِ الْجَزِيَّةُ أَوْ مَا يُجْعَلُ
فِي حُكْمِهِمْ مِثْلَ الْمَجُوسِ فَاغْلَمَنْ
فَالْحَرْبُ حَتَّى يُظْهِرُوا الْإِسْلَامَا
وَرَاهِبٌ بِنَفْسِهِ مُعْتَزِلٌ
وَيُقْتَلُ الْحَارِبُ وَالْمُعِينُ
أَمْوَالُهُمْ طَرًّا إِذَا الْحَرْبُ اظْطَرَمَ
فِي الْعَرَبِيِّ الْخُلْفُ وَالسَّبْيُ أَسَدُ
وَتَرْكِيهِ لِسَبْيِهِمْ تَعَفُّفَا
دَعْوَتِهِمْ إِلَى الْهُدَى الْمُسْتَعْلَى

ذكر الغنيمة

وَكُلُّ مَا قَدْ غَنِمُوهُ يُقَسَّمُ
أَرْبَعَةً لِحَاضِرِي الْقِتَالِ
لِلْفَارِسِ اثْنَانِ وَسَهْمٌ لِلرَّجُلِ
لِلْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَالشَّيْخِ الْهَرِمِ
وَيُقَسَّمُ الْخُمْسُ عَلَى أَرْبَعَةٍ
وَاللِّيَتَامَى الثَّانِي ثُمَّ الثَّلَاثُ
وَيُقَسَّمُ الرَّابِعُ فِي ثَلَاثَةٍ
وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَالْمُطَلِبِ
وَالْإِمَامِ فِيهِ النَّظَرُ
يُنْفِذُهُ فِي قُوَّةِ الْإِسْلَامِ
وَهَكَذَا سَهْمُ الرَّسُولِ بَعْدَ مَا
خَمْسَةَ أَقْسَامٍ سِهَامًا تُعْلَمُ
أَحْرَارُهُمْ مَنْ بَالِغِي الرَّجَالِ
وَارْضَخُ لِمَنْ لَمْ يُعْطِ سَهْمًا مَا حَصَلَ
إِنْ حَضَرُوا أَوْ لِصَبِيٍّ يَغْتَنِمُ
فَوَاحِدٌ يُعْطَى ذَوِي الْمَسْكَنَةِ
لَا بِنِ سَبِيلٍ جَاءَ وَهُوَ وَاعِثٌ
لِللَّهِ وَالرَّسُولِ وَالْقَرَابَةِ
فَلْيُتَحَفُّوا إِنْ عَلِمُوا بِالنَّسَبِ
إِذَا هُمُومًا قَدْ جَهَلُوا أَوْ كَفَرُوا
وَفِي صَلَاحِ عَمٍّ لِلْأَنْثَامِ
مَاتَ وَسَهْمُ اللَّهِ أَيْضًا فَاغْلَمَا

ذكر الجزية

وَأَكْثَرُ الْجَزِيَةِ قَالُوا أَرْبَعَةً
وَأَوْسَطُ الْحَالِ عَلَيْهِ اثْنَانِ
مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى أَهْلِ السَّعَةِ
وَوَاحِدٌ عَلَى الْفَقِيرِ الْعَانِي

فِي كُلِّ شَهْرٍ وَالْفَلَيْسِ فَاغْذِرِ
عَلَى نَصَارَى الْعُرْبِ دُونَ الْعَجَمِ
بَلْ مَا يَرَى الْإِمَامُ فِيهِمْ يُفَعَلُ

يُعْطُونَهَا بِذَلَّةٍ وَصَغْرِ
وَضُوعِفَتْ زَكَاةُ هَذَا الْمُسْلِمِ
وَعَدَمُ التَّحْدِيدِ عِنْدِي أَعْدَلُ

الصف الثاني البغاه

مَوْلَاهُمْ لَكِنَّهُمْ تَمَرَّدُوا
لَتَرَكَ مَا قَدْ حَرَّمَ الْإِسْلَامُ
حَتَّى يُوْؤَبُوا قَسْرَةً إِلَيْهِ
وَجَازَ أَنْ يُضَاعَ أَوْ يُحْطَمَا
وَإِنْ يَكُنْ مَأْوَى لَهُمْ يُجَازُوا
عَنْ دِينِنَا وَالْمَالِ وَالْأَجْسَامِ
بِنَفْسِهِ أَوْ أَمْرِهِ مَنْ عَدَلَا
فِي الْبَغْيِ بَيْعَةٌ أَوْ الْعَهْدِ نَكْثُ
أَوْ كَانَ مَأْمُومًا أَوْ الْحِلَّ ابْتَدَعَ
وَأَمِنَ الْجَانِي أَوْ لَمْ يُؤْمَنْ
إِلَّا الْإِمَامُ وَالَّذِي يَحْتَسِبُ

أَمَّا الْبَغَاةُ فَأَنْاسٌ وَحَدُوا
فَأَنَّهُ يَدْعُوهُمْ الْإِمَامُ
فَإِنْ أَبَوْا قَاتَلَهُمْ عَلَيْهِ
وَلَا يَحِلُّ مَالُهُمْ فَيُعْنَمَا
وَمَا عَلَى جَرِيحِهِمْ يُجَازُ
وَجَازَ دَفْعُهُمْ بِلَا إِمَامٍ
وَجَازَ أَيْضًا قَتْلُ مَنْ قَدْ قَتَلَ
كَذَلِكَ إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ أَوْ حَدَثُ
وَمُطْلَقًا كَانَ إِمَامًا مُتَّبَعُ
وَأَذِنَ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ
وَعَبْرٌ مَنْ ذَكَرْتُ لَيْسَ يَحْرُبُ

الباب الثالث

في الإمامة

وَوَاجِبٌ أَنْ يَنْصِبُوا إِمَامًا
وَهِيَ إِذَا كَانُوا رِجَالًا فَرِغُوا
وَذَلِكَ الشَّاعِلُ نَحْوُ رِقِّ
وَفِيهِمْ سِتَّةٌ أَهْلُ عِلْمٍ
وَقَدْ رَجَوْا نَصْرًا فَثَمَّ عَمَدُوا
وَلَيْكَ ذَا شَجَاعَةٍ وَحَزْمٍ
وَعَيْرَةٍ عَلَى اتِّهَاكِ الْحُرْمِ
لَيْسَ بِنُذِي رِقِّ وَلَا جُنُونٍ
وَمَا بِهِ زَمَانَةٌ أَوْ هَرَمٌ
وَلَمْ يَكُنْ عَلَى كَبِيرِ حُدَا
وَوَجِبَتْ طَاعَتُهُ إِنْ عَقَدَا
إِنْ سِتَّةٌ كَانُوا وَإِنْ كَانُوا أَقْلًا
وَلَا يَجُوزُ خَلْعُهُ بِلَا سَبَبٍ
وَلَمْ يَتَّبِ أَوْ كَانَ نَفْسَهُ خَلَعُ

إِنْ وَجَدُوا اسْتِطَاعَةَ تَمَامًا
مِنْ شَاغِلٍ وَالْأَرْبَعِينَ بَلَّغُوا
وَعَدَمٍ وَمَرْضٍ وَفَتْقٍ
وَوَرَعٍ وَثِقَةٍ وَعَزْمٍ
لأَفْضَلِ الْقَوْمِ تُقَى وَعَقَدُوا
مُرْتَدِيًا بَعْفَةً وَحِلْمٍ
وَذَا وَقَا بَعْهَدِهِ وَالذَّمَمِ
وَلَا صَبِيًّا أَوْ أَخَا مُجُونٍ
أَوْ خَرَسُ أَوْ الْعَمَى أَوْ صَمَمٍ
حَتَّى وَلَوْ تَابَ وَأَبْدَى الرُّشْدَا
عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ مَمَّنْ وَجِدَا
وَإِنْ يَشَا خَلِيفَةً عَنْهُ فَعَلُ
وَجَازَ إِنْ أَتَى الْكَبِيرَ وَارْتَكَبُ
أَوْ أَنَّهُ فِي مُوجِبِ الْحَدِّ وَقَعُ

| | |
|---------------------------------------|---------------------------------------|
| أَوْ زَالَ عَقْلُهُ وَضَلَّ رُشْدَهُ | فَأَنَّهُ يُنْصَبُ مَنْ يَحُدُّهُ |
| أَوْ نَطَقَهُ فَلَا يَبِينُ خَبْرَهُ | أَوْ سَمِعَهُ جَمِيعَهُ أَوْ بَصَرَهُ |
| أَوْ عَلِيَّةٌ دَائِمَةٌ أَوْ سَقَمٌ | أَوْ ذَهَبَتْ قُوَّتُهُ بِهِرَمٍ |
| إِلَّا إِذَا بَحَرَ هُنَاكَ قَطَعَا | وَلَا يَكُونَانِ إِمَامَيْنِ مَعَا |
| مَعَا وَإِلَّا فَهُوَ مَنْ تَقَدَّمَا | وَبَاطِلٌ إِنْ عَقَدَتْ عَلَيْهِمَا |
| أَيُّهُمَا قَدْ نَصَّبُوهُ أَوْلَا | وَبَطَلَتْ أَيْضاً إِذَا مَا جَهَلَا |

خاتمة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

| | |
|--|--|
| وَلَمْ يَخَفْ فِي النَّفْسِ وَالْمَالِ الضَّرَرَ | وَيَلْزِمُ الْعَاقِلَ حُرّاً إِنْ قَدَرَ |
| إِذَا رَجَا امْتِثَالَ أَهْلِ الْمُنْكَرِ | أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ وَرَفْعُ مُنْكَرٍ |

الكتاب السابع عشر

في الأحكام وفيه خمسة أبواب

الباب الأول

في الحكم والحاكم

وَيُنْفَذُ الْحُكْمَ الْإِمَامُ الْعَادِلُ
وَشَرْطُهُ حُرٌّ سَلِيمٌ بَصِيرٌ
وَجَائِزٌ إِنْفَاذُهُ فِي الْمَسْجِدِ
وَيَنْبَغِي تَنْزِيهُهُ مِنْ فَحْشٍ
وَلَا يَصِحُّ مِنْ جَنَابِ الظُّلْمَةِ
مَعَ غَدَمِ الْمُزَوِّجِ الْمَعْلُومِ
وَلَزِمَ الْغَرِيمُ أَنْ يُسَالَّمَ
وَصَحَّ حُكْمُهُمْ إِذَا مَا حَكَّمُوا
وَلَا يَصِحُّ قَضَاؤُهُمْ لِيَحْكُمُوا
أَوْ عَلِمُوا عَدْلَ الْأُولَى قَدْ شَهِدُوا
وَمَا لَنَا أَنْ نُنْفِذَ الْأَحْكَامَ
كَذَاكَ قَاضِيهِ الْفَقِيهُ الْفَاضِلُ
وَسَمِعَهُ مِنْ صَمٍّ وَضَرَرِ
إِلَّا الْحُدُودَ وَالْقِصَاصَ فَابْعَدِ
تِلْكَ الدَّعَاوَى وَالْمَقَالِ الْوَحْشِ
حُكْمٌ سِوَى تَزْوِجِهِمْ لِمُسْلِمَةٍ
أَوْ نَصَبُوا الْوَكِيلَ لِلْيَتِيمِ
إِنْ حَكَّمُوا الْحَقَّ الَّذِي قَدْ لَزِمَا
إِلَّا عَلَى الَّذِي حَكَّمَهُمْ إِنْ حَكَّمُوا
إِلَّا إِذَا الْحَقَّ الْخُصُومُ عَلِمُوا
وَلَمْ يَكُنْ فِي الْبَابِ خُلْفٌ يُوجَدُ
بِأَمْرِهِمْ فِيمَا عَدَا الْأَيْتَامَا

وَهِيَ الَّتِي وَلِيَّهَا قَدْ عُدِمَا
أَوْ سُنَّةَ الرَّسُولِ قَطْعًا بَطْلًا
أَوْ نَالَ ذَا الْقَاضِيِ الْفُسُوقُ بَعْدَ مَا
أَوْ حَدَثَ الْجُنُونُ أَوْ بِلَادَهُ
لِلْحَاكِمِ الْبَعِيدِ قَاضٍ أَقْرَبُ
فَيُنْفَذُ الْحُكْمَ عَلَى مَا وَقَعَا
لَا يُفْصَلَانِ إِنْ نَأَى الشُّهُودُ

وَمَا عَدَا تَزْوِيجٍ مَنْ تَقَدَّمَ
وَكُلُّ حُكْمٍ خَالَفَ الْمُنْزِلَ
أَوْ بِخِلَافِ رَأْيِهِ قَدْ حَكَمَا
قَدْ شَهِدُوا أَوْ قَبْلَ ذِي الشَّهَادَةِ
أَوْ خَرَسَ أَوْ صَمَّمَ وَيَكْتَسِبُ
يَذَكُرُ فِيهِ مَا رَأَى وَسَمِعَا
وَأَسْتُثْنِي الْقِصَاصُ وَالْحُدُودُ

الباب الثاني

في الشهادة

فِيهِ سِوَى أَرْبَعَةٍ قَدْ عُدُّوا
فِي سَائِرِ الْحُدُودِ عَدْلَانِ غِنَى
ثِنْتَانِ عَنِ عَدْلِ وَهُوَ أَوْسَعُ
وَفِي الْحُقُوقِ مُطْلَقًا يَبَاحُ
إِنْ شَهِدَتْ غُيُوبَهَا وَوَلَدَهَا
فِي مَرْضِعٍ وَمَنْ رَأَتْهَا وَالِدَةَ

ثُمَّ مِنَ الْأُمُورِ مَا لَا يُقْبَلُ
لَيْسَ بِهِمْ أَثَى وَذَلِكَ الزَّيْنَا
لَيْسَ بِهِمْ أَثَى وَقِيلَ يَسَعُ
وَمِثْلُهُ الطَّلَاقُ وَالنِّكَاحُ
وَفِي أُمُورٍ فَالِنِّسَاءِ وَحَدَّهَا
رَضَاعَهَا وَقِيلَ تُجْزِي وَاحِدَةَ

وَبَالِغٍ وَعَاقِلٍ فَيَجْزِمُ
 وَفِي النِّكَاحِ قِيلَ وَالْإِرْجَاعِ
 فِي تَوْبَةٍ وَلَوْ مِنَ الْعَيْدِ
 مِنْ بَعْضِهِمْ لِبَعْضِهِمْ وَيُفْصَلُ
 شَهَادَةُ الْعُدُولِ مَّا فَاقِبِلِ
 فِيمَا يُوَافِقُونَ فِيهِ دِينَنَا
 فَرَدَّهَا مِنْهُمْ عَلَيْنَا مُطْلَقًا
 وَأُمَّهِ وَالْجَدِّ وَابْنِ النَّسَبِ
 وَقُبِلَتْ مِنْهُمْ عَلَيْهِ فَاشْهَدِ
 فَلَا غَدْلُ الْقُبُولِ حِينَ آبَا
 مِنَ الَّذِي قَدْ زَالَ مِنْهُ الْبَصَرُ
 مَنْ جَرَّ لِلنَّفْسِ انْتِفَاعًا إِذْ شَهِدَ

وَصِفَةُ الشَّاهِدِ حُرٌّ مُسْلِمٌ
 وَجَازٌ غَيْرُ الْعَدْلِ فِي الرِّضَاعِ
 وَقُبِلَتْ شَهَادَةُ الْوَحِيدِ
 فِي كُلِّ أَهْلِ مِلَّةٍ فَتُقْبَلُ
 وَقُبِلَتْ عَلَى جَمِيعِ الْمَلَلِ
 وَقُبِلَتْ مِنْ قَوْمِنَا عَلَيْنَا
 إِلَّا الْخُدُودَ ثُمَّ بَعْضٌ أَطْلَقَا
 وَالْخُلْفُ فِي قَبُولِهَا مِنَ الْأَبِ
 وَجَدَّةِ وَالزَّوْجِ وَابْنِ الْوَالِدِ
 وَشَاهِدُ الزُّورِ إِذَا مَا تَابَا
 وَقُبِلَتْ فِي كُلِّ مَا لَا يُبْصَرُ
 وَمَا سِوَاهُ فَهُوَ رَدٌّ وَيُرَدُّ

ذكر الشهادة عن الشهادة وعن الشهرة

شَهَادَةٌ وَقُبِلَتْ عِنْدَ الْقَضَا
 وَعَنْ مُسَافِرٍ وَعَنْ فَقِيهِ

وَيَرْفَعُ الْعَدْلَانِ عَمَّنْ مَرِضًا
 فِيمَا عَدَا الْقِصَاصِ وَالْخُدُودِ

وَشَرْطُهُ بَقَاءُ مَنْ عَنْهُ رُفِعَ
لَيْسَ بِرَاجِعٍ عَنِ الشَّهَادَةِ
وَبَعْدَ مَوْتِ الْأَصْلِ وَاحِدًا قَبْلُ
وَجَازًا أَنْ يَشْهَدَ عَنْ مَوْتِ شَهْرٍ
إِلَى نُفُوزِ الْحُكْمِ غَيْرَ مُبْتَدِعٍ
وَلَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ يَطِيقُ إِشْهَادَهُ
عَنْهُ إِذَا كَانَ اثْنَتَيْنِ أَوْ رَجُلًا
أَوْ نَسَبًا أَوْ النِّكَاحِ الْمُشْتَهَرِ

الباب الثالث

في بيان من عليه البيعة ومن عليه اليمين وفيما لا يمين فيه

وَصَاحِبُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ الْبَيْعَةُ
فِيمَا عَدَا النِّكَاحَ وَالطَّلَاقَ
كَذَلِكَ الرَّجْعَةُ أَوْ إِذَا ادَّعَى
إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ أَوْ فَتَخْرُجُ
أَوْ ادَّعَتْ طَلَّاقَهَا أَوْ خُلِعَهَا
وَلَا يَمِينُ إِنْ يَكُنْ قَدْ أَنْكَرَا
كَذَا إِذَا ادَّعَى عَلَى صَبِيٍّ
أَوْ ادَّعَى السَّهْمَ مِنَ الْغَنِيمَةِ
أَوْ ادَّعَى عَلَى الشُّهُودِ الزُّورَا
أَوْ يَخْلِفُ النَّافِي يَمِينًا بَيْنَهُ
وَالْخُلْعَ وَالظَّهَارَ وَالْعِتَاقَا
تَزْوِجَهَا فَأَنْكَرَتْ لَمْ يُسْمَعَا
عَنْهُ وَلَا يَمِينُ ثُمَّ تَلَجُ
فَإِنْ آتَتْ بَيْنَهُ فَاسْمَعْ لَهَا
وَهَكَذَا جَمِيعُ مَا قَدْ ذُكِرَا
أَوْ ذِي جُنُونٍ أَوْ أَبٍ وَفِيٍّ
أَوْ شَرِكَةٍ فِي الْمَالِ وَالْبَهِيمَةِ
أَوْ قَالَ لِلْقَاضِي حَكَمْتَ الْجُورَا

أَوْ قَالَ ذَا عَبْدِي لِشَخْصٍ جَهْلًا وَأَنْكَرَ الشَّخْصُ الْمَقَالَ وَاعْتَلَا
وَلَا يَمِينٌ فِي الْحُدُودِ فَإِذَا أَتَى عَلَيْهِ بِشُهُودٍ نَفَذَا

الباب الرابع

فيما يلغى من البيّنات والدعاوى
وفي الحكم على الغائب والمفقود

وَأَلْغَيْتَ بَيِّنَةً أَظْهَرَهَا إِذْ حَلَفَ الْخَصْمُ وَقَدْ أَهْدَرَهَا
وَأَلْغَيْتَ دَعْوَى تُكُونُ فِي النَّسَبِ لِغَيْرِ نَحْوِ الْعَقْلِ أَوْ إِرْثٍ وَجَبَ
أَوْ ادَّعَى شَيْئًا وَجُودُهُ امْتَنَعَ أَوْ نَصَبَ الدَّعْوَى عَلَى الَّذِي شَسَعُ
وَإِنْ تَوَلَّى بَعْدَ مَا قَدْ سَمِعَا قَوْلَ الشُّهُودِ فَضَلَّ الْحُكْمَ مَعَا
أَوْ غَابَ حَيْثُ لَا يُنَالُ إِنْ دُعِيَ فَيَسْمَعُ الْوَكِيلُ قَوْلَ الْمُدَّعِي
فِيحْكُمُ الْقَاضِي بِمَا قَدْ وَجَبَا فَيُنْفِقُ الزَّوْجَةَ وَلْيُعْطِ الْأَبَا
وَبَعْدَ أَنْ تَمْضِي سِنُونَ أَرْبَعُ يَحْكُمُ بِالْمَوْتِ وَلَيْسَ يَقْطَعُ
إِنْ فَقَدُوهُ فِي مَحَلٍّ يَتَلَفُ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ وَلَيْسَ يُعْرِفُ
وَيَقْسِمُ الْوَارِثُ ثُمَّ تَرَكْتَهُ وَلَتَقْضِ دَيْنَهُ وَفَا وَصِيَّتَهُ
وَطَلَّقَ الْوَلِيُّ زَوْجَهُ إِذَا أَمَرَهُ الْقَاضِي وَإِلَّا أَخَذَا

وطلَّقَ الحَاكِمُ إِنْ تَعَدَّى
تَعْتَدُ عِدَّةَ التِّي تُوفِي
وإنْ أتَى خَيْرَ بَيْنِ زَوْجَتِهِ
وَعِدَّةَ التَّطْلِيقِ تَعْتَدُ لَهُ
وإنْ يَكُ الفَقْدَانُ لَ فِي مِتْلَفٍ
وَحَكْمُهُ قَبْلَ انْقِضَاءِ المُدَّةِ
وَتَكَحَّتْ مِنْ بَعْدِ أَنْ تَعْتَدَا
عَنْهَا عَلَى مَا قَدْ مَضَى وَتُوفِي
وَبَيْنَ أَذْنَى المَهْرِ فِي قَضِيَّتِهِ
إِذَا أَرَادَهَا وَبَعْدُ فَلَهُ
يُنْظَرُ مِثْلَ مُدَّةِ العُمْرِ الوَفِي
حَيِّ لَدَى المِيرَاثِ وَالْوَصِيَّةِ

الباب الخامس

فيما يجتمع فيه يمين وبينه

وَمُدَّعٍ حَقًّا عَلَى مَنْ غَابَا
أَوْ شُفْعَةٍ يَحْلِفُ مَعِ بَيْنَتِهِ
وَأَنَّ ذَا المَبِيعِ لَمْ يَرْضَ بِهِ
كَذَلِكَ الزَّوْجَةُ تَبْغِي النِّفْقَةَ
أَوْ مَيِّتٍ أَوْ رَدًّا بَيْعًا غَابَا
مَا خَرَجَ الَّذِي ادَّعَى مِنْ ذِمَّتِهِ
وَذَا المَعِيبِ مَا دَرَى بَعِيْبِهِ
مِنْ غَائِبٍ وَإِنْ تَكُنْ مُصَدِّقَهُ

الكتاب الثامن عشر

في الفرائض وفيه ثمانية أبواب

الباب الأول

في أهل الإرث

وَمَوْجِبُ الْإِرْثِ نِكَاحٌ أَوْ نَسَبٌ وَعَدَمُ الدَّيْنِ الْمُحِيطِ بِالنَّسَبِ
وَالاتِّحَادُ مِلَّةً وَعَدَمُ رِقٌّ وَقَتْلٌ عَامِداً مُحَرَّمٌ

ذكر من حكم يارثهم الكتاب العزيز

أَبٌ وَأُمٌّ وَأَخٌّ وَأَخِيئَةٌ وَالزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ وَابْنٌ بِنْتُ
وَإِخْوَةُ الْأُمِّ جَمِيعاً حَكَمًا بِإِرْثِهِمْ آيُ الْكِتَابِ فَاغْلَمًا

ذكر من ثبت ميراثهم بالسنة

وَوَرَّثَ الرَّسُولُ أَهْلَ الْعَصَبَةِ ذُكْرَانُهُمْ وَبِنْتُ ابْنِ مُعْجَبَةٍ
وَجَدَّةٌ وَالْأَخْوَاتُ جُعِلًا مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ وَكُمُلًا

ذكر من ثبت ميراثهم بالإجماع

وَجَعَلَ الْإِجْمَاعُ أَوْلَادَ الْوَالِدِ
وَالْجَدُّ كَالْأَبِ وَإِخْوَةَ الْأَبِ
وَجَعَلُوا لِلْأَخْتِ مِنْ أَبِيهِ
وَالْخُلْفُ فِي مِيرَاثِ أَهْلِ الرَّحِمِ
مَنْزِلَةَ الْإِبْنِ إِذَا الْإِبْنُ فَقَدَ
كَإِخْوَةَ كَانُوا لِأُمِّ وَأَبِ
سُدُسًا لَدَى خَلِصَةِ تَحْوِيهِ
مَعَ عَدَمِ الْوَارِثِ طَرًّا فَاعْلَمِ

ذكر ذوي السهام

ذَوُو السَّهَامِ عِنْدَهُمْ اثْنَا عَشَرَ
أَمَّا الذُّكُورُ فَأَبٌ وَجَدُّ
وَفِي النِّسَاءِ أُمُّهُ وَجَدَّتُهُ
وَأَخْتُهُ الشَّقِيقُ وَالَّتِي لِأَبِ
ثَمَانِ نِسْوَةٍ وَأَرْبَعٌ ذَكَرُ
وَالزَّوْجُ مَعَ أَخٍ لِأُمِّ يَكُونُ
وَبِنْتُ ابْنِهِ مَعَهَا وَابْنَتُهُ
وَالْأَخْتُ لِلْأُمِّ وَزَوْجَتُهُ نَجَبٌ

الباب الثاني

في الفرائض المشروعة

نِصْفٌ وَرُبْعٌ ثَمَنٌ وَثَلَاثُ
ثُلَاثَانِ سُدُسٌ لِلَّذِينَ يَرِثُوا

فَالنَّصْفُ لِلْبِنْتِ إِذَا النَّسْلُ انْحَسَمَ
وَبِنْتِ ابْنٍ وَلَاخْتِ خَالِصَةً
كَذَلِكَ الزَّوْجُ وَلَكِنْ شَرَطُوا
فَاشْتَرَطُوا فِي بِنْتِ ابْنِهِ عَدَمَ
وَالْأَخْتِ عَدَمَ ذَكَرٍ لَمَيَّتِ
قَدْ شَارَكُوهَا رُبَّةً وَالْبَعْلِ
وَإِنْ يَكُنْ نَسْلٌ فَلِلرُّبْعِ نَزَلُ
إِنْ عُدِمَ النَّسْلُ وَتُمْنٌ إِنْ وُجِدَ
ذَكَرَاتُهُ وَلِبَنَاتِ ابْنِ حُكْمٍ
وَلَيْسَ نَسْلٌ لِأَبِي أَبِيهَا
وَالنَّسْلُ وَالْآبَاءُ ثُمَّ الثَّلَاثُ
مَعَ عَدَمِ إِخْوَةٍ وَلَوْ إِثْنَيْنِ
وَإِخْوَةَ الْأُمِّ ذُكُوراً كَانُوا
بِشَرَطِ عَدَمِ النَّسْلِ وَالْآبَاءِ
وَالسُّدُسُ أَيْضاً لِأَبٍ مَعَ نَسْلِ
مَعَ عَدَمِ الْأَبِ وَيُعْطَى الْجَدَّةُ
وَلَاخِ الْأُمِّ وَأَخْتِ الْأُمِّ إِنْ

مِنْ صُلْبِهِ وَلَمْ تَكُنْ خُشْيَ أُنْبَهُمْ
وَالْأَخْتِ مِنْ أَبِيهِ بَعْدَ الْخَالِصَةِ
فِي كُلِّ وَاحِدٍ شَرْطاً تُضْبَطُ
نَسْلٍ يُحَادِي أَوْ لِجَدَّهَا الْأَشْمِ
وَعَدَمِ آبَاءٍ وَعَدَمِ إِخْوَةٍ
بِشَرَطِ أَنْ يُعَدَمَ كُلُّ النَّسْلِ
وَالرُّبْعُ لِلزَّوْجَاتِ أَيْضاً قَدْ حَصَلَ
وَالثَّلَاثَانِ لِبَنَاتِ إِنْ فَقِدَ
بِهِ إِذَا الذُّكْرَانُ حَوَّلَهَا عُدَمِ
وَالْأَخَوَاتُ بَانْتِفَاخِهَا
لِلْأُمِّ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَسْلٌ تَرِثُ
وَالسُّدُسُ عِنْدَ وَاحِدٍ مِنْ ذَيْنِ
أَوْ غَيْرِ ذُكْرَانِ إِذَا مَا كَانُوا
وَلَيْسَ شَيْءٌ عِنْدَ هَؤُلَاءِ
ذُكُورِهِ وَجَدَّهِ الْمُسْتَعْلِي
إِنْ لَمْ تَكُنْ أُمٌّ وَأَدْنَى جَدَّةُ
يَنْعَدِمِ الْآبَاءُ مَعَ نَسْلِ زُكْنِ

كَذَا لِأَخْتِ الْأُمِّ مَعَ شَقِيقَتِهِ
وَكَلُّ نَسْلِ لَمْ يَرِثْ لَا يَحْجُبُ
وَكَلُّ مَا وَجُودُهُ شَرَطْتُهُ
وَعَكْسُهُ كَعَكْسِهِ مِثَالُهُ
وَذَكَرَ مَعَ بِنْتِهِ فَلَهُمَا
لِلذَّكَرِ السَّهْمَانِ وَالْأُنْثَى سَهْمٌ
وَهَكَذَا أَوْلَادُ ابْنٍ مَعَ عَدَمِ
وَإِنْ تَكُنْ بِنْتَانِ فابْنَةُ الْوَالِدِ
أَيُّ ذَكَرٍ أَوْ ابْنُ عَمٍّ ذَكَرٌ
وَإِنْ يَكُنْ أَقْرَبَ مِنْهَا ذَهَبًا
وَإِنْ يَكُنْ ابْنٌ لَهُ وَإِخْوَةٌ
لَكِنْ كَذَاكَ الْأَبُ وَالْجَدُّ وَإِنْ
وَإِخْوَةٌ مِنْ جِهَتَيْنِ أَقْرَبُ
وَمَا لَهُمْ إِنْ كَانَ فِيهِمْ رَجُلٌ
وَاسْتُشِيَتْ مَسْأَلَةٌ إِنْ تَرَكَهَا
وَإِخْوَةٌ مِنْ أُمَّهِ فَيَدْخُلُ
هَذَا الَّذِي فِي هَذِهِ قَدْ اسْتَهْرَ

وَلْيُعْطِ بِنْتَ الْإِبْنِ عِنْدَ ابْنَتِهِ
مِثْلَ بَنِي بَنَاتِهِ إِنْ نُسِبُوا
فَعَدْمُهُ يَحْجُبُ مَنْ ذَكَرْتُهُ
أَبٌ وَأَخْتٌ لِأَيِّهِ مِثْلُهُ
مَا يَبْقَى بَعْدَ أَنْ يَحُوزُوا الْأَسْهُمَا
وَوَسْطِ الْخُنْثَى إِذَا شِئْتَ الْقِسْمَ
أَوْلَادِهِ وَمَعَ وَجُودِهِ انْحَسَمَ
لَا شَيْءَ إِلَّا إِنْ أَخَّهَا وَجِدَ
وَإِنْ نَأَى يَعْصِبُهَا فَتَشْكُرُ
بِمَا بَقِيَ فَلَا تَنَالُ نَشَبًا
يَحْجُبُهُمْ وَلَا كَذَاكَ الْإِبْنَةُ
أَبٌ وَجَدٌّ فَهُوَ لِلْأَبِ الْقِمِينُ
مِنْ إِخْوَةٍ مِنْ جِهَةٍ هِيَ الْأَبُ
سِوَى الَّذِي مِنَ الْفُرُوضِ يَفْضُلُ
زَوْجًا وَأَمَّا إِخْوَةٌ مَنْ هَلَكَ
فِي ثَلَاثِهِمْ خَلَصَهُ وَيَبْدُلُ
لَكِنِّي أَقُولُ فِيهَا بِنَظَرٍ

إِنَّ الشَّقِيقَ عَاصِبًا لَا يُشْرِكُ
أَمَّا وَلَوْ كَانُوا إِثْنَا مَحْضًا
فِي سَهْمِ أَهْلِ الْفَرُضِ حِينَ اشْتَرَكُوا
فِيهِمْ يُعْطَوْنَ ذَاكَ الْفَرُضًا

خاتمة في ميراث الخنثى

مَنْ كَانَ ذَا فَرْجٍ كَفَرَجِ الْأُنْثَى
إِنْ خَرَجَ الْبَوْلُ مِنَ الْفَرْجَيْنِ
وَإِنْ تَفَاوَتَ الْخُرُوجُ حُكْمًا
مِيرَاثُهُ نِصْفُ نَصِيبِ الذَّكَرِ
مِثَالُهُ خُنْثَى وَبِنْتٌ وَابْنٌ
أَرْبَعَةٌ وَالْبِنْتُ سَهْمَيْنِ وَمَا
وَإِنْ تَكُنْ خُنْثَى وَبِنْتُ وَابْنَةٌ
ثَلَاثَةٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لَهَا
وَذَكَرِ الْفَتَى فِذَاكَ الْخُنْثَى
مَعًا كِذَاكَ مُعَدَّمُ الْقُبْلَيْنِ
بِهِ إِلَى الْفَرْجِ الَّذِي تَقَدَّمَ
وَنِصْفُ مِيرَاثِ الْفَتَاةِ الْأَشْهَرِ
يُقَسَّمُ تِسْعَةً فَيُعْطَى الْإِبْنُ
يَبْقَى فَلِلْخُنْثَاءِ فَرَضٌ عُلْمًا
إِبْنٌ فِذِي الْفُرُوضِ فِيهَا سِتَّةُ
وَوَاحِدٌ لِبِنْتِ ابْنِ أَصْلَاهَا

الباب الثالث

في العصابات

وَبَعْدَ أَنْ يَأْخُذَ كُلُّ سَهْمَةٍ
فَمَا بَقِيَ فِي الْعَصَبَاتِ فَاقْسِمَهُ

وَبَعْدَهُمْ آبَاؤُهُ وَإِنْ عَلَوْا
 إِلَيْهِ ابْنًا كَانَ أَوْ كَانَ أَبَا
 يَلِيهِمُ الْإِخْوَةَ مِنْ أَبِيهِ
 ثُمَّ بَنُو أَخِي أَبِيهِ عِنْدَهُمْ
 مَنْ كَانَ لِلطَّرْفَيْنِ مِنْهُمْ يُنْسَبُ
 إِرْتُهُمُ الْأَقْرَبَ ثُمَّ الْأَقْرَبَا
 عَنْ عَمِّهِ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ اعْلَمَا
 إِلَّا مَعَ الْبَنَاتِ أُخْتٌ مُعْجَبَةٌ
 أَوْ أُخَوَاتُ الْأَبِ عِنْدَ الْعُدَمِ
 يَعْصِبُهُنَّ حَسَبًا قَدْ ذُكِرَا
 وَحَسَبَ الْمَاضِي لَهُمْ قِسْمُ التَّلْدِ
 يُدْرِكُ كُلَّ مَا أَخُوهُ أُدْرِكُهُ
 أَبٌ وَجَدُّ وَابْنٌ عَمٌ أَخٌ لِأُمِّ
 فَيَأْخُذُ الْفَرَضَ وَبَاقِي الْمَالِ ثُمَّ

أَوْلَهُمْ أَوْلَادُهُ وَإِنْ نَأَوْا
 يَحُوزُهُ الْأَقْرَبُ مِنْهُمْ نَسَبًا
 بَعْدَهُمُ الْإِخْوَةَ مِنْ طَرَفِيهِ
 ثُمَّ بَنُو الْخُلَّصِ أَيْضًا بَعْدَهُمْ
 فَإِنْ تَسَاوَوْا رُتِبَةٌ فَالْأَقْرَبُ
 وَبَعْدَهُمْ أَعْمَامُهُ وَرَتَّبَا
 وَعَمُّهُ مِنْ جِهَتِيهِ قَدِّمًا
 وَلَا تَكُونُ فِي النِّسَاءِ عَصَبَةٌ
 أَوْ أَخَوَاتٌ لِأَبٍ وَأُمِّ
 وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ هَذَا الذُّكْرَا
 وَيَعْصِبُ الْبَنَاتِ وَابْنَةَ الْوَالِدِ
 إِلَّا لَدَى الْمَسْأَلَةِ الْمُشْتَرَكَةِ
 وَقَدْ يَكُونُ عَصَبَةٌ وَذَا سَهْمٌ
 وَالزَّوْجُ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَمِّ

خاتمة في الرد

واردُذِّه في ذوي السَّهَامِ إِنْ عَدِمَ
إِلَّا ابْنَةَ لَابْنِهِ مَعَ بِنْتِهِ
وَإِخْوَةَ الْأُمِّ مَعَ الْأُمِّ وَقَدْ
وَلَيْسَ لِلزَّوْجَيْنِ رَدٌّ غَيْرَ أَنْ
وَلَمْ يَكُنْ ذُو رَحِمٍ لِمَنْ هَلَكَ
عصبة واعطٍ لكلِّ ما قُسمَ
وأخته لأبيه مع أخته
قيلَ على جميعِهِم حَتْمًا يُرَدُّ
لَمْ يَكُ عَاصِبٌ وَذُو سَهْمٍ قَمِينُ
فألحِي مِنْهُمَا يَحُوزُ مَا تَرَكَ

الباب الرابع

في الأرحام

إِنْ عُدِمَتْ فِي الْإِرْثِ أَهْلُ الْأَسْهَمِ
وَهُمْ أَنْاسٌ بَيْنَهُمْ وَالْمَيْتِ
وَكَابِنِ أَخْتِ وَكَخَالٍ وَكَجَدِّ
وَقَدْ يَكُونُ نَفْسُهُ الْأُنْثَى كَمَا
وَلَيْكَ مَنْ أَقْرَبُ مِنْهُمْ نَسَبًا
وَإِنْ تَسَاوَوْا رُبَّةً فِيهِمْ قُسِمَ
فِيهِ سِوَاءَ ذَكَرٍ وَأُنْثَى
وَالْعَصَبَاتُ يُعْطَى أَهْلُ الرَّحِمِ
أُنْثَى وَذَلِكَ مِثْلُ ابْنِ الْإِبْنَةِ
لِأُمِّهِ وَجَدَّةٍ وَإِنْ بَعُدَ
فِي عَمَّةٍ وَبِنْتِ أَخٍ فاعْلَمَا
حَازَ الَّذِي خَلْفَهُ وَاسْتَلْبَا
بَيْنَهُمْ بِلا تَفَاضُلٍ عِلْمِ
وَمُشْكَلٌ حَالْتُهُ وَخُنْشَى

الباب الخامس

في ميراث من لا وارث له والمرتد والحربي

وإرثُ مَنْ مَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ فَاجْعَلْهُ
وَهَكَذَا مَنْ مَاتَ مُرْتَدًّا وَفِي بِلَادِنَا مَالٌ لَهُ فَلْتَعْرِفِ
يُنْفَذُ فِي مَصَالِحِ الْإِسْلَامِ كَمَا اقْتِضَاهُ نَظَرُ الْإِمَامِ
وَجَعَلَ الْحَرْبِيِّ مِثْلَهُ وَقَدْ أَجَادَ فِي تَخْرِيجِهِ حِينَ اجْتَهَدَ

الباب السادس

في ميراث المجوس

إرثُ الْمَجُوسِ بَيْنَهُمْ بِالنَّسَبِ كَمِثْلِنَا وَبِالنِّكَاحِ الطَّيِّبِ
أَمَّا نِكَاحُ حَرَمِ الْإِسْلَامِ فَلَا كَذَا لِأَنَّهُ حَرَامٌ
يُعْطَى بِأَقْوَى الْجَانِبِينَ إِنْ دَنَى بِسَبَبِينَ أَوْ بِمَا تَعَيَّنَا

الباب السابع

في ميراث الجنس

مِيرَاثُ جَنْسِهِ إِذَا الرَّحْمُ انْعَدَمَ وَلَمْ تَكُنْ عَصْبَةٌ أَوْ ذُو سَهْمٍ
وَلَمْ تَكُنْ وَصِيَّةٌ مُسْتَعْرِقَةٌ لِمَالِهِ وَلَمْ يَكُنْ قَدْ أَنْفَقَهُ
ضَعَّفَهُ الْأَصْلُ وَإِنِّي أَذْهَبُ لِمَا إِلَيْهِ ذَا الْإِمَامِ يَذْهَبُ

الباب الثامن

في العرقى والهدمى

وَلَيْسَ لِلْمَيِّتِ مِيرَاثٌ سِوَى إِنْ كَانَ مَعَ مَوْرُوثِهِ حَالًا تَوَى
كَمَا إِذَا مَا انْهَدَمَ الْجِدَارُ عَلَيْهِمَا أَوْ أَحْرَقَتْهُ النَّارُ
وَلَمْ يَكُنْ يُعْلَمُ مَنْ تَقَدَّمَ فَالِإِرْثُ كَائِنٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا
يَأْخُذُ ذَا نَصِيْبِهِ مَنْ صَاحِبُهُ وَذَا نَصِيْبُهُ لَهُ مِنْ جَانِبِهِ
صُورَتُهُ يَجْعَلُ هَذَا مَيْتًا فَيُعْطَى ذَا مِنْ إِرْثِهِ مَا ثَبَتَا
وَهَكَذَا صَاحِبُهُ وَحُكْمُ مَا قَدْ أَخَذَاهُ حُكْمُ مَا عِنْدَهُمَا
فَيُعْطَى لِلْحَيِّ مِنَ الْوَرَاثِ وَمَا لِمَيْتٍ فِيهِ مِنْ مِيرَاثِ

خاتمة في ميراث الحمل

وَيُوقَفُ الْمَالُ إِذَا الْحَمْلُ اخْتَفَى حَتَّى يَبِينَ أَمْرُهُ وَيُكْشَفَا
فَإِنْ أَتَى مَيْتًا فَلَا شَيْءَ لَهُ وَيُعْطَى إِنْ بُكَاءَهُ اسْتَهْلَهُ
وَجَازَ أَنْ يُقَسَمَ مَهْمَا وَقَفَا نَصِيبُ أَرْبَعِ ذُكُورًا عُرِفَا

الكتاب التاسع عشر

في القسم

القِسْمُ تَوْزِيعُ لِمَالٍ مُشْتَرَكٍ بِحَسَبِ الَّذِي بِهِ قَدْ اشْتَرَكُوا
عَلَى وِفَاقِ الشَّرْعِ وَالَّذِي أَبِي عَنْ قِسْمِهِ يُجْبَرُ حَتَّى يَرْغَبَا
وَجَازَ أَنْ يَصْطَلِحُوا عَلَيْهِ بِكُلِّ وَجْهِ جَائِزٍ لَدَيْهِ
فَقِسْمَةُ الْمَوْزُونِ وَالْمَعْدُودِ وَتَحْوِهِ بِوَزْنِهِ الْمَخْدُودِ
مِنْ غَيْرِ قَرْعَةٍ وَلَكِنْ يَقْرَعُ فِي كُلِّ مَا عَدَاهُ إِذْ يُوزَعُ
وَإِنْ يَكُنْ وَدِيعَةً فَيُدْفَعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ نَصِيبٌ يُشْرَعُ
أَوْ كَانَ دَيْنًا فَكَذَا فَانْتَظِرَا بِسَهْمٍ مَنْ غَابَ إِلَى أَنْ يَحْضُرَا
كَذَلِكَ الْيَتِيمُ ثُمَّ يَرْجِعُ إِنْ ذَهَبَ الْبَاقِي عَلَى مَنْ جَمَعُوا
وَقَسَّمُوا مَا أَخَذُوهُ أَوْلَا وَطَالَبُوا الْمَدْيُونَ حَتَّى يَكْمُلَا

بَعْدَ النَّخِيلِ وَلِيَتَمَّ مَا
نَحْوَ ثَلَاثِ بَاطِنَيْنِ أَوْ فَرْدٍ
كَذَاكَ مَا مَرَّ مِنَ التَّقْسِيمِ
وَيُجْبَرُ الْأَبِيُّ أَنْ يَفْعَلَهُ
وَلَمْ تَكُ الْأَجْنَاسُ عَدَّ النَّاسِ
وَهَكَذَا كُلُّ الَّذِي لَا يَنْقَسِمُ
لِكُلِّ وَاحِدٍ بِجِنْسٍ يُعْلَمُ
هَذَا لِذَا فَضْلَ الَّذِي قَدْ قَوْمًا
فَضَاعَ مِنْ غَيْرِ إِضَاعَةً يُرَدُّ
مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَدَّ سَهْمٌ هَلَكًا

وَإِنْ يَكُنْ نَحْوَ نَخِيلٍ قُسِمَا
ضَعِيفُهَا بِأَنْ يَزِيدَ فِي الْعَدَدِ
وَلَيْسَ يَحْتَاجُ إِلَى التَّسْلِيمِ
وَمَا عَدَاهُمَا فَيَحْتَاجُ لَهُ
وَإِنْ يَكُنْ مُخْتَلِفَ الْأَجْنَاسِ
فَيُقْسَمُونَ مِنْهَا هَاتِيكَ الْقِيمِ
وَإِنْ تَكُنْ بَعْدَهُمْ فَيُقْسَمُ
وَقَوْمَتِ أُمَّائِهَا وَسُلْمًا
وَآخِذِ سَهْمًا بِقَسْمٍ قَدْ فَسَدَ
إِلَيْهِ سَهْمٌ مِنْ نَصِيبِ الشُّرَكََا

خاتمة في الأخلاق

أَنْ يَبْسُطَ الشُّكْرَ لِمَنْ أَوْلَى النَّعْمِ
مُسَارِعًا لِمَا إِلَيْهِ قَدْ تُدْبِ
عَنْ ارْتِكَابِ فِعْلِهِ مَوْلَاهُ
فَلَا يَحُومُ حَوْلَهُ وَلَا كَرِبُ

حَقٌّ عَلَى مَنْ أَلْهَمَ اللَّهُ الْحِكْمَ
وَأَنْ يَكُونَ قَائِمًا بِمَا يَجِبُ
مُنْتَهِيًا عَنْ فِعْلِ مَا نَهَاهُ
قَدْ أَخَذَ الْجَانِبَ عَنْ حِمَى الرَّيْبِ

سَمَتْ بِهِ هَمَّتُهُ فَلَا يَرَى
فَأَيْقَظَ الْعَزْمَ وَأَوْقَدَ الْفِطْنَ
قَدْ حَالَفَ الْمُرُوءَةَ الْأَيَّامَةَ
فَأُطْلِقَ الْوَجْهَ لِمَنْ قَدْ سَأَلَهُ
وَلَبَسَ الْحِلْمَ وَأَوْقَى بِالذَّمِّ
وَكَتَمَ السَّرَّ وَأَدَّى مَا أُؤْتِمِنُ
وَضَرَبَ الصَّفْحَ عَنِ اللَّئِيمِ
وَأَكْرَمَ الضَّيْفَ وَوَاصَلَ الرَّحِمَ
وَجَلَّلَ الْعَالِمَ قَدْرَ حَقِّهِ
وَبَرَّ وَالِدَيْهِ بِالتَّلَطُّفِ
وَأَحْسَنَ الصُّحْبَةَ فِي حَقِّهِمَا
وَاحْتَمَلَ الْأَذَى مِنْ الْجِيرَانِ
إِذْ لَيْسَ يَخْلُو أَبَدًا مِنْ عَيْبٍ
ثُمَّ تَوَخَّى أَكْرَمَ الْأَصْحَابِ
يَكْتُمُ سِرَّهُ وَيَنْصَحُنَّ لَهُ
وَيَسْتَشِيرُهُ إِذَا مَا نَابَا
وَنَقَلَ الْأَرَءَاءَ بِالتَّامُّلِ

إِلَّا الْمَعَالِي مَكْتَسِبًا وَمَتَجَرًّا
وَعَادَ وَالشَّمْسَ جَمِيعًا فِي قَرْنٍ
مُكْتَسِبًا أَخْلَاقَهَا السَّنِيَّةَ
وَبَدَلَ الْمَالَ إِذَا مَا ابْتَدَلَهُ
وَعَفَّ قَادِرًا عَنِ الَّذِي اجْتَرَمَ
بِهِ إِلَى الَّذِي لَهُ قَدْ ائْتَمَنُ
وَبَادَرَ الْإِكْرَامَ لِلْكَرِيمِ
وَرَحِمَ الطُّفْلَ وَعَظَّمَ الْهَرِمَ
وَأَوْسَعَ الْجَاهِلَ حُسْنَ خُلُقِهِ
وَاحْتَالَ فِي رِضَاةِ بِالتَّعَطُّفِ
طَاقَتَهُ وَقَالَ رَبِّ ارْحَمَهُمَا
وَعَفَرَ الزَّلَّةَ لِلْإِخْوَانِ
حَيٌّ وَإِنْ كَانَ عَفِيفَ الْجَيْبِ
مِنْ ارْتِدَى بِالْفَضْلِ وَالْآدَابِ
وَيَحْمِلُنَّ مَعَهُ مَا أَثْقَلَهُ
أَمْرٌ وَيَصْغَى حِينَ مَا أَجَابَا
وَمَزَجَ الْعَجَلَةَ بِالتَّمَهُلِ

وَبَادَرَ الْخَيْرَاتِ بِالتَّعَجُّلِ
حَتَّى تَرَى ضَرَرَهُ وَتَنْفَعَهُ
وَقَسَمَ الْأَوْقَاتِ فِي مَعَادِهِ
أَمَّا الرَّقَادُ فَهُوَ صَدْرُ لَيْلِهِ
وَفِي الْمَعَاشِ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ
فِيئَهُ مَا قَلَّ مِنْهُ وَكَفَى
وَإِنَّ فِي قَلِيلِهِ حَسَاباً
وَيُجْمَلَنَّ فِي طِلَابِ الرِّزْقِ
وَلِلْمَعَادِ طُرُقٌ مُوَصَّلَةٌ
وَحَبَّذَا إِذَا جَمَعْتَ الْكُلَّ
فَيَنْبَغِي لِقَاصِدِ الرَّشَادِ
أَنْ يَصْحَبَ الْعِلْمَ الشَّرِيفَ بِالْعَمَلِ
وَإِنَّهُ إِذَا هَفَا تَدَارَكَ
فَطَلَبَ الْغُفْرَانَ عِنْدَ ذَلِكَ
وَلِيُغِثَ الْمَلْهُوفَ إِنْ آوَاهُ
وَلِيَكُ فِي الصَّلَاةِ قَانِتًا وَفِي
مُدْرَعًا بِوَرَعٍ يَحْمِيهِ

وَإِنْ يَكُنْ شَرًّا فَلَا تَسْتَعْجِلِ
وَتَعْرِفَنَّ أَصْلَهُ وَفَرَعَهُ
وَفِي مَعَاشِهِ وَفِي رُقَادِهِ
وَسَاعَةٌ فِي الصَّيْفِ مِنْ مَقِيلِهِ
وَيَتْرُكُ الَّذِي تَعَانِي عَنْهُ
خَيْرٌ مِنَ الْمَلْهِي الْكَثِيرِ فَاعْرِفَا
وَفِي الْكَثِيرِ الْمُشْغَلِ الْعِتَابَا
فَرُبُّنَا ضَمِينٌ هَذَا الْخَلْقِ
فَالزَّمْ طَرِيقَهُ إِلَى أَنْ تَصِلَهُ
وَنَلْتَ مِنْ أَقْدَاحِهِ الْمُعَلَّى
وَطَالِبِ الْفَلَاحِ فِي الْمَعَادِ
فَفِي افْتِرَاقِ ذَيْنِ مَوْقِعِ الزَّلْزَلِ
مَا كَانَ مِنْهُ نَادِمًا هُنَالِكَ
فِيئَهُ مُكَلَّفٌ بِذَلِكَ
وَلِيَنْصُرِ الْمَظْلُومَ إِنْ رَأَهُ
صِيَامِهِ إِنْ صَامَ ذَا تَعَفُّفٍ
وَلَا بَسًا قَنَاعَةً تُغْنِيهِ

وَبَعْدَ أَنْ أَقَامَ مَا عَلَيْهِ
فَرَّتْ لَ الْقُرْآنَ عِنْدَ وَحْشَتِهِ
وَكُلُّ مَنْ أَكْثَرَ مِنْهُ مَا جِدُّ
وَفَرَّغَ الْبَالِ لِيَقْنِصَ الْحِكْمَ
وَوَظَّهَرَ الْقَلْبَ وَأَخْلَصَ الْعَمَلَ
وَوَزَنَ الَّذِي عَلَيْهِ قَدْ عَنَى
وَتَرَكَ الَّذِي عَلَيْهِ التَّبَسَا
فَإِنْ أَبَتْ عَاقِبَهَا بِالصَّوْمِ
وَوَطَّلَبَ الْعَوْنَ عَلَى تَدْلِيلِهَا
كَمْ سُبُعٍ أَحْبَبْتُهُ فِي أَرْجَائِهَا
وَهَذِهِ الْأَرْبَعُ رَأْسُ الشَّرِّ
فَالْعُجْبُ أَنْ يَسْتَعْظَمَنَّ النَّعْمَا
وَالكِبْرُ أَنْ يَغْمِطَ هَذَا الْخَلْقَا
وَمَنْ تَمَنَّى أَنْ تَزُولَ النَّعْمُ
وَمَنْ تَمَنَّى مِثْلَهَا فَلَا حَرَجَ
أَمَّا الرِّيَاءُ فَهُوَ أَنْ يَعْمَلَ لَا
فَهُوَ يُرَاعِي حُبَّهُمْ إِنْ حَضَرُوا

قَامَ إِلَى مَا نَدَبُوا إِلَيْهِ
عَلَى اعْتِبَارٍ وَحُضُورٍ فِكْرَتِهِ
أَقْلَهُ فِي الْيَوْمِ جُزْؤً وَاحِدُ
حَتَّى غَدَا فِي الْعِلْمِ رَاسِخَ الْقَدَمِ
وَرَاقِبَ النَّفْسَ وَقَصَّرَ الْأَمَلَ
وَقَصَّدَ الْحَقَّ الْمُنِيرَ الْبَيْنَا
وَعَاتَبَ النَّفْسَ إِذَا مَا قَدْ أَسَا
وَتَرَكَ مَا تَهَوَّاهُ مِثْلَ النَّوْمِ
فَإِنَّمَا الْهَلَاكُ فِي تَجْلِيلِهَا
عُجْبٍ وَكِبَرٍ حَسَدٍ رِيَاءِهَا
وَمَنْبَعُ الْآفَاتِ وَالتَّجَرِّي
وَيَنْسِينَنَّ مَنْ بِهَا قَدْ أَنْعَمَا
مُزْدَرِيًا وَيَدْرَأَنَّ الْحَقَّ
عَنْ غَيْرِهِ فَحَسَدٌ مُحَرَّمٌ
وَذَاكَ بِالْغِبْطَةِ يُدْعَى إِذْ خَرَجَ
لِلَّهِ لَكِنَّ لِيُحِبَّهُ الْمَالَا
وَوَدَّ أَنْ يَظْهَرَ إِنْ لَمْ يَحْضُرُوا

إِذْ هَدَمُوا الْأَعْمَالَ بِالتَّضْيِيعِ
فَلَمْ يَفِ الْمَزِيدُ بِالنُّقْصَانِ
إِنْ شِئْتَ أَنْ تَخْلُصَ مِثْلَ الْحَجَرِ
فَالْعُجْبُ لَا مَعْنَى لَهُ سِوَى النِّقْمِ
وَإِنْ يَمِتْ صَاحِبُهُ مِنَ الْكَمَدِ
وَتَدْرِ أَنْ الْكِبْرِيَاءَ لِغَيْرِكَ
لَا يَمْلِكُونَ نَفْعَهُمْ وَضُرَّكَ
فَفِيهِ لِأَبَدٍ تَرَى خِطَابًا
وَكُنْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى رَاغِبًا
وَلَا يَنَالُ الْفَوْزَ مَنْ تَمَنَّى
فَأِنَّهُ مَعَادِنُ الشُّرُورِ
حَتَّى رَجَا بِهِ الْمَقَامَ الْأَكْمَلَ
وَظَنَّهُ الصَّلَاحَ عَيْنُ الْغَلَطِ
مِنْ ظُلْمَةِ الْجَهْلِ الْبَهِيمِ وَالرَّدِيِّ
مَا كَانَ مَكْتُوبًا عَلَيْهِ لَجَازُ
أَخْشَى وَأَنْ يُحْسِنَ إِلَيَّ الْخَتْمَا

قَدْ خَسَرْتَ تَجَارَةَ الْجَمِيعِ
وَحُرْمُوا حَالَاوَةَ الْإِيْمَانِ
فَاجْعَلْ هَدَاكَ اللَّهُ كُلَّ الْبَشْرِ
وَاعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ مُسْبِلُ النِّعَمِ
وَإِنَّهُ لَيْسَ يَزِيلُهَا الْحَسَدُ
وَإِنظُرْ إِلَى أَصْلِكَ تَعْرِفْ قَدْرَكَ
وَإِنَّ هَذَا النَّاسَ أَيْضًا مِثْلَكَ
فَاعْدُدْ لِمَا عَمَلْتَهُ جَوَابًا
وَخَاسِبِنَهَا قَبْلَ أَنْ تُحَاسَبَا
فَلَيْسَ هَذَا الْأَمْرُ بِالْهُوَيْنَا
وَكَنْ عَلَى حِذْرٍ مِنَ الْغُرُورِ
كَمْ عَامِلٍ أَسْرَهُ مَا عَمِلَا
وَهُوَ بِهِ مُسْتَوْجِبٌ لِلْسَّخَطِ
وَرُبُّ قُدْوَةٍ بِهِ قَدْ يَهْتَدِي
يَظُنُّ أَنَّهُ الْهُدَى وَلَوْ نَظَرُ
فَأَسْأَلُ اللَّهَ النَّجَاةَ مِمَّا

لم يتمكن ﷺ من إتمام معارج الآمال على مدارج الكمال وإنما شرح فيه إلى كتاب الاعتكاف فقط والمشروح ثمانية أجزاء وكان يقصد أن يجعله ستة عشر جزءاً فاشتغل بما هو أهم من نصب الإمام والقيام بأمر المسلمين وتوفي ﷺ في ٥ ربيع الأول ١٣٣٢هـ وعمره ٤٦ سنة.

تمة

| | |
|---|---|
| هَذَا كَمَالُ هَذِهِ الْمَدَارِجِ | فَهِيَءِ الْآمَالِ لِلْمَعَارِجِ |
| فِإِنَّهَا قَدْ رُشِّحَتْ بِالْحَقِّ | وَوُشِّحَتْ أَخْبَارُهَا بِالصِّدْقِ |
| وَسَلَكْتَ مَنَاهِجَ التَّحْقِيقِ | وَنَصَبْتَ مَعَالِمَ التَّدْقِيقِ |
| وَاکْتَسَبْتَ مِمَّا إِلَيْهِ انْتَسَبْتَ | فَضْلاً وَلَوْلَا أَصْلُهَا مَا اكْتَسَبْتَ |
| وَلَبَسْتَ مِنْهُ بُرُودَ الْحُسْنِ | فَأَقْبَلْتَ تُهْدِي الْهُدَى وَتُغْنِي |
| وَأَنْشَأْتَ بَيْنَ الْوَرَى تَسْلِيمًا | وَالْفَضْلَ لِلْإِمَامِ اِبْرَاهِيمَا |
| فِإِنَّهُ قَدْ مَهَّدَ الْقَوَاعِدَا | وَحَرَّرَ الْفُصُولَ وَالْفَوَائِدَا |
| وَقَيَّدَ الشَّارِدَ بِالضُّوَابِطِ | وَأَثَقَنَ التَّرْصِيعَ بِالرُّوَابِطِ |
| كَمْ مُجْمَلٍ فَصَّلَهُ وَقَرَّرَا | وَمُشْكَلٍ وَضَّحَّهُ وَحَرَّرَا |
| فَأَظْهَرَ الْعُلُومَ بِاللِّسَانِ | وَنَصَرَ الْإِسْلَامَ بِالسِّنَانِ |
| وَهَا أَنَا مُعْتَرِفٌ مِنْ يَمِّهِ | وَمُسْتَمِدٌّ قَبْسًا مِنْ عِلْمِهِ |

مَرَّ فَلَا لِحَلِّ قَدْ رَسَمَا
لَهُ صَوَابًا مِنْ مَسَائِلِ النَّظَرِ
مَا أَتَحَفَ السَّارِي هُدَى بِيَانِهِ
مِنْ فَضْلِهِ وَبِالْقَبُولِ لِلْعَمَلِ
بِمَنِّهِ مَا لَمْ أَكُنْ مُحْتَسِبًا
بِمُحْكَمِ الْقُرْآنِ نُورًا وَهُدَى
لِنَصْرِهِ عَزَمَهُمْ وَاجْتَهَدُوا
وَخَلَّفُوا مَوَاقِعَ الْأَمَالِ
وَهَذِهِ مَدَارِجُ الْكَمَالِ

وَإِنْ أَكُنْ خَالَفْتُهُ فِي بَعْضِ مَا
لَكِنَّهُ يَلْزِمُ كُلَّ مَا ظَهَرَ
عَلَيْهِ مِنَ الْهِنَا رِضْوَانَهُ
وَعَمَّنَا اللَّهُ بِغُفْرَانِ الزَّلَلِ
وَأَحْمَدُ اللَّهُ عَلَى مَا وَهَبَا
مُصَلِّيًّا عَلَى الَّذِي قَدْ رَشَدَا
وَالِهِ وَصَاحِبِهِ مَنْ عَقَدُوا
فَوَرَدُوا مَصَارِعَ الْأَجَالِ
وَاشْتَمَلُوا بِأَكْمَلِ الْخِصَالِ

تمت

عرضانه على أصله وليت أنا وجدنا نسخة أصح منها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَصَلَّى عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

كشف الحقيقة لمن جهل الطريقة

أَيُّهَا الْقَادِحُ فِينَا أَقْصِرِ
قَدَحْتَ فِي مَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ
فَمَا الْإِبَاضِيُّونَ إِلَّا عَلَمًا
إِنَّ الْمُخَالَفِينَ قَدْ سَمَّوْنَا
وَأَصْلُهُ إِنَّ فَتَى إِبَاضِ
مَدَافِعًا أَعْدَانَنَا بِالْحُجَّةِ
قَدْ كَانَ فِي الْمُنْعَةِ مِنْ عَشِيرَتِهِ
فَأَظْهَرَ الْحَقَّ عَلَى رُغْمِ الْعِدَى
قَدْ كَانَ فِي أَيَّامِ عَبْدِ الْمَلِكِ
نَاقِشَهُ وَبَيَّنَّ الصَّوَابَا
وَكَانَ لَا يَدْعُوهُ إِلَّا بِاسْمِهِ
أَتَدْرِي مَاذَا قَلْتِ أَمْ لَمْ تَشْعُرِي
وَيَحْكُ أَغْضَبْتَ إِلَهَ الْخَلْقِ
لِخَلْفَاءِ الْحَقِّ مِنَّا فاعْلَمَا
بِذَلِكَ غَيْرَ أَنَّنَا رَضِينَا
كَانَ مُحَامِيًا لَنَا وَمَاضِي
وَحَامِيًا إِخْوَانَنَا بِالشُّوْكَةِ
وَلَا يَطَاقُ بِأُسْئِهِ لِسَطُوتِهِ
وَالكُلُّ مِنْ أَعْدَائِهِ قَدْ شَهِدَا
مَعَ شِدَّةِ الْأَمْرِ وَضَيْقِ الْمَسْئَلِكِ
وَلَمْ يَكُنْ لِبَأسِهِ قَدْ هَابَا
تَعَزُّزًا بِحَقِّهِ وَعِلْمِهِ

فَصَارَ مَعْرُوفًا مَعَ الْجَمِيعِ
وَنَسَبُوا مِنْ كَانَ فِي طَرِيقَتِهِ
وَنَحْنُ الْأُولَى لَمْ يَشْرَعْ لَنَا
مِنْ ذَلِكَ لَا تَلْقَى لَهُ فِي الْمَذْهَبِ
فَنَحْنُ فِي الْأَصْلِ وَفِي الْفُرُوعِ
فَنَأْخُذُ الْحَقَّ مَتَى نَرَاهُ
وَالْبَاطِلَ الْمَرْدُودَ عِنْدَنَا وَلَوْ
فَلَا احْتِرَامَ عِنْدَنَا لِرَجُلٍ
نَرْضَى بِمَا يَرْضَى بِهِ الْإِلَهَ
سِيرَتُنَا سِيرَةُ صَاحِبِ أَحْمَدَا
بَلْ كُلُّ ظَالِمٍ خَلِيعٍ عِنْدَنَا
وَحَيْثُ أَنَّ أَمْرَاءَ الظُّلْمِ
قَالَ الْمُخَالَفُونَ إِنَّ الطَّاعَةَ
فَهَدَمُوا بِذَلِكَ الْإِسْلَامَا
فَهُمْ مَلُوكٌ يَتَفَاخَرُونَ
كَمِثْلِ قَيْصَرٍ وَمِثْلِ كِسْرَا
فَانْدَرَسَتْ بِطَاعَةِ الضَّلَالِ

لَمَّا حَوَى مِنْ شَرَفٍ رَفِيعِ
إِلَيْهِ لِاشْتِهَارِ حُسْنِ سِيرَتِهِ
نَجَلُ إِبَاضٍ مَذْهَبًا يَحْمِلُنَا
مَسْأَلَةَ نَرْسُمُهَا فِي الْكُتُبِ
عَلَى طَرِيقِ السَّلَفِ الرَّفِيعِ
لَوْ كَانَ مُبْغُضًا لَنَا أَتَاهُ
أَتَى بِهِ الْخَلُّ الَّذِي لَهُ اصْطَفَا
قَدْ خَالَفَ الْحَقَّ وَلَوْ كَانَ عَلِي
فِي دِينِهِ وَنَابَا مَا يَأْبَاهُ
لَا نَرْضَى أَهْلَ الظُّلْمِ فِينَا مَقْتَدَا
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ حَازَ أَبْوَابَ الدُّنَا
تَمَلَّكُوا بَعَسَ فِهِمْ وَالْغَشْمِ
هُمْ عَلَيْنَا حِدًّا الْاسْتِطَاعَةَ
وَضَيَّعُوا الْخُدُودَ وَالْأَحْكَامَا
بِالشَّهَوَاتِ يَتَكَاثَرُونَ
وَدِينُهُمْ مُطَّرَحٌ لَا يُدْرَى
سِيرَةُ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْكَمَالِ

فهؤلاء الصَّحْبُ صَحْبُ أَحْمَدَا
عثمانُ قد أحدثَ فيهمُ حَدَثًا
فحاصروه لاعتزالِ الأمرِ
ولم يَعْبَهُ أَحَدٌ حتى بَدَا
فجعلوا القُدْحَ وسيلةً إلى
فهيَّجوا الفتنةَ واصْطَلَوْهَا
وهمُ بغاةٌ بنصُوصِ الخَبَرِ
يا ويحَ عَمَّارٍ مِنَ البَغَاةِ
وفي حديثِ الحوضِ نادى المصطفى
قيلَ لَهُ إنكَ لستَ تدري
يقولُ المصطفى فسحقاً سحقاً
وهو يدلُّ أنَ فيهِمُ التَّقِي
كذلكَ أيضاً آيةُ المُبَايَعَةِ
فإنَّهُ مِنْ بعدِ ذِكْرِ البيعةِ
وباتفاقِ أَنَّهُمْ لم يُعصَمُوا
ومن يتب منهم فذاك تُغفرُ
وحكْمنا على الذي لم يُتَّبِ

قاموا على المُحَدِّثِ من حينِ اعتدى
فاجتمعوا عليه حينَ نكثا
وجاهروه والأحصارُ يجري
مَنْ قامَ بالفتنةِ فيهِمُ واعتدى
جلبِ قلوبِ الناسِ مِمَّنْ جهلاً
لأجلِ دُنْيَا لَهُمْ نالوها
وبمعاني الحَقِّ بينَ البَشَرِ
يُسْقُوهُ كَأْساً مِنَ الوفاةِ
أصحابهُ أصحابهُ إذ عَرَفَا
ماذا الذي قد أحدثوا من أمرِ
فيؤخَذَنَ من دونهم ويشقى
وفيهِمُ بالنكثِ أيضاً مَنْ شَقِي
في سورةِ الفَتْحِ بهذا شارِعَه
قد ذكر الوفا ونكثَ الصَّفقةِ
مِنَ الذنوبِ جازاً أن يُؤثَّمُوا
ذُنُوبُهُ ولا نقولُ يكفُرُ
ولم نكلِّفْ فيه بالمغيبِ

لو كان من أهل السعادات غداً
فهو كقطع سارقٍ للحدِّ
ليس يُنافي الفوز للمحدودِ
وفي الحديث أنها لو سرقتُ
وقد رمى عمَّارُ فيمن قد رمى
وهم لها بالفوز يشهدوناً
وظهرت من بعد ذا أناسُ
فجعلوا الجميع في الولاية
ولم يكن لهم عليه سلفُ
وذاك أن المتقاتلين
وجعلهم جميعهم في منزلة
لأنما ولاية المحقق
والكلُّ فرضٌ وعلينا نجعلُ
وقولهم أن الجميع اجتهدوا
وكل من في دينه قد اجتهد
ليس بشيءٍ والحديثُ ورداً
وذاك في الفروع لا سواها

فالحكمُ بالظاهرٍ لن يُستبعدا
والرجمُ للزاني ومثل الجلدِ
والفرض أن نقومَ بالحدودِ
فاطمة قطعتها وقد ثبتتُ
عائشة يومَ القتالِ التَّحَمَا
وهم بحكمِ الله يحكموناً
عمَّهم في الدين الالتباسُ
فأخطأوا بذلك الهدايةِ
من صحب أحمد اللذين اختلفوا
مع القتالِ يتلاعنوناً
خلاف حكم ما الإله أنزله
غير البراءة لأهل الفسقِ
أصناف هذا الخلق حيث نزلوا
فأخطأ البعضُ وبعضُ أرشدوا
يُعذَرُ إن أخطأ إذا لم يعتمد
في حاكمٍ أخطأ حين اجتهدا
فمخطئُ الدينِ صلى لظاهها

إلا إذا ما تاب من قريب
ومخطئ الدين يُسمى مُستحل
لو كان كلُّ مُستحلٍّ يُعذرُ
إذْ كُلُّ فِرْقَةٍ تُصَوِّبُنَا
وَالْخَبْرُ الصَّحِيحُ فِي افْتِرَاقِ
لَأَنَّهُ قَدْ جَعَلَ السَّلَامَةَ
وَبِالْهَلَاكِ لِلْبَوَاقِي حُكْمًا
فَإِنْ كُلُّ فِرْقَةٍ تُفَسِّقُ
فَحَصَلَ الْإِجْمَاعُ أَنَّ النَّاجِيَةَ
فَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَعْنَى الْخَبْرِ
وَالْعُقْلُ لَا يَقْبَلُ مَا قَالُوهُ
لَوْ كَانَ بِاسْتِحْلَالِ مَا قَدْ حَرَّمَ
يُحَرِّمُ الشَّيْءَ وَيُوجِرُنَا
وَالْإِعْتِقَادُ لِحَلَالِهِ فَلَا
لَأَنَّهُ خَالَفَ بِاسْتِحْلَالِهِ
فَهُوَ يَزِيدُ فِي الضَّلَالِ فَاعْلَمَا
وَمِنْ طَرِيقٍ آخَرَ تَقَرَّبَا

وَقَامَ لِلْمُحِقِّ بِالتَّصْوِيبِ
فِي دِينِهِ وَهُوَ بِذَلِكَ مُضِلٌّ
نَجَا أَوْلُوا الضَّلَالِ مِمَّنْ غَيَّرُوا
لِنَفْسِهَا فَكَيْفَ تَهْلِكُنَا
أَمْتَهُ مَخَالَفُ الْإِطْلَاقِ
لِفِرْقَةٍ كَانُوا أَوْلَى اسْتِقَامَةٍ
كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ أَيْضًا فَاعْلَمَا
خِلَافَهَا مِنَ الَّذِينَ افْتَرَقُوا
وَاحِدَةً وَمَا سِوَاهَا خَاطِئَةٌ
وَذَلِكَ مِصْدَاقُ خَيْرِ الْبَشَرِ
قَدْ حَرَّمَ اللَّهُ وَيَفْعَلُوهُ
يُثِيبُ فَالْشَّرْعُ إِذَا تَهَدَّمَ
عَلَيْهِ كَلَّا بَلْ يُعَذِّبُنَا
يَزِيدُهُ إِلَّا ضَلَالًا ضَلَالًا
كَمِثْلِ مَا خَالَفَ فِي أَعْمَالِهِ
عَلَى الَّذِي يَفْعَلُهُ مُحَرَّمًا
لِلرَّبِّ بِالَّذِي لَهُ قَدْ غَضِبَا

وَمُتَّقِرِبٌ إِلَى اللَّهِ بِمَا
وَهُمْ بِهَذَا الْوَجْهِ يَعْذِرُونَهُ
وَقَدْ عَرَفْتَ بَطْلَ هَذَا الزَّعْمِ
وَحَيْثُ كَانَ الْحَقُّ مَعَ فَرِيقٍ
مَنْ لَمْ يُبَدِّلْ سِيرَةً عَنْ سِيرَةٍ
وَكَانَتْ الْأَنْوَارُ فِي الْإِسْلَامِ
وَبَعْدَ الْإِفْتِرَاقِ صَارَتْ فِينَا
تُرَى عَلَى قُبُورِنَا عِيَانًا
وَهِيَ عَلَى أَهْلِ الصَّلَاحِ مِنَّا
وَمَنْ يُرِدُ تَصَدِيقَ هَذَا الْخَبَرِ
يَرَى مِنَ الْأَنْوَارِ مَا يَسْتَعْرِبُ
وَقَدْ رَأَى الْمُخَالَفُونَ بَعْضًا
وَقَوْلُهُمْ نَسَكْتُ عَنْ حُرُوبِهِمْ
كَذِبٌ فَقَدْ خَاضُوا وَسَبُّوا الصَّحَابَا
وَلَعْنُوهُمْ وَهُمْ قَدْ طَلَبُوا
وَفِيهِمْ مَنْ شَهِدَ الرَّسُولُ
أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ مِنْ ذَا الْبَابِ

يُغْضِبُهُ يَزْدَادُ إِلَّا نَقَمًا
لِحُسْنِ قَصْدٍ مِنْهُ يَزْعُمُونَهُ
وَأَنَّهُ مِنْ سَاقَطَاتِ الْوَهْمِ
أَوْلَى بِهِ السَّالِكُ لِلطَّرِيقِ
وَلَا اسْتَحَلَّ الْحُرْمَ فِي السَّرِيرَةِ
لِلْمُصْطَفَى وَصَحْبِهِ الْكِرَامِ
لَمْ يَذْكُرْهَا فِي مَخَالِفِنَا
وَهَكَذَا تُرَى عَلَى أَحْيَانَا
دُونَ الْعُصَاةِ رَحْمَةً وَمَنَّا
يَصِلُ إِلَى بِلَادِنَا فَيَنْظُرُ
وَمَا بِهِ يَوْمًا تَقْضَى الْعَجَبُ
مِنْهَا فَزَادُوا حَسَدًا وَبُغْضًا
نَحْنُ وَلَا نَخْوِضُ فِي عِيُوبِهِمْ
إِذْ وَجَّهُوا لِلنَّهْرِ وَإِنْ سَبَّ
حَقًّا وَمِنْ خَوْفِ الضَّلَالِ هَرَبُوا
ثَلَاثُ مَرَّاتٍ لَهُ يَقُولُ
فَهُوَ إِلَى الْجَنَّةِ وَالثَّوَابِ

وفي الثلاثِ يدخُلن حُرْقُوصُ
وفِيهِمْ مَنْ شَهِدَ الْمَشَاهِدَا
قَدِ أَنْكَرُوا الْمَنكَرَ إِذْ رَأَوْهُ
عَضُّوا عَلَى وَصِيَّةِ الْمُخْتَارِ
وَعِنْدَ هَذَا كَلَّهِ فَالْقَوْمُ
قَدِ عَوَّلُوا فِي عُذْرِ نَجْلِ صَخْرٍ
وَكُلُّهَا مَعَ التِّزَامِ الْحَقِّ
فَمَنْ هُنَاكَ تَدْرُ أَنْ الْأَهْوَى
أَلَا أَدْلِكُمْ عَلَى أَصْلِهِمْ
وَحَارَبُوا فِي الْبَغْيِ مَعَ مُعَاوِيَةَ
سَنَ لَهُمْ إِمَامُهُمْ لَعَنَ عَلِيٌّ
فَكَانَ فِيهِمْ سُنَّةٌ مَوْرَثَةٌ
قَدِ نَسَبُوا أَنْفُسَهُمْ إِلَيْهَا
وَحِينَ قَامَ عُمَرُ الصَّدِيقُ
نَهَى عَنِ الشَّتْمِ وَأَبْدَلَ الْخُطْبُ
تَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَبِالْإِحْسَانِ
فَتَرَكَوا سَبَّ عَلِيٍّ جَهْرًا

نَجْلُ زُهَيْرٍ وَهُوَ الْمَخْصُوصُ
وَكَانَ خَصْمَهُمْ بِذَاكَ شَاهِدًا
وَسَلَكُوا الطَّرِيقَ إِذْ أَتَوْهُ
فِي سِيرَةِ الْأَنْثَمَةِ الْأَبْرَارِ
يَصْدُرُ مِنْهُمْ شَتْمُهُمْ وَاللَّوْمُ
عَلَى أُمُورٍ لَمْ تَكُنْ بُعْذَرِ
مَوْجُودَةً فَيَمْنُ رَمَوْا بِالْفِسْقِ
تَقْوُدُهُمْ لَا الْحَقُّ حِينَ يُرَوَى
أَصْلُهُمْ هُمْ الَّذِينَ خَصَّمُوا
وَشَتَمُوا أَهْلَ الْهُدَى عَلَانِيَةً
فِي كُلِّ جُمُعَةٍ وَكُلِّ مَحْفَلٍ
فَهَذِهِ السُّنَّةُ وَهِيَ مُحَدَّثَةٌ
فَهُمْ أَهْيَلُ سُنَّةٍ عَلَيْهَا
بَانَ لَهُ بِعِلْمِهِ الطَّرِيقُ
بِآيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ تُكْتَبُ
وَتَنْهَى عَنِ فَحْشٍ وَعَنْ عُدْوَانٍ
لَكِنَّهُمْ قَدِ جَعَلُوهُ سِرًّا

وقد أبا بعضُهُم وبقيا
هُم أهل حران ولما ملكوا
خوفاً من السطوة والسنان
وانحرفوا فسبوا النهر وائنا
لو ملكوه أظهروا التحببا
كمثل ما قد صوبوا عليا
فهذه أصولُهُم والمنكر
أذكر ما مضى له من سلفه
فكتبُهُم بذلك تنطقنا
نحن الأولى نسكت عما قد مضى
وما ذكرته بهذا النظم
لكنه كشف لأصل الأمر
نقول تلك أمة وقد خلت
وديننا لهم يتوقفنا
وفي صنوف طاعة الرحمن
يلزمنا أن نكرن المنكرا
لو كان الاعتقاد موقوفاً على

يلعنه جهراً إلى أن فنيا
ملوك هاشم هناك تركوا
وطمعاً في دولة السلطان
لأنهم لم يملكوا المكائنا
والكل تلقاه لهم قد صوباً
من بعد سبهم له مالياً
منهم لها هلم نحوي أذكر
وأظهرته له من صحفه
فكيف يا جهول تُكرنا
ولا نعد الشتم ديناً يرتضى
لم يك بالسب ولا بالشتم
ليظهر المخطئ من ذي العذر
وكل فرقة لها ما كسبت
لشتم من ضل فنشتمنا
شغل عن الفضول باللسان
وما يزيد لم نكن لندكرا
ذكر المضلين إذا تطولا

وامتلات مُجَلَّدَاتُ الْعِلْمِ
هِيَهَاتَ لَيْسَ ذَاكَ عِنْدَنَا بِشَيْءٍ
فَهَذِهِ بِلَادُنَا لَا تَلْقَى
وَهَكَذَا بِلَادُ كُلِّ الْمَذْهَبِ
جَاهِلُنَا لَا يَعْرِفُ الْخِلَافَا
وَعَالِمٌ بِالْاِخْتِلَافِ يَمْضِي
خَوْفًا مِنَ الْجُهَّالِ أَنْ يَقُولُوا
هُمْ مَنَعُوا مَنْ أَنْ يَقُولَ الْجَاهِلُ
إِنْ سَمِعُوا مِنْ جَاهِلٍ مَقَالًا
قَالُوا فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ حَكَمُوا
وَأَنْتَ إِنْ عَلِمْتَ مِثْلَ عِلْمِهِمْ
وَذَاكَ لِلْقِيَامِ بِالْوَاجِبِ مِنْ
وَأِنْ جَهَلْتَ فَرُضُكَ الْوَقُوفُ
وَكَانَ مِنْ قَوْلِهِمْ لَا تَبْحَثْ
لَأَنَّه تَجَسُّسٌ مِّنْ نَّوْعٍ
وَقَدْ تَنَاسَوْا أَمْرَ ذَاكَ الْوَقُوفِ
وَكَانَ مِنْ قَوْلِهِمْ فِيمَا مَضَى

بِالسَّبِّ وَالشَّتْمِ لِأَهْلِ الظُّلْمِ
بَلْ فِعْلُهُ يُعْرَفُ عِنْدَنَا بِغَيْ
بِهَا لِسَبِّ الصَّحْبِ قَطُّ نُطْقًا
مَعَ كُلِّ عَالِمٍ وَمَعَ كُلِّ غَيْبِي
بَيْنَهُمْ حَتَّى الْمَمَاتِ وَأَفَا
فِي السِّرِّ مَا يَلْزُمُهُ مِنْ فَرَضِ
مَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ بِهِ دُخُولُ
مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ بَعْلِمٍ حَاصِلُ
بِغَيْرِ عِلْمٍ أَنْكَرُوهُ حَالًا
فِي ذَاكَ بِالَّذِي لَهُ قَدْ عَلِمُوا
جَازَ لَكَ الْحُكْمُ بِمِثْلِ حُكْمِهِمْ
مَعْنَى الْبِرَاءَةِ الَّذِي كَانَ زَكْنُ
وَهُوَ سَبِيلٌ عِنْدَنَا مَعْرُوفٌ
عَنْ حَدَثٍ لِأَجْلِ مَنْه تَبْرَأَنْ
لَا يَفْعَلْنَاهُ عِنْدَنَا الْمُطِيعُ
مِنْ قَوْلِهِمْ لَا تَبْحَثْ لَا تَبْحَثْ
لَيْسَ عَلَيْنَا فِيهِ أَمْرٌ فَرِضًا

فما مضى قبلك لو بساعة
وإثما يسوِّغون النَّظْرَا
ينظرُ في أحوالٍ من قد مرَّ
فسيرةُ الأخيارِ للهْدَى عَلمٌ
فإن يُصادِفَ عند ذاك النَّظْرَا
لأثْمَا القِيَامُ بالبراءةِ
أوجهُ القرآنِ أيضاً في السُّورِ
فمن أبيه قد تبرَّأ جَهْرَا
وهكذا مَنْ عند إبراهيمَا
قد فارقوا قومَهُمْ وجَاهروا
وحثَّنا على التَّأسِّي بِهِمْ
وقولُهُ في آخر المُجَادَلَةِ
وأنَّ وُدَّهُمْ يُنَافِي حَتْمَا
وهي طريقةٌ عليها قد مضى
وإنما محمدٌ وصحبهُ
ونحنُ لا نطالبُ العِبَادَا
فمن أتى بالجُمَلتينِ قلنا

فدَعُهُ لیسَ البَحْثُ عنه طاعةُ
لَمَنْ أرادَ يَقْرَأَنَّ السَّيْرَا
ليأخذَ الخَيْرَ ويُلْقِي الشَّرَا
فطالبُ الرُّشْدِ لَهُمْ قد التَّزَمَ
ما يوجِبُ عليه أن يَبْرأ بَرَى
فرضٌ أتى في غيرِ ما روايةِ
كفعلِ إبراهيمَ فيمن قد كَفَرُ
من بعد أن رآه قد أصْرَا
عظْمُهُمْ رَبُّ العُلَى تعظيما
وبالتبرِّي منهمُ قد ظاهروا
فهمُ لنا القدوةُ اكرمَ بِهِمْ
يُمنعُ من حادِّدَ أن يُخالِلَهُ
إيماننا ويُورثنَّ الإثمَا
مَنْ قد مضى من سلفٍ له الرِّضَى
أولَّهُمْ صَلَّى عليه رَبُّهُ
فوقَ شهادَتِهِمُ اعتقادَا
إخواننا وبالحقوقِ قُمنَا

إِلَّا إِذَا مَا نَقَضُوا الْمُقَالَآ
قَمْنَا بُبَيِّنُ الصَّوَابَ لَهُمْ
فَمَا رَأَيْتُهُ مِنَ التَّحْرِيرِ
رَدُّ مَسَائِلٍ وَحَلُّ شُبُهَةٍ
قَمْنَا نَرُدُّهَا وَبُيَدِي الْحَقَّآ
لَوْ سَكْتُوا عَنَّا سَكْتَنَا عَنْهُمْ
مَا الْقَوْلُ بِالرُّؤْيَةِ وَالْخُرُوجِ مِنْ
وَالنَّاسُ فِي الْأَعْرَابِ قَدْ فَاتَهُمْ
لَمْ يَبْعَثِ الْمَخْتَارُ مَنْ يَدْعُوهُمْ
كَمَثَلِ مَا يَدْعُوهُمْ لِلْجَمَلَةِ
بَلْ أَنَّهُ هِيَ أَبَاهِرِيرَةَ
رَوَوْآ بِأَنَّهُ قَدْ اسْتَأْذَنَهُ
خَوْفًا عَلَيْهِمْ بِأَن يَتَكَلَّوْآ
فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ رَوَوْآ صَحِيحًا
نَهَى النَّبِيَّ كَيْفَ يَجْعَلُونَهُ
لَوْ كَانَ الْإِعْتِقَادُ لَا يَتِمُّ
وَلَمْ يُبَلِّغَنَّ وَقَدْ هَوَّآهُ

وَاعْتَقَدُوا فِي دِينِهِمْ ضَلَالًا
وَنَحْسَبَنَّ ذَاكَ مِنْ حَقِّهِمْ
فِي كُتُبِ التَّوْحِيدِ وَالتَّقْرِيرِ
جَاءَ بِهَا مِنْ ظَلٍّ لِلْمُنْتَبِهَةِ
بُجْهَدْنَا كَيْلًا يُضَلُّوْآ الْخَلْقَآ
وَنَكْتَفِي مِنْهُمْ بِأَن يُسَلِّمُوا
نَارِ لَظِي أَيَّامِ أَحْمَدِ زُكِنُ
مِنْ ذَاكَ أَشْيَاءُ لَهَا لَمْ يَعْلَمُوا
إِلَى اعْتِقَادِ ذَاكَ أَوْ يُفَهِّمُوا
وَخَلَعَ أَصْنَامٍ لَهُمْ أَضَلَّتْ
أَنْ يَخْبِرَ الْعِبَادَ بِالبَشِيرَةِ
وَرَدَّهُ الْفَارُوقُ إِذْ بَيَّنَّهُ
عَلَى مَقَالِهِمْ وَيُدْعَى الْعَمَلُ
فَهُمْ إِذَا قَدْ خَالَفُوا صَرِيحًا
مَعْتَقِدًا وَالنَّاسَ يُلْزَمُونَهُ
إِلَّا بِهِ تَبْلِيغُهُ أَهْمُ
أَنْ يَخْبِرَنَّ فَكَيْفَ ذَا تَرَاهُ

فهو اعتقاد جر كل مفسده
من ثم لا يمتنعون ابدا
كمثل ابحار اليهود قالوا
وان اتاهم عرض كمثليه
هيهات ليس امره مجازا
ليس امانيتكم تعطوننا
لو صح ما روه كان عندنا
من قال لا اله الا الله
معناه يدخلون بالتوحيد
وذاك ما لم يلزم العمل
قد قامت الأدلة القطعية
والجمع بينها بأن نقولا
له نظائر من الترغيب
نرى الحديث يرسلن المعنى
والقيد لا يذكره للعلم
وائتم الطاعات والمعاصي
اذ الكبير يحبطن العملا

لمن عليه قد بنا معتقده
عن عرض من الحرام قد بدا
ناخذة وتغفر الأفعال
قاموا له وسارغوا لأكله
من يعمل السوء به يجازي
انتم ولا من قبل يدعوننا
معناه غير ما يقول قومنا
يدخلها فذلكم معناه
ان اخلصوه جنة الخلود
فواجب الأعمال لا تعطل
على هلاك تارك الفعلية
ذلك ان لم يترك المعمولاً
وهكذا أيضاً من الترهيب
فيذكر الثواب حين عنا
به فلا يخفى على ذي الفهم
لا يجمعان ابداً لعاصي
بذلك القرآن حقاً نزلاً

إن الأذى والمن والرِّياءَ
كذاك رفع الصوتِ فوق صوتِهِ
والكلُّ من كبائرِ الذُّنوبِ
وقد رَوُوا وإن زنا وإن سَرَقَ
فإنه وإن زنى أو سـرقا
فذاك معناه إذا ما تابا
أو أنه أراد إن كان فعلُ
وليس هذا بالقنوطِ حتمًا
فقوله لا تقنطوا من رحمتي
وليس إخباراً عن الواقعِ في
لو كان ذلكم لكان إغرا
كأنه يقول لو أسرفتم
هذا لعمرُ الله باطلٌ ولا
يهددَنَّ مرةً وأخرى
لكنه يحثُّ من قد أسرفاً
يقول لا يمنعك الإسرافُ
فإن يتوبوا غفر الذُّنوباً

للصدقاتِ مُحبطاتٌ جاءَ
يُطِلُ أعمالاً لمن قد يأتِهِ
ونحوه في سنة الحبيبِ
في خبر التبشير إن كان صدقُ
في الشرك بالإسلامِ يُمحي مطلقاً
فبالمتاب يُرزق الثوابا
ذلك في الشرك الذي عنه انتقلُ
لأنما التَّوبَةُ تُمحي الإثمًا
حثُّ لهم على نُصوحِ التَّوبَةِ
يوم القيامة من العفو اعرفِ
منه لفعل من يُصيب الكُفراً
في الذنبِ إني أغفرنَّ لكم
يقوله من للمعاني عقلاً
يحثُّهم له بمعنى الإغرا
أن يرجعنَّ للمتبابِ والوفاءِ
عن المتابِ فمعي الطافُ
وإن يُصروا أو جبَّ التعذيباً

وقولكم شفاعة النبي
ليس من الصواب أن الحقا
جاء بذلك مُحكم الكتاب
لا يشفعون أبداً إلا لمن
ووردت صحاح أخبار
وفي حديث الحوض قال سُحقاً
لكنها تكون للتقي
تُخرجهم من موقف الحساب
فيدخلونها بفضل الله
ويُعطَ فوق ماله قد استحق
فيشفع المختار حين يشفع
فأسأل الكريم منها أعلى
والقول بالرؤية في أخبار
إن صح ما رَووه فالتريه
وحيثما التريه يُمكننا
وحيثما تعين التشبيه
لأنه ليس كمثل الله

منها نصيب يُعطى للشقي
ليس شفاعة لمن قد يشقى
وسنة المختار والأصحاب
قد ارتضى تمنعهم وتحرمن
بمنعها عنهم فلا تُماري
ولم يقل يا رب لا لايشقى
ترفعه لمنزل علي
إلى مقام الفضل والثواب
وبشفاعة النبي الأواه
من منزل بعمل له سبق
له فيعطى رتبة ويرفع
حظ يناله فتبى تعالى
قابله التأويل للنظار
لربنا يلزم لا التشبيه
فواجب عليه يُحملنا
نرد في الحال الذي قالوه
شيء تعالى الله عن أشباه

فَنَحْنُ فِي اعْتِقَادِنَا نَوَافِقُ
لَا تَدْرِكُ الْأَبْصَارُ ذَاتَهُ كَمَا
قَدْ قَالَ لَا تُدْرِكُهُ وَقَلْنَا
وَمَثَبُوا الرُّؤْيَا قَدْ زَادُوا عَلَي
فَهُمْ إِلَى الدَّلِيلِ مُحْتَاجُونَ
مَا كَانَ أَغْنَاهُمْ عَنِ التَّشْبِيهِ
شُيُوخُهُمْ فِي ذَلِكَ الْيَهُودُ
فَمَطَّلُوا أَنْ يَنْظُرُوهُ جَهْرًا
فَأَظْهَرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ صَاعِقَةً
وَاللَّهُ قَدْ حَذَّرَنَا مِنْ ذَلِكَ
قَالُوا تَعَجَّلُوا قَبْلَ الْآخِرَى
قَلْنَا التَّعَجُّلُ الَّذِي زَعَمْتُمْ
فَهِيَ زِيَادَةٌ عَلَي مَا أَخْبَرَا
أَوْلَا فَأَيُّقِنَنَّ أَنَّهُ قَدْ حَجَبَا
إِنْ قُلْتَ قَالَ اللَّهُ فِي الْكِتَابِ
قَلْنَا غَلَطْتَ إِنَّ مَعْنَى ذَاكَ
كَمَثَلِ مَا كَانَتْ وَجُودٌ بِاسِرَةٍ

قَوْلَ إِلَهِنَا وَهُوَ الصَّادِقُ
دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَأَحْكَمَا
كَقَوْلِهِ وَلَمْ نَكُنْ قَدْ زِدْنَا
مَا قَالَهُ فِي قَوْلِهِ رَبُّ الْعَالِي
وَهُمْ لِرَبِّهِمْ مَشَبَّهُونَا
وَعَنْ زَخَارِفٍ وَعَنْ تَمْوِيهِ
فَالْقَوْلُ عَنْ أَحْبَابِهِمْ مَوْجُودُ
أَوْ يُظْهِرُوا عُتُوبَهُمْ وَالْكَفْرَا
غَدَّتْ نَفُوسُهُمْ بِذَلِكَ زَاهِقَةً
فِي قَوْلِهِ إِنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ
وَهُوَ مُؤَخَّرٌ يَكُونُ أَجْرًا
لَمْ يَذْكُرْنَاهُ الْكِتَابُ لَهُمْ
إِلَهِنَا فَهَاتِ فِيهَا خَبْرًا
أَبْصَارَكُمْ وَأَطْرَحَنَّ الْمَذْهَبَا
نَاطِرَةً لِرَبِّهَا الْوَهَّابِ
نَاطِرَةً رَحْمَتَهُ بِهَا كَا
تُظَنُّ أَنْ يُفَعَّلَ فِيهَا فَاقْرَأْ

فهذه من العذابِ مُشْفِقَةٌ
والعُربُ من لسانِهِمْ مَفْهُومٌ
نقولُ نحنُ الناسُ ناظِرُونَنا
وليسَ من يأخُذُها بالطبعِ
صبيانًا لئلا يَعلَوْنَنا
وآخِذُوها بالسَّماعِ يَجْهَلُ
على لسانِنا الكِتابُ نَزَلًا
أنتم تنازعونَ أهلَ الأمرِ
وذلكَ الكِتابُ لَمْ يتركْكمُ
فقد نفى عن ذاتِهِ إِبصارَكمُ
معَ أنْكمُ تَدرونَ أن الكَذِبَ
وإنما اليَهُودُ والنصارى
وهكذا المَجوسُ والزنادِقَةُ
قلتمُ تُقاةٌ وقلتمُ منهمُ
نبيُّنا يأمرنا أن نعرضَ
قلتمُ بأنَّ العِرضَ مَوْضوعٌ فلا
فنقلوا إليكمُ ما شاءوا

وضدُّها بالانتظارِ مشْرِقَةٌ
ذلكَ وهوَ عندهمُ معلومٌ
إلى فلانَ فيه طامعُونَنا
كمثلِ من يأخُذُها بالسمعِ
بديهةً معناه يفهموننا
بعضُهمُ وإن على ما يعقلُ
كيفَ تنازعوننا ما اِحْتَمَلًا
وكانَ الانقيادُ حقَ الشُّكرِ
في مُشكِلكِ لَكِنَّكُمْ شَكَّكُمْ
رويتمُ بعكسِهِ أَخْبَارَكمُ
فشا وكلُّ للهوى قد طلبا
ظلُّوا اعتقادًا وأضلُّوا الجارًا
قد أظهرُوا لَكُمْ معانٍ واثقةً
ما قد رروا وقد أخذتمُ عنهمُ
ما قد رويَ على الكِتابِ والسُّننِ
نتركُ أخذَ ما لنا قد نُقلًا
حينَ قَبَلْتُمْ ما به قد جاءوا

أورثكُم ذلكمُ التخليطَا
اللهُ المُستَعَانُ أن الفضلَا
وبعضكُم يُفسِّرَنَ الاستوى
فهو على العرشِ استوى ويعني
قلتمُ بِهِ أَرَادَ الاستقرَارَا
فلو وقفتمُ كَانَ ذَاكَ أَسْلَمَا
ونحنُ نُدري إِنَّمَا المُرَادُ
وذاكُ أَنَّ القَهْرَ قد يُكْنَى
نقولُ في لسانِنَا الزَكِي
نريدُ قَهْرَهُ وملكَ البلدِ
وهكذا نقولُ فيمن قامَا
يريدُ أن يجلسَ فوقَ الكرسيِّ
والعرشِ والكرسيِّ في التعبيرِ
ثم توسَّعوا إلى أن عبَّروا
قد استوى بشرُّ على العِراقِ
معناهُ أَنه لها قد قَهَرَا
والعُجمُ لا تُنازعنَّ العُربَا

في دينِكُم وسرُّمُ التَّخيطَا
يَمْنَحُهُ المَنانُ مِنَّا الأهلَا
بغيرِ معناهُ الذي لَهُ استوى
بذلكَ القَهْرَ لَهُ يُكْنَى
شبهتموهُ بالورى جهارَا
وهو سبيلٌ لَكُمُ تقدِّمًا
بذاكِ غيرِ ما لَهُ أَرادُوا
عنهُ بأشياءَ لها عَرَفْنَا
سلطاننا استوى على الكرسيِّ
وذاكِ معلومٌ بلا تَرَدُّدِ
يُحاربُ السلطانَ والأقوامَا
والملكُ مقصودٌ لَهُ في النفسِ
سَيانٍ في المعنى لدى الخبيرِ
بنفسِ الاستواءِ عمَّا قَهَرُوا
بغيرِ سيفِ ودمٍ مَهْرَاقِ
بغيرِ سيفِ لقتالِ شَهْرَا
فما لَكُمُ أن تقبلوا ما نأبَا

إِنْ قَلْتُمْ كَذَاكَ نَحْنُ عَرَبٌ
قَلْتُ عَلَى تَسْلِيمٍ مَا قَدْ قَلْتُمْ
خَالِطْتُمُ الْأَعْجَامَ أَوْ رَثَوَكُمْ
إِنْ قَلْتُمْ إِنَّ الَّذِينَ مَهَّدُوا
كَانُوا صَرَاخًا عَرَبًا فَلَهُمْ
قَلْتُ أَوْلَاكَ جَاوَرُوا النَّصَارَى
أَكْثَرُهُمْ بِالشَّامِ عِنْدَ الرُّومِ
غَايَةُ ذَلِكَ إِنَّمَا الْهُدَايَةُ
مِنْ فَضْلِهِ قَدْ جَعَلَ الْأَسْبَابَا
فَوْعَدَ الْمُجْتَهِدِينَ فِيهِ
فَالاجْتِهَادُ سَبَبٌ وَبَابٌ
فَهُوَ اجْتِهَادٌ وَافِقَ الْمَشْرُوعَا
أَيْطَلِبُ الرِّضَى وَيَعْمَلُ الْغَضَبُ
وَالشَّيْءُ يُطَلَّبَنَّ مِنْ أَسْبَابِهِ
وَقَاصِدُ الْعَرَبِ إِذَا مَا سَلَكَ
مَتَى نَرَاهُ يَصِلَنَّ الْمَقْصِدَا
وَالذِّكْرُ وَالرَّسُولُ يَأْمُرَانِهِ

وَفِي مَعَانِ الْعَرَبِ أَيْضًا نَذْهَبُ
أَنْكُمْ لِلْعَرَبِ قَدْ تَرَكْتُمْ
تَعَجُّمًا طَبَعًا فَأَنْتُمْ عَجَمٌ
أَصُولَ دِينِنَا قَدِيمًا شَيَّدُوا
تَبِعُ فِيمَا أَسَّسُوا فَاحْكُمُوا
مَعَ الْيَهُودِ فَهُمْ حَيَارَى
وَبَعْضُهُمْ خَلَطَ فِي الْمَفْهُومِ
بِيَدِ رَبِّ الْعَرْشِ وَالْعَنَايَةِ
وَسَيْلَةً وَفَتَحَ الْأَبْوَابَا
يَهْدِيهِمْ إِلَى الَّذِي يُرْضِيهِ
بِهِ الصَّوَابُ وَبِهِ الثَّوَابُ
فَلَا اجْتِهَادَ وَافِقَ الْمَمْنُوعَا
لَا يَرْضَى رَبُّنَا لِمَا بِهِ غَضِبُ
وَالْبَيْتُ لَا يُؤْتَى سِوَى مَنْ بَابِهِ
شَرْقًا فَذَلِكَ بِالضَّلَالِ هَلَكَا
وَسِيرُهُ يَزِيدُهُ تَبَعْدَا
وَهُوَ يَكُونُ كَادِحًا لِشَأْنِهِ

لغير ما دعاهُ الاعتقادُ
وهو يكونُ للضلالِ مُعتقداً
في غيِّهِ واغضبَ المعبوداً
لقَّاهُ ذاكُ ربُّنا من فضله
لا يطلبون فيه كلَّ مذهبٍ
على مذاهبٍ وساء المُقتصرُ
فلم يوفقوا إلى الصوابِ
وفقنا على سبيلِ أحمدِ
ما اختلفَ الأزمانُ والأوقاتُ
مع آلهِ وصحبهِ الكرامِ
وما بهِ قد اهتدى من اجتهدُ

يقودهُ الذكْرُ ولا ينقادُ
أمثلُ هذا من يُسمي مُجتهدُ
نعم فهو بذلِ المجهُودِ
لو طلبَ الصوابَ من محلِّهِ
والقومُ مهما اجتهدوا في الطلبِ
بل يقصرونَ الاجتهادَ والنظرُ
فهمُ أسأؤوا الظنَّ بالأصحابِ
والحمدُ لله على نيلِ الهدى
عليه من الهنا صلاةُ
وأردفِ الصلاةَ بالسلامِ
ما ظهرَ الحقُّ لطالبِ الرشدِ

تمت

الفهرست

| الموضوع | رقم الصفحة |
|-----------------------------------|------------|
| تقديم | ٣ |
| تقريض لأرجوزة أنوار العقول | ٦ |
| أرجوزة أنوار العقول | ٧ |
| مدارج الكمال في مختصر الخصال | |
| وبهذا الكتاب مقدمة وعدة أبواب | ٢٦ |
| المقدمة | ٢٧ |
| الكتاب الأول - في الطهارات | ٢٩ |
| الكتاب الثاني - في الصلاة | |
| وفيه أحد عشر باباً وخاتمة | ٤٤ |
| الكتاب الثالث - في الجنائز | ٧٠ |
| الكتاب الرابع - في الزكاة | |
| وفيه خمسة أبواب | ٧٥ |
| الكتاب الخامس - في الصوم | ٨٤ |
| الكتاب السادس في الاعتكاف والندور | |
| وفيه بابان | ٨٩ |

الكتاب السابع - في الأيمان

٩٢..... وفيه بابان

الكتاب الثامن - في الحج والعمرة

٩٦..... وفيه ثلاثة أبواب

الكتاب التاسع - في الأطعمة والأشربة

١٠٤..... وفيه ثلاثة أبواب

١٠٨..... الكتاب العاشر - في الحقوق

الكتاب الحادي عشر - في المعاملات

١١٦..... وفيه عدة أبواب

الكتاب الثاني عشر - في النكاح

١٣٧..... وفيه ركنان

الكتاب الثالث عشر - في العَدَدِ والنفقات

١٥١..... وفيه بابان وخاتمة

الكتاب الرابع عشر - في الجنائيات

١٥٤..... وفيه ستة أبواب

١٦٢..... الكتاب الخامس عشر - في الحدود

الكتاب السادس عشر - في الجهاد

١٦٥..... وفيه ثلاثة أبواب

الكتاب السابع عشر - في الأحكام

١٧١ وفيه خمسة أبواب

الكتاب الثامن عشر - في الفرائض

١٧٧ وفيه ثمانية أبواب

١٨٦ الكتاب التاسع عشر في القسم

١٩٢ تتمه مؤلف مدارج الكمال في مختصر الخصال

١٩٤ مؤلف كشف الحقيقة لمن جهل الطريقة

٢١٣ الفهرست